

Distr.: General
9 February 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون
البند ١٤٦ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٦	ألف - لمحة عامة
٨	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٥	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٦	دال - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والتكامل بين البعثات
١٧	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
١٣١	ثانيا - الموارد المالية
١٣١	ألف - لمحة عامة
١٣٢	باء - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة



١٣٤	العوامل المتعلقة بالشواغر	جيم -
١٣٤	المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي	دال -
١٣٥	التدريب	هاء -
١٣٧	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	واو -
١٣٨	خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	زاي -
١٣٩	المشاريع السريعة الأثر	حاء -
١٤٠	تحليل الفروق	ثالثا -
١٤٦	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	رابعا -
	موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٧٦/٦١ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية	خامسا -
١٤٦		

المرفقات

١٥٩	مخططات تنظيمية	الأول -
١٦٢	معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	الثاني -
١٧١	خريطة	

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، والبالغة ١٠٠ ٥٦١ ٩٨٠ دولار.

وتوفر الميزانية اعتمادات لنشر ٥٢٥ مراقبا عسكريا، و ٩ ٥٤٠ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٧١٥ من أفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة، و ١ ١٨٢ موظفا دوليا، و ٣ ٣١١ موظفا وطنيا، و ٤٢١ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، و ٤٠ من الأفراد المقدمين من الحكومات، بما في ذلك ٨٩ وظيفة مؤقتة.

وقد تم ربط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية بالهدف المحدد للبعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، والمجموعة بحسب عناصر البعثة (عملية السلام؛ والأمن؛ والحوكمة؛ والمساعدة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإدماج؛ والدعم). وتُسببت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الموظفين إلى فرادى العناصر، باستثناء التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة الذي يمكن أن يُنسب إلى البعثة ككل.

ورُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء منها الموارد البشرية أو الموارد المالية، حسب الاقتضاء، بالنواتج المقررة التي حددها البعثة.

الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق	المخصصات	النفقات	تقديرات التكاليف	المبلغ	النسبة المئوية	الفترة
	(٢٠٠٩/٢٠٠٨)	(٢٠٠٨/٢٠٠٧)	(٢٠١٠/٢٠٠٩)			
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٨٣ ٤٠٩,٥	٢٧٩ ٥٩١,٤	٣٠٩ ٨٢٧,٦	٢٦ ٤١٨,١	٩,٣	
الموظفون المدنيون	١٦٨ ٢١٤,٠	١٧٩ ١٢١,٨	٢٢٩ ١٠٥,٧	٦٠ ٨٩١,٧	٣٦,٢	
التكاليف التشغيلية	٣٦٩ ٠٩٧,١	٣٦١ ٧٤٦,٣	٤٤١ ٦٢٧,٨	٧٢ ٥٣٠,٧	١٩,٧	
إجمالي الاحتياجات	٨٢٠ ٧٢٠,٦	٨٢٠ ٤٥٩,٥	٩٨٠ ٥٦١,١	١٥٩ ٨٤٠,٥	١٩,٧	
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٨ ٨٥٠,٣	٢٠ ٣٩٩,٠	٢٢ ٨٤٣,٧	٣ ٩٩٣,٤	٢١,٢	
صافي الاحتياجات	٨٠١ ٨٧٠,٣	٨٠٠ ٠٦٠,٥	٩٥٧ ٧١٧,٤	١٥٥ ٨٤٧,١	١٩,٤	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-	
مجموع الاحتياجات	٨٢٠ ٧٢٠,٦	٨٢٠ ٤٥٩,٥	٩٨٠ ٥٦١,١	١٥٩ ٨٤٠,٥	١٩,٥	

الموارد البشرية ^(أ)								
الأفراد المقدمون من الحكومات	متطوعو الأمم المتحدة	الوظائف المؤقتة ^(ب)	الموظفون الوطنيون ^(ج)	الموظفون الدوليون	شرطة الأمم المتحدة	الوحدات العسكرية	المراقبون العسكريون	التوجيه التنفيذي والإدارة
١٤٧	-	٣	-	٧٣	٧١	-	-	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
١٥٤	-	٣	-	٧٤	٧٧	-	-	الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
العناصر								
عملية السلام								
٣١١	-	٨١	٨٦	١١٢	٣٢	-	-	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
٣٥٤	-	٨٨	٨٦	١٤٧	٣٣	-	-	الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
الأمن								
١٠ ١٨٨	-	-	-	١٨٥	٣	-	٩ ٢٥٠	٧٥٠
١٠ ١٦٦	-	-	-	١٨٦	٥	-	٩ ٤٥٠	٥٢٥
الحوكمة								
١ ١٩٨	٤٠	٥٨	-	٢٨٦	٩٩	٧١٥	-	-
١ ٢٢٩	٤٠	٦١	-	٢٩٦	١١٧	٧١٥	-	-
المساعدة الإنسانية، والإنعاش، وإعادة الإدماج								
٢٥٣	-	٦٠	-	٩٨	٩٥	-	-	-
٤٤٧	-	٨٣	-	٢٤٦	١١٨	-	-	-
الدعم								
٢ ٩٠٨	-	١٥١	٣	٢ ٠٥٩	٦٩٥	-	-	-

الأفراد المقدمون من الحكومات	متطوعو الأمم المتحدة	الوظائف المؤقتة ^(ج)	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الموظفون الدوليون	شرطة الأمم المتحدة	الوحدات العسكرية	المراقبون العسكريون	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
١٥ ٠٠٥	٤٠	٣٥٣	٨٩	٢ ٨١٣	٩٩٥	٧١٥	٩ ٢٥٠	٧٥٠
١٥ ٦٤٤	٤٠	٤٢١	٨٩	٣ ٢٦٤	١ ١٤٠	٧١٥	٩ ٤٥٠	٥٢٥
٦٣٩	-	٦٨	-	٤٥١	١٤٥	-	٢٠٠	(٢٢٥)
<p>(أ) تمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح للقوام.</p> <p>(ب) بمن فيهم الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفون من فئة الخدمة العامة الوطنية.</p> <p>(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.</p> <p>وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.</p>								

أولاً - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان بموجب قراره ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية البعثة في قراره ١٨١٢ (٢٠٠٨) حيث مددها لفترة جديدة تنتهي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٢ - والبعثة مكلفة بمهمة مساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام، يتمثل في تعزيز المصالحة الوطنية والسلام والاستقرار الدائمين وبناء السودان مزدهر وموحد تُحترم في كفه حقوق الإنسان وتُكفل حماية جميع المواطنين.

٣ - وفي إطار ذلك الهدف العام، ستساهم البعثة خلال فترة الميزانية في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة من خلال تحقيق النواتج الرئيسية ذات الصلة، المبينة في الأطر الواردة أدناه. وقد صُنفت هذه الأطر وفقاً للعناصر الخمسة (عملية السلام؛ والأمن؛ والحوكمة؛ والمساعدة الإنسانية، والإنعاش وإعادة الإدماج؛ والدعم)، المستمدة من ولاية البعثة.

٤ - وستؤدي الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق هدف مجلس الأمن في غضون فترة البعثة، وتوفر مؤشرات الإنجاز قياساً للتقدم المحرز نحو تحقيق هذه الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد نُسبت الموارد البشرية في البعثة، من حيث عدد الموظفين، إلى فئات العناصر، باستثناء التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، الذي يمكن أن يُنسب إلى البعثة ككل. وتفسر في إطار كل عنصر من تلك العناصر الفروق في عدد الموظفين، مقارنة بالدور الوارد في ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إضافة إلى الوظائف التي أُعيد تصنيفها.

٥ - ويستند هيكل البعثة إلى ولايتها ويمليه عددٌ من العوامل، من بينها حجم البلد، والتعاون والتنسيق مع المحاورين السودانيين الوطنيين وفقاً لاتفاق السلام الشامل، والحاجة إلى تقسيم الموارد بين منطقتي التركيز الرئيسيتين للبعثة، وهما جنوب السودان و"المناطق الثلاث".

٦ - وسيظل للبعثة هيكل تنظيمي موحد، يتسم بارتكازه على المناطق وبطابعه اللامركزي، ويتألف من مقر قيادة البعثة في الخرطوم ومكتب إقليمي في جوبا بجنوب السودان. وسيواصل مقر البعثة في الخرطوم القيام بدور حلقة الوصل الرئيسية مع حكومة الوحدة الوطنية، في حين سيواصل المكتب الإقليمي في جوبا عمله بمثابة حلقة الوصل الأساسية مع حكومة جنوب السودان، على نحو ما دعت إليه أحكام اتفاق السلام الشامل. وسيظل الممثل الخاص للأمين العام يرأس البعثة وينسق مع سائر وكالات الأمم المتحدة

وصناديقها وبرامجها ومكاتبها في السودان، معتمداً نهجاً موحداً وشاملاً إزاء تحديات عملية السلام، تمشياً مع الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تنسيق الأنشطة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية ومع الجهات المانحة الثنائية.

٧ - وفي ضوء التطورات الحاصلة في عملية السلام وإعادة النظر في هيكل البعثة، فقد تعزز اعتماد مزيد من اللامركزية في وظائف معينة بنقلها من الخرطوم إلى المكتب الإقليمي في جوبا بواسطة نقل فريق إداري رفيع المستوى إلى جوبا يتألف من نائب مدير دعم البعثة، ونائب رئيس خدمات الدعم المتكاملة وموظفين آخرين يعملون في مجالات المالية وشؤون الموظفين والمشتريات، وذلك لتسهيل تفويض مزيد من السلطة، وترشيد الهياكل الإدارية، وتحسين الفعالية التشغيلية العامة عن طريق زيادة تقريب عملية صنع القرار والموارد من المصدر.

٨ - وتشمل مكاتب القطاعات التابعة مباشرة لمقر البعثة في الخرطوم المكاتب الموجودة في الدمازين وأبيي وكادقلي. وتشمل المكاتب التابعة مباشرة للمكتب الإقليمي للبعثة في جوبا المكاتب الموجودة في ملكال وواو ورمبيك، إضافة إلى مواقع الأفرقة المتعددة التابعة لمكاتب القطاعات.

٩ - وستظل البعثة تستضيف في مقرها بالخرطوم فريق الإدارة العليا للبعثة الذي يضم الممثل الخاص للأمين العام، ونائب الممثل الخاص (للشؤون السياسية)، ونائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، وقائد القوة. وسيقوم المديرين الأربعة الرفيعو المستوى بزيارات متكررة إلى المقر الإقليمي في جوبا لكفالة تماسك السياسات العامة والتأكيد على النهج الموحد الذي تعتمده البعثة في جميع أنحاء البلد. وبينما ستكون جميع الوظائف الفنية التي تؤديها البعثة موجودة أيضاً في المكتب الإقليمي في جوبا، تحت إشراف المنسق الإقليمي، سيواصل نائباً الممثل الخاص للأمين العام ورؤساء الشعب والأقسام في مقر البعثة في الخرطوم تقديم التوجيه العام المتعلق بالسياسة العامة إلى المكتب الإقليمي في جوبا لكفالة اتباع نهج متماسك وموحد.

١٠ - وسيواصل رؤساء المكاتب الإقليمية ومكاتب القطاعات الاضطلاع بمسؤولية الإشراف العام على الموظفين المدنيين في مكاتبهم. وعلاوة على ذلك، سيخضع العاملون في المكاتب الإقليمية ومكاتب القطاعات للتسلسل الإداري الوظيفي الخاص بالمجالات الفنية لكل منهم في مقر البعثة.

١١ - ويخضع للإشراف المباشر للممثل الخاص للأمين العام كل من: نائب الممثل الخاص (للشؤون السياسية)؛ ونائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية؛ وقائد القوة؛ ومدير دعم البعثة؛ ورئيس الموظفين؛ وكبير مستشاري الأمن ومستشار الأمن الرئيسي؛ والمنسق الإقليمي في جوبا. ويخضع رؤساء مكاتب القطاعات في المناطق الانتقالية الثلاث ورئيس مكتب الاتصالات والإعلام لإشراف الممثل الخاص من خلال رئيس الموظفين، بينما يخضع رؤساء مكاتب القطاعات في جنوب السودان لإشراف الممثل الخاص من خلال المنسق الإقليمي في جوبا.

١٢ - وسيوجه نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) الأنشطة البرنامجية في المجالات الوظيفية للشؤون المدنية؛ والشؤون السياسية؛ وشرطة الأمم المتحدة؛ وسيادة القانون والنظام القضائي والخدمات الاستشارية في السجون؛ وحقوق الإنسان؛ والمساعدة الانتخابية.

١٣ - وسيوجه نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية الأنشطة البرنامجية في المجالات الوظيفية للمساعدة الإنسانية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والعودة والإنعاش وإعادة الإدماج؛ وتنسيق التنمية؛ والحماية؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والمسائل الجنسانية.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

١٤ - من المتوقع أن يتعزز بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩ تعاون البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء الأمم المتحدة الآخرين. وخلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وبينما سيركز شركاء الأمم المتحدة على بناء القدرات وتطوير المؤسسات الوطنية، فإن البعثة ستركز بشكل متزايد على مهام التنسيق والتيسير.

١٥ - وبالإضافة إلى أنشطة البعثة المقررة سابقاً، ستقوم البعثة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨١٢ (٢٠٠٨) ولدراسة القدرات العسكرية التي أُنجزت مؤخراً، بتقديم الدعم لعملية ترسيم حدود الشمال والجنوب، وتعزيز قدرتها على إدارة النزاعات، ودورها التنسيقي في ما يتعلق بالوحدات المتكاملة المشتركة، والأعمال التحضيرية لدعم الانتخابات.

١٦ - وخلال دورة الميزانية ٢٠٠٩/٢٠١٠، ستركز البعثة على مساعدة الأطراف على معالجة المسائل العالقة المطلوب حلها للوصول إلى الاستفتاء الذي سيُجرى في عام ٢٠١١ في ظل ظروف مستقرة. وستكون عملية ترسيم الحدود في صدر الأولويات، ومن المتوقع أن توفر خلالها البعثة مساعدة تقنية و/أو لوجستية. وستزيد البعثة أيضاً دعمها لآليات حل

التراعات المحلية، لا سيما في المناطق الثلاثة ومنطقة الحدود المنشأة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦.

١٧ - وستتميز هذه الفترة أيضا بالتحضير للانتخابات. ومن المفترض أن يُطلب من البعثة على الأقل تقديم المشورة وكذلك المساعدة التقنية واللوجستية إلى المفوضية القومية للانتخابات. وفي حين يصعب التنبؤ بموعد الانتخابات، فإنه لا يمكن إجراؤها، فيما يبدو، قبل الموعد النهائي الذي حدده اتفاق السلام الشامل في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وذلك بسبب الحاجة إلى قدر كبير من الأعمال التحضيرية على الصعيد الميداني. لذلك فإنه من الممكن توقع حدوث تأخير لبضعة أشهر على الأقل. وستستعرض الآجال الأولية بقدر ما تمضي عملية وضع الميزانية وفي هذه المرحلة لم تُطلب أية موارد إضافية لإجراء الانتخابات في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. غير أنه بقدر ما يزداد الوضع وضوحا ويتيسر بقدر أكبر تقييم الآثار المترتبة على الموارد، سيُقدم طلب اعتمادات تكميلية يتعلق على وجه التحديد بدعم الانتخابات، حسب الاقتضاء.

١٨ - ومن الناحية الأمنية، ستواصل البعثة رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الواردة في اتفاق السلام الشامل والتحقق منها، بما في ذلك أداء الوحدات المتكاملة المشتركة التي من المتوقع أن تتولى دوراً متزايد الأهمية. وستعزز البعثة دعمها للوحدات المتكاملة المشتركة من خلال توفير المساعدة التقنية والمشورة بشأن تطوير القوات، بما في ذلك ما يتعلق بالبنية التحتية والتدريب والدعم اللوجستي. ومن المفترض أن يُحرز بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩ بعض التقدم في تعديل قوام البعثة العسكري ووضعها تمشياً مع نتائج دراسة القدرات العسكرية التي أُجريت في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وسيشمل ذلك نشر القوات وفقاً لقوام البعثة المأذون به، مع التركيز بوجه خاص على المنطقة الحدودية قبل نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

١٩ - وقد رحب مجلس الأمن، في الفقرة ١٠ من قراره ١٨١٢ (٢٠٠٨)، باعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وشجع الأطراف على أن توافق على وجه السرعة على تاريخ بدء تنفيذها، وأحاط علماً بما اقترحه الأمين العام من معايير قياسية في هذا الشأن، وحث البعثة على أن تقوم، بما يتمشى مع ولايتها، بالمساعدة في عمليات نزع السلاح الطوعي وجهود جمع الأسلحة وتدميرها، تنفيذاً للخطة المقررة بموجب اتفاق السلام الشامل فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وطلب المجلس كذلك إلى البعثة أن تعمل على زيادة دعمها لمجلس التنسيق الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وللجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال

والجنوب. وتمشيا مع هذا الطلب، تعتزم البعثة نزع سلاح عدد يصل إلى ٥٥ ٠٠٠ من المقاتلين وأفراد الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة وتسريحهم خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٢٠ - ومن المرتقب أن يبدأ بالكامل بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩ تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإشراف على برنامج إعادة الإدماج. وفي الوقت ذاته، ستعزز البعثة مشاركتها في نزع سلاح الأفراد المدنيين وأمن المجتمعات المحلية.

٢١ - ومن المتوقع أن تحقق الإصلاحات التشريعية المطلوبة بموجب اتفاق السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي بعض التقدم وأن تتحسن قدرة المسؤولين عن إنفاذ القانون. وفي الوقت ذاته، ستركز البعثة على سد الثغرات المتبقية في الإصلاحات التشريعية، لا سيما في الجنوب.

٢٢ - وبالنسبة لتطوير قدرات الشرطة، من المتوقع أن تؤدي عملية إعادة تعيين الضباط السابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان على نطاق واسع في جهاز شرطة جنوب السودان إلى زيادة الطلب على تدريب الشرطة في جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة لتعزيز قدرات الشرطة المحلية قبل موعد الانتخابات، في شمال السودان وجنوبه على حد سواء. ومن المتوقع كذلك أن تبدأ خلية سيادة القانون والتنسيق بين المؤسسات الأمنية التابعة للبعثة بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩ عملها في المقر الإقليمي للبعثة في جوبا، وذلك من أجل دعم تنسيق تقديم المساعدة والمشورة لحكومة جنوب السودان في مجال إصلاح قطاع الأمن.

٢٣ - ومن المنتظر أن تكون الأوضاع الإنسانية في جنوب السودان والمناطق الثلاث مستقرة بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩ بينما تستمر عودة من تبقى من اللاجئين والمشردين داخليا. وستستمر البعثة في دعم أنشطة المساعدة الإنسانية التي تعالج و/أو تخفف الأزمات التي يمكن أن تقوض تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي الوقت ذاته، ستركز البعثة اهتمامها على نحو متزايد على أنشطة إعادة الإدماج المبكر التي تسهل الانتقال إلى جهود الإنعاش والتنمية الطويلة الأجل في جنوب السودان. وبالتالي، هناك حاجة إلى قدرات إضافية لضمان التنسيق الفعال على مستوى الولايات دعماً للإنعاش المبكر والانتقال إلى التنمية.

٢٤ - وقد أثر في المقاتلين السابقين واللاجئين والمشردين داخليا في عام ٢٠٠٨ عددٌ من العوامل الحاسمة، من بينها النزاعات المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام في أبيي، واحتمال عودة ظهور أنشطة جيش الرب للمقاومة، والاشتباكات القبلية وغارات لصوص الماشية في جنوب السودان في الفترة المؤدية إلى الانتخابات. ومن المتوقع أن تستمر هذه العوامل في منطقة البعثة

خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، مما سيؤدي إلى تفاقم هذه الحالة الصعبة أصلاً ويقتضي إعادة مواءمة هياكل البعثة من أجل التصدي لتلك العوامل بفعالية، وضمان تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وشهدت أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في كل ولاية توسعا ملحوظا في عام ٢٠٠٨ ويتوقع أن تستمر في الزيادة خلال السنة المقبلة، خصوصا خلال المرحلة الحرجة السابقة للانتخابات والاستفتاءات.

٢٥ - ومما لا يقل أهمية التحدي الذي برز لدى اعتماد اللامركزية في هياكل البعثة على مستوى الولايات في الجنوب، وهي عملية حاسمة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. فتزويد البعثة بالموارد الكافية على مستوى الولايات أمر لا بد منه لدعم السلطات في إحراز تقدم كبير في معالجة الأمور التالية: (أ) التحديات التي تواجه السكان العائدين؛ و (ب) منع وقوع المزيد من النزاعات؛ و (ج) التعجيل بتحقيق منافع السلام وتسريع وتيرة الإنعاش وإعادة الإدماج.

٢٦ - وستظل حماية المدنيين تشكل جزءا أساسيا من ولاية البعثة. ولكن، بقدر ما تزداد قدرة السلطات الوطنية في الجنوب على الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بالحماية، فإنه من المتوقع أن تتناقص الحاجة إلى قيام البعثة بدور التنسيق. ومن المنتظر أن ينعكس هذا التطور في نقل الأنشطة والوظائف المتبقية تدريجياً من قسم حماية المدنيين إلى قسم حقوق الإنسان.

٢٧ - ومنذ توقيع مجلس التنسيق الوطني لزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الاستراتيجية الوطنية في آب/أغسطس ٢٠٠٧ وإنشاء لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان وجنوبه، قطعت البعثة شوطا كبيرا في تنسيق الدعم المقدم إلى هاتين اللجنتين.

٢٨ - وبسبب التأخير في برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج، ألغيت ٤١ وظيفة خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بينما تم تقليص حجم العمليات. ومع ذلك، وبما أنه من المتوقع أن يعمل البرنامج بكامل طاقته في الشمال والجنوب في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، فسيلازم توفير عدد إضافي من الموظفين ودعم تشغيلي إضافي لتنفيذ البرنامج.

٢٩ - وسيُنفذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج على ثلاث مراحل، ستشمل المرحلة الأولى منه نزع سلاح المقاتلين السابقين تحت إشراف القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، على أن يقوم مراقبو الأمم المتحدة العسكريون وأفراد شرطة الأمم المتحدة بمراقبة العملية. وستجرى مرحلة التسريح تحت إشراف لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال والجنوب، في مواقع التسريح التابعة للبعثة. ويحق للمقاتلين السابقين، بعد ستة أشهر من تسريحهم، بدء أنشطتهم الخاصة بإعادة الإدماج. وتتولى لجنتنا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال والجنوب قيادة هذه

العملية، وسيدعمهما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستدعم البعثة القوات المسلحة واللجنتين في جميع مراحل وفترات عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٠ - وتُفح المفهوم الأولي المتمثل في صرف دفعة نقدية للمقاتلين السابقين من أجل إعادة الإدماج وتزويدهم بالمواد غير الغذائية، نقح على نحو يتاح فيه للمقاتلين السابقين الذين جهزت معاملاتهم في مواقع التسريح التحقق من هويتهم، وتُقدم لهم التوجيهات السابقة للتسريح، وخدمات فحص الإعاقة، وأخذ بصمات أصابعهم، وتسجيل التفاصيل في قاعدة البيانات الخاصة بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصدار بطاقات الهوية، وتقديم المشورة لهم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، وصرف دفعة نقدية لإعادة الإدماج، وتزويدهم بالمواد غير الغذائية ورزمة من المواد الغذائية.

٣١ - ومن المتوقع أن يكتمل خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بناء ٦ مواقع للتسريح فضلا عن بناء أو تجديد المكاتب الـ ١٠ الموجودة في الولايات. وخلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، تتوقع البعثة أن يدخل البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج طور التشغيل التام في مواقع التسريح في جميع أنحاء الشمال والجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تدعم البعثة ١٠ مكاتب تابعة للبرنامج في الولايات من المكاتب الـ ١٨ التي اقترحتها اللجنتان الوطنيتان، حيث سيتخذ موظفو الأمم المتحدة المكلفون بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مكاتب مشتركة مع لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطنيتين لتقديم الدعم للمقاتلين السابقين في مرحلة إعادة الإدماج من البرنامج.

٣٢ - ومن المقرر إنشاء مكاتب الولايات ومواقع التسريح على مقربة من مواقع الأفرقة الثابتة التابعة للبعثة أو مقار القطاعات. وسيأوي كل موقع تسريح عددا أقصاه ٢٠٠ من المقاتلين السابقين، علماً بأن عملية التسريح تستغرق في المتوسط يومين. وستعمل المعسكرات لمدة ثلاث سنوات.

٣٣ - وسيستلزم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ احتياجات من الموارد يبلغ مجموعها ١٧٢ موظفا إضافيا (٢٣ موظفا دوليا و ١٢٤ موظفا وطنيا و ٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة)، وتوفير مبلغ قدره ٢٢ مليون دولار لصرف دفعات نقدية لإعادة الإدماج (بواقع ٤٠٠ دولار لكل مقاتل سابق) ومبلغ قدره ٦,١ ملايين دولار لتغطية تكاليف التشغيل.

٣٤ - وخلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، ستنفذ البعثة توصيات التقييم العسكري التي تدعو إلى إعادة تشكيل الوحدات العسكرية في جميع أنحاء منطقة البعثة لتعظيم مستوى القدرات بحيث تصل إلى القوام المأذون به والبالغ ١٠.٠٠٠ من الأفراد العسكريين، وذلك بهدف

تعزير وجودها في مناطق النزاعات المحتملة على طول خط حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ والحدود الجنوبية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيؤدي ذلك إلى نقل القوات والمعدات المملوكة للوحدات وإضافة موقعين جديدين للأفرقة. وتفترض ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ أن يتم نشر القوات بالكامل بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، رهناً بـ عوامل الشغور.

٣٥ - وتشمل إعادة تشكيل الوحدات تلك نشر سرية إضافية في القطاع الأول (جوبا)، وثلاث سرايا في القطاع الرابع (كادقلي)، واثنين في القطاع السادس (أبيي)، مع فصيلة تضم حاملات جنود مدرعة لحماية القوات. وسيقلص حجم النشر في القطاع الخامس (الدامازين) من كتيبة ذات أربع سرايا إلى كتيبة تضم ثلاث سرايا، على أن يجري نقل السرية الرابعة لحماية قاعدة الأبيض للوجستيات. وستُعاد هيكله الموارد المتعلقة بالنقل والهندسة والخدمات الطبية بناءً على ذلك وستُنشر الموارد المتعلقة بإزالة الألغام والهندسة حسب الحاجة لتيسير استخدامها على النحو الأمثل. وسيطلب تنفيذ الاستعراض زيادة عامة في قوام قوة البعثة من ٨ ٧٤٥ إلى ٩ ٤٥٠ جندياً، وهذا العدد يدخل ضمن القوام المأذون به والبالغ ١٠ ٠٠٠، حسبما ورد في قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥). والزيادة في قوام الجنود وإعادة تشكيل سرايا الوحدات العسكرية هما بمثابة زيادة قدرها ٣٤,٨ مليون دولار، عن اعتمادات الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فيما يتعلق بالمبالغ المسددة مقابل تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي.

٣٦ - وزيادة على تعزيز القدرات العسكرية، يُقترح بناء موقعين إضافيين للأفرقة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد استعيض عن موقع فريق أبيي في المجلد بموقع فريق جديد في دفره وموقع فريق إضافي في أغوك. وسُنشأ موقع الفريق الجديد الثاني في واراب.

٣٧ - وستواصل البعثة بذل قصارى الجهود لخفض الأثر البيئي للعمليات بمقدار كبير من خلال مواصلة تنفيذ نظام لإدارة النفايات مترقّق بالبيئة يشتمل على وسائل أكثر كفاءة للتخلص من النفايات السائلة والصلبة، وكذلك التخلص السليم من النفايات الخطرة، والتي لن تقلص في المدى البعيد تكاليف التعاقد على هذه الخدمات فحسب، ولكن ستوفر أيضاً مناطق محيطة بها مأمونة بيئياً بقدر أكبر. وستُنشأ ساحة أخرى للتخلص من الممتلكات وبيعها لدعم المركز المحوري الموجود حالياً حيث سيتم أيضاً التخلص من النفايات الخطرة. وسيؤدي وجود مركزين إلى خفض تكلفة نقل المواد.

٣٨ - ويُتوقع أن تقدّم خدمات الصيانة في جميع المواقع. وبينما ثبت أن تكاليف التعاقد على تقديم خدمات مثل تنظيف المباني من الداخل والخارج، وخدمات التبخير ومكافحة

الآفات، وخدمات المطاعم والاعتناء بالحدائق تكاليفٌ باهظة، فإن البعثة ستواصل استعراض الترتيبات التعاقدية الممكنة لضمان أن تقدم خدمات كاملة في جميع المواقع، وحيثما تعذر تقديمها، سيتعين الاستعانة بفرادى المتعاقدين لتقديم تلك الخدمات.

٣٩ - وتواصل البعثة تعزيز الدعم المقدم لمواقع الأفرقة التي تعتبر ذات أهمية حاسمة في قدرة البعثة على إنجاز الأنشطة التي أجازها اتفاق السلام الشامل. ونظرا للاعتبارات الأمنية وُبعد كل موقع من مواقع الأفرقة، رُصد اعتماد لضمان وجود خبراء في مجالات الهندسة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في كل موقع لضمان الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا والاستمرار في تقديم الخبرة للموظفين الوطنيين.

٤٠ - وبفضل تزايد تقييمات المخاطر الأمنية في جميع أنحاء منطقة البعثة، ستواصل البعثة تطبيق الإجراءات الأمنية بما في ذلك اعتماد تدابير أمنية إضافية في المباني الموجودة وتحسين الوجود الأمني في مواقع الأفرقة. ونظرا لتحسُّن شركات الأمن في السوق المحلية، حددت البعثة أيضا المهام الأمنية غير الأساسية التي يمكن الاستعانة فيها بجهات خارجية. ويُقترح هذا الأمر بالنسبة للخرطوم والأبيض فقط، لكن يمكن اتباعه في مواقع أخرى تبعاً لتوافر شركات أمنية يمكن الاعتماد عليها.

٤١ - وأدى تزايد تقييمات المخاطر الأمنية أيضا إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لبدل المخاطر، حيث أصبح يمثل زيادة قدرها ١٥ مليون دولار في تكاليف الموظفين.

٤٢ - ولأن البعثة تقع في منطقة شاسعة تتميز بضعف البنية التحتية في مجال الطرق، فسيستمر الاعتماد على وسيلة النقل الجوي خلال موسم الأمطار. وستواصل البعثة إبقاء مستويات العمليات الجوية على نفس المستويات الفعلية التي تحققت في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والتي بلغت نحو ٢٣ ٠٠٠ ساعة طيران وذلك على الرغم من الزيادة في تنقل الأفراد والأنشطة، وزيادة موقعين جديدين للأفرقة. وستتخذ البعثة التدابير الكفيلة باستخدام وسائل النقل الأخرى، حيثما أمكن ذلك. وقد اقترح نقل مواد البناء بواسطة سفن الشحن النهري نظراً لتزايد عدد البائعين الذين دخلوا السوق. غير أن هذه الخدمة محدودة لأن الوقت اللازم لإيصال المواد بواسطة سفن الشحن النهري يمكن أن يصل إلى عدة أشهر.

٤٣ - وستسعى البعثة جاهدة لمراقبة ساعات الطيران والإبقاء عليها منخفضة بالقدر الممكن عملياً، ومع ذلك، فإن هناك في المتوسط زيادة قدرها ٢٠ في المائة في الأسعار التعاقدية لشركات النقل الجوي.

٤٤ - وتعكس ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ جوانب تضخمية هامة، أبرزها أن أسعار الوقود العالمية رفعت أسعار الوقود المدرجة في ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة تصل إلى ٢٠,٥ في المائة. وقد استخدمت البعثة أحدث متوسط فعلي لأسعار الوقود في وقت لا تزال فيه الأسعار في تقلب.

٤٥ - وبسبب الزيادة الحاصلة في أسعار المواد الغذائية والنقل على الصعيد العالمي، كان على البعثة أن تعيد طرح عقد حصص الإعاشة الحالي للمناقصة. وتستند معدلات التسعير المستخدمة حالياً إلى الأسعار التعاقدية التي تصاعدت مؤخراً.

٤٦ - وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، استعرضت البعثة المهام ذات الطابع المستمر، التي يقوم بها حالياً فرادى المتعاقدين في جميع أنحاء منطقة البعثة لتحديد المهام المطلوبة بصفة مستمرة بحيث يتم تحويلها إلى وظائف للموظفين الوطنيين. وتقتصر البعثة تحويل ١٧٠ من فرادى المتعاقدين الذين يقومون بمهام مطلوبة بصفة مستمرة.

٤٧ - ويعكس إجمالي الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ زيادة قدرها ١٩,٦ في المائة عن احتياجات الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وتُعزى في المقام الأول إلى العوامل التالية: (أ) توفير موارد إضافية للمرتبات، بما فيها تسوية مقر العمل، والتكاليف العامة للموظفين بالنسبة للموظفين الدوليين، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠ بشأن إدارة الموارد البشرية، يقابلها جزئياً إلغاء الاحتياجات المتعلقة ببدل الإقامة المقرر للبعثة؛ و (ب) اقتراح إنشاء ١٤٥ وظيفة جديدة لموظفين دوليين و ٤٥١ وظيفة لموظفين وطنيين و ٦٨ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة؛ و (ج) الزيادة المقترحة في عدد الأفراد العسكريين من ٧٤٥ فرداً إلى ٩٤٥ فرداً في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (أي بزيادة قدره ٧٠٥ أفراد)، عملاً بالتوصيات الواردة في دراسة القدرات العسكرية؛ و (د) تطبيق قاعدة دفع بدل المخاطر للموظفين المستحقين في جميع مناطق البعثة؛ (هـ) الزيادة في المعدلات التعاقدية للأسطول الجوي.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٤٨ - ستعمل آليات تنسيق بعثة الأمم المتحدة في السودان مع غيرها من بعثات حفظ السلام في المنطقة بطاقتها الكاملة، وهي تضم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُتوقع أن يضطلع بتنسيق الأنشطة المتصلة بالأمن على وجه الخصوص، التي يضطلع بها العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان، عن طريق ترتيبات الاتصال بين البعثات فيما بين بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية

أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورهنا بالموافقة على الاقتراح بإعادة تكليف الموظفين المعيّنين على النحو المفصل في دراسة القدرات العسكرية، يتوقع أن تتبادل البعثة موظفي الاتصال مع البعثات المذكورة.

٤٩ - وتشمل ترتيبات التعاون فيما بين البعثات مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبادل المعلومات بصفة منتظمة بين العنصرين الأمني والعسكري في كلتا البعثتين، من قبيل التقارير اليومية والأسبوعية عن الحالة والتقارير عن أنشطة جيش الرب للمقاومة، وتقديم بعثة الأمم المتحدة في السودان الدعم اللوجستي للمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، فضلا عن ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان. إضافة إلى ذلك، سيعقد قسم الأمن والسلامة التابع للبعثة اجتماعات منتظمة مع الممثلين المعيّنين من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن السلامة والأمن.

٥٠ - وستواصل البعثة تقديم الدعم للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفقا للاتفاقات ذات الصلة، بما فيها مذكرة تفاهم أبرمت في تموز/يوليه ٢٠٠٨، تحدد طرائق تطوير الخدمات المشتركة، بما في ذلك في مجالات من قبيل الأمن، وإدارة الأسطول الجوي واستخدام الطائرات، ومراقبة الحركة، وإدارة الممتلكات، وخدمات النقل، والخدمات الطبية، وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والإمدادات.

دال - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والتكامل بين البعثات

٥١ - ينسق فريق الأمم المتحدة القطري الأنشطة التنفيذية من أجل الإنعاش والتنمية، ويقوم بالتعاون مع شركاء من المنظمات غير الحكومية، بتنسيق الاستجابة الإنسانية العامة على الصعيد الوطني. ويظل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمثابة الوكالة الرائدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في دارفور، ويوفر القدرة الاحتياطية خلال الأزمات الكبرى في بقية السودان. وفي الولايات التي توجد فيها بعثة الأمم المتحدة في السودان، تدعم البعثة استجابة منسقة للأزمات الإنسانية المحلية المتكررة التي تقوض اتفاق السلام الشامل؛ وتدعم حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، فضلا عن الشركاء من الأمم المتحدة والمجتمع المدني في تخطيط وتيسير الانتقال إلى الانتعاش والتنمية.

٥٢ - وداخل بعثة الأمم المتحدة في السودان، ستقوم وحدة الإنعاش المبكر وإعادة الإدماج في مجال المساعدات الإنسانية المنشأة حديثا بتوفير القدرة على الجمع بين عناصر البعثة المختصة بغرض إجراء تقييمات متعددة التخصصات في مجال المساعدة الإنسانية والإنعاش استجابة للأزمة الإنسانية التي تقوض تنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ وتقديم المساعي الحميدة في

الولايات التي تكون فيها البعثة موجودة، لدعم السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في مجال تخطيط وتيسير الانتقال إلى الإنعاش والتنمية؛ والاضطلاع بدور "الوسيط المحايد والترية" في تيسير تسوية وإدارة النزاعات الإنسانية التي تقوض اتفاق السلام الشامل؛ وتنسيق نشر الأصول اللوجستية والفنية للبعثات خلال الأزمات الإنسانية التي تقوض اتفاق السلام الشامل بغرض دعم التحول إلى الإنعاش والانتقال إلى التنمية؛ والاضطلاع بدور متندى محايد لتنسيق وتعبئة المساعدة الدولية من أجل الانتقال إلى الإنعاش والتنمية.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

التوجيه التنفيذي والإدارة

٥٣ - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الوظائف المدنيون	الموظفون الدوليون										
	متطوعو الأمم المتحدة ^١	الموظفون الفرعيون ^٢	خدمات الأمن	الخدمات العامة	الميدانية	ف-٣	ف-٥	ف-٦	مد-٢	أمين عام مساعد مد-١	وكيل أمين عام
مكتب الممثل الخاص للأمين العام											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٧	-	٤٦	٣١	-	-	٧	١٣	٦	٤	١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٨١	-	٤٦	٣٥	-	-	٨	١٤	٨	٤	١
صافي التغيير	٤	-	-	٤	-	-	١	١	٢	-	-
مكتب رئيس الموظفين											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٦	١	٨	٧	-	-	٢	٢	٢	١	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٧	١	٨	٨	-	-	٢	٢	٣	١	-
صافي التغيير	١	-	-	١	-	-	-	-	١	-	-
مكتب التخطيط الاستراتيجي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤	٢	-	٢	-	-	-	-	٢	-	-

الموظفون الدوليون											
متطوعو	الموظفون الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾	المجموع الفرعي	خدمات الأمن	الخدمات العامة	الخدمية الميدانية	ف-٣	ف-٥	ف-٢	مد-١	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد مد-١
الموظفون المدنيون											
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩											
٤	٢	-	٢	-	-	-	-	-	٢	-	-
صافي التغيير											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الشؤون القانونية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨											
٨	-	٣	٥	-	-	١	١	٣	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩											
٨	-	٣	٥	-	-	١	١	٣	-	-	-
صافي التغيير											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مركز التحليل المشترك للبعثة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨											
١٥	-	٥	١٠	-	-	-	٨	٢	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩											
١٥	-	٥	١٠	-	-	-	٨	٢	-	-	-
صافي التغيير											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب المتحدث الرسمي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨											
٣	-	١	٢	-	-	-	-	٢	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩											
٣	-	١	٢	-	-	-	-	٢	-	-	-
صافي التغيير											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمم العام											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨											
٩	-	٣	٦	-	-	٢	١	٢	-	١	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩											
٩	-	٣	٦	-	-	٢	١	٢	-	١	-
صافي التغيير											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب نائب الممثل الخاص للأمم العام											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (ب)											
١٥	-	٧	٨	-	-	٣	١	١	٢	١	-

الموظفون الدوليون											
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ^{١)}	المجموع الفرعي	خدمات الأمن	الخدمات العامة	الخدمة الميدانية	ف-٣	ف-٤	ف-٥	مد-٢	أمين عام مساعد مد-١	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد مد-١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ (ب)											
١٧	-	٨	٩	-	-	٤	١	١	٢	١	
صافي التغيير											
٢	-	١	١	-	-	١	-	-	-	-	
المجموع											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨											
١٤٧	٣	٧٣	٧١	-	-	١٥	٢٦	٢٠	٧	٣	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩											
١٥٤	٣	٧٤	٧٧	-	-	١٧	٢٧	٢٣	٧	٣	
صافي التغيير											
٧	-	١	٦	-	-	٢	١	٣	-	-	

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.
(ب) تمول وظيفة الأمين العام المساعد في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ٤ وظائف (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خدمة ميدانية، وتحويل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٢ إلى ف-٣)

٥٤ - يلزم تعيين موظف تنسيق أقدم (ف-٥) يخضع لإشراف المنسق الإقليمي للبعثة في جنوب السودان. وسيتولى مسؤولية كفاءة الإدارة الفعالة والإدارة المتكاملة للأنشطة الإقليمية للبعثة. بما يتسق مع الرؤية الاستراتيجية العامة لبعثة الأمم المتحدة في السودان وتوجيهه من المنسق الإقليمي؛ وتنسيق برامج العمل والإشراف على أنشطة سائر العناصر في مكتب المنسق الإقليمي؛ والإدارة العامة للموظفين العاملين في المكتب المباشر للمنسق الإقليمي وكفالة تلقي المنسق الإقليمي الدعم المطلوب للاضطلاع بمهامه. وسيتولى شاغل الوظيفة مسؤولية توفير التوجيه بشأن قواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها إلى جانب نائب رئيس دعم البعثة؛ ودعم تنسيق السياسات والتنفيذ فيما بين مختلف عناصر البعثة، وكفالة اتساق ومواءمة المشورة والمعلومات فيما بين كافة عناصر البعثة قبل تقديمها للمنسق الإقليمي و/أو الممثل الخاص للأمين العام. كما سيقوم موظف التنسيق الأقدم بصيانة هياكل ونظم الاتصال داخل المكتب الإقليمي، ويضطلع بدور جهة التنسيق لإقامة الاتصال مع مقر البعثة وتلقي المراسلات الواردة من مقر البعثة ومن مصادر خارجية ومراسلات البعثة الداخلية المجهزة المقدمة لعناية

المنسق الإقليمي. إضافة إلى ذلك، سيتولى مسؤولية التنسيق، بالتعاون مع نائب مدير دعم البعثة، فيما يخص الإسهامات الإقليمية في مشروع ميزانية البعثة. بما يكفل تخصيص ما يكفي من الاعتمادات لتلبية الاحتياجات الإقليمية من الموارد؛ وقيادة وضع خطط تنفيذ إقليمية استراتيجية متكاملة وأطر للميزنة القائمة على النتائج تعكس بدقة ولاية البعثة، ونهج متكامل للاضطلاع بالولاية داخل المنطقة الإقليمية، وإسداء المشورة للمنسق الإقليمي بشأن مسائل البروتوكول، ويتولى الإشراف والتوجيه فيما يخص التحضير للزيارات الرسمية وتنسيقها.

٥٥ - ويلزم تعيين موظف تخطيط واحد (ف-٤) يخضع لإشراف موظف التنسيق الأقدم في مكتب المنسق الإقليمي، ولإشراف موظف التخطيط الاستراتيجي الأقدم في مكتب رئيس الموظفين في مقر بعثة الأمم المتحدة في السودان، ويتولى مسؤولية تقديم توجيه موضوعي وإسهامات موضوعية لتيسير وضع خطة العمل السنوية للمنسق الإقليمي وخطط العمل الاستراتيجية الإقليمية بالتشاور الوثيق مع كافة عناصر البعثة وبالتنسيق مع مكتب نائب المنسق الإقليمي/منسق الشؤون الإنسانية؛ ووضع أدوات ومبادئ توجيهية لتقييم البرامج الإقليمية ورصدها والإبلاغ عنها للنهوض بالبرمجة القائمة على النتائج؛ وتقديم توجيه موضوعي وتيسير ما تقوم به البعثة من أنشطة رصد وتقييم مشترك بين الوكالات على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك ما يرتبط ببعثة الأمم المتحدة في السودان والأطر الاستراتيجية الوطنية. وسيحدد موظف التخطيط النتائج والنواتج والمؤشرات والأهداف والنقاط المرجعية المناسبة التي يتعين استخدامها لرصد وتقييم الأنشطة وخطط العمل الإقليمية للبعثة المشتركة بين الوكالات، وكفالة الرصد والإبلاغ المناسبين والمتسقين للميزنة القائمة على النتائج بالتعاون الوثيق مع كافة العناصر الإقليمية للبعثة. وسيقوم أيضا بوضع نماذج للإبلاغ وجدول زمنية لوتيرة التوزيع بالنسبة لجميع عمليات الرصد والتقييم، ولا سيما فيما يتصل بالميزنة القائمة على النتائج؛ وتوحيد التقارير الدورية بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية الإقليمية المتكاملة للبعثة، والخطط الإقليمية الحكومية، وغيرها من الأطر الاستراتيجية ذات الصلة؛ وكفالة ربط ما تقوم به بعثة الأمم المتحدة في السودان من عمليات الرصد والتقييم بالخطط والاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية. وسيضطلع شاغل الوظيفة بدور أمانة أفرقة التنسيق الإقليمية للبعثة التي تركز على التخطيط الاستراتيجي، وسيسجل القرارات المتصلة بتخطيط السياسات، واستنادا إليها، سيقوم بإعداد ورقات مواقف مكتب المنسق الإقليمي وخططه وتقاريره؛ وسيضطلع بالمهام البرنامجية والإدارية اللازمة لأداء مكتب المنسق الإقليمي لمهامه. بما في ذلك إعداد الميزانيات وتخصيص ورصد معايير الأداء والمؤشرات الحاسمة، والإبلاغ عن أداء الميزانيات/البرامج على الصعيد الإقليمي، وإعداد مدخلات من أجل الميزنة القائمة على النتائج؛ وسيعزز الاتصال فيما بين الموظفين في

إطار العمل الجماعي في مكتب المنسق الإقليمي؛ وسيمثل المنسق الإقليمي على النحو المطلوب في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتخطيط والرصد والتقييم.

٥٦ - ويلزم تعيين موظف تنسيق واحد (ف-٣) ليقوم، تحت إشراف المنسق الإقليمي، بجمع واستعراض وتحليل المعلومات المستمدة من تقارير قطاعات البعثة مع إحالة خاصة إلى تنفيذ ولاية البعثة والتنبيه إلى المسائل الناشئة واقتراح التوصيات الممكنة على المنسق الإقليمي؛ ولينسق إعداد المدخلات الموضوعية/المعلومات الأساسية الواردة من القطاعات وتجهيزها على نحو مفصل؛ وسيقوم بتوثيق الدروس المستفادة من مكاتب القطاعات وتبادل المعلومات فيما بين مكاتب القطاعات والعناصر الإقليمية؛ وليكفل استجابة المنسق الإقليمي بصورة مناسبة للتقارير التقنية والاستفسارات الواردة من المكاتب الميدانية؛ وسيقوم بالرصد والإبلاغ عن الحالة التشغيلية العامة داخل مختلف قطاعات البعثة؛ وسيقوم بصياغة تقارير حالة سواء المخصصة أم الروتينية ومذكرات إحاطة على النحو الذي قد يطلبه المنسق الإقليمي؛ وليوجه اهتمام المنسق الإقليمي إلى كافة المسائل التي تتطلب اهتمامه الشخصي، ويساعد في صياغة الخيارات فيما يخص كيفية تناول تلك المسائل؛ وليكفل المتابعة المناسبة وفقا للتوجيهات.

٥٧ - ويلزم تعيين مساعد إداري واحد (الخدمة الميدانية) ليقدم الدعم الإداري العام للفريق برمته تحت إشراف موظف التنسيق الأقدم وذلك بالتعاون عن كثب مع المساعد الإداري الموفد للعمل مع المنسق الإقليمي وتقديم الدعم له. علاوة على ذلك، سيشرف شاغل الوظيفة على مساعد المكتب الموفد للعمل مع الفريق.

٥٨ - ويطلب ترقية وظيفة موظف تبليغ واحد (ف-٣) من الرتبة الحالية ف-٢. ويتطلب مكتب رئيس مكتب القطاع الأول وجود موظف تبليغ ماهر لديه، على منوال موظفي التبليغ الحاليين برتبة ف-٣ الموجودين في القطاعات الثاني والثالث والرابع والخامس. وسيقوم موظف التبليغ بما يلي: (أ) جمع واختيار وتحليل المعلومات المستمدة من مصادر مختلفة، بما فيها تقارير من عناصر وأقسام البعثة ومواقع الأفرقة ومكاتب الولايات؛ (ب) تحديث المعلومات عن الأحداث المتصلة بالقضايا السياسية؛ (ج) كفاءة رصد التقارير اليومية عن الحالة، وتقارير الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المدنية، والأخبار المحلية، والتقارير الشفوية عن المستجدات في الاتصالات والمنشورات الواردة من مصادر مختلفة، بما فيها الصحافة؛ (د) رصد وجمع معلومات مستوفاة عن الأحداث أو الإجراءات التي قد تؤثر على القطاع. وفي الوقت الراهن يعمل موظف التبليغ في مكتب المنسق الإقليمي على تجميع معظم التقارير المعدة للقطاع الأول. وعقب القرار الذي اتخذ السنة الماضية القاضي بالفصل بصورة أكثر وضوحا بين القطاع الأول والمكتب الإقليمي فيما يخص المهام ومستوى

العمليات، نشأت الحاجة إلى أن يُعكس ذلك بالشكل المناسب في ملاك موظفي كلا المكتبتين. وينبغي موازنة مكتب القطاع الأول مع مكتبي القطاعين الآخرين في الجنوب، بأن يكون لديه رئيس مكتب برتبة ف-٥ وموظف تبليغ برتبة ف-٣.

مكتب رئيس الموظفين

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (من الرتبة ف-٥)

٥٩ - يلزم إنشاء وظيفة رئيس العمليات (ف-٥) لتقديم التوجيه لأعمال العنصر العسكري وعنصري الشرطة والأمن في مركز العمليات المشتركة، والإشراف عليها. وسيضطلع رئيس مركز العمليات المشتركة، الذي سيكون مسؤولاً أمام رئيس الموظفين في البعثة، بدور المدير العام لمركز العمليات المشتركة وسيشرف على كافة موظفي المركز دون الإخلال بمياكل القيادة القائمة داخل عناصر البعثة المتضمنة في المركز. وسيضطلع شاغل الوظيفة بسلطة التنسيق مع عناصر البعثة المعنيين، كما سيعمل على كفاءة التنفيذ الفعال للأنشطة على مستوى البعثة، والإشراف عليها. وسيشرف رئيس مركز العمليات المشتركة، في حال وقوع أحداث أو نشوب أزمات، على أداء مركز موسع للعمليات المشتركة لمهامه، على أن يتم ذلك بالتشاور عن كثب مع جهات التنسيق المعنية في البعثة ومع أصحاب المصلحة، كما سيكفل تشغيل مركز العمليات المشتركة باعتباره مركزاً لإدارة الأزمات.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة جديدة (الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة للموظفين الوطنيين)

٦٠ - نظراً لدور التنسيق المكثف الذي يقوم به نائب الممثل الخاص للأمين العام بصفته منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان، ونائب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية (مد-٢) لجنوب السودان، الذي يوجد مقر عمله في جوبا، فإن القدرة الحالية المتاحة للدعم الإداري، ليست كافية. ومن ثم، يقترح تعيين مساعد إداري واحد (الخدمة الميدانية) لدعم مكتب نائب المنسق الإقليمي/منسق الشؤون الإنسانية في جوبا في كافة المسائل الإدارية المتصلة بالمكاتب الفنية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية؛ ووضع برنامج

عمل المكتب وميزانيته؛ وتحليل المدخلات ورصدها وتخصيص الموارد حسب برنامج العمل، والصناديق الاستثنائية والمنح، وغيرها من المسائل المتعلقة بالميزانية، حسب الاقتضاء. كما يشرف على موظفي الدعم والموظفين المحليين حسب الاقتضاء، ويعالج برنامج السفر للأغراض التنفيذية ورصد الحسابات ودفن الأموال للباقيين وفرادى المتعاقدين نظير تقديم الخدمات، وتخطيط الحيز المكاني، وتحديد الاحتياجات من التكنولوجيا المكتبية، وصيانة المعدات والبرامج الحاسوبية والنظم.

٦١ - وتدعم إحدى الوظيفتين المعتمدين لمساعدتين إداريين في ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نائب المنسق الإقليمي/منسق الشؤون الإنسانية للشمال. وتدعم الوظيفة الأخرى نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق الإقليمي/منسق الشؤون الإنسانية. ويلزم تعيين المساعد الإداري الإضافي (الخدمة الميدانية) ليدعم نائب المنسق الإقليمي/منسق الشؤون الإنسانية في الجنوب.

٦٢ - إضافة إلى ذلك، يلزم تعيين مساعد واحد للأعمال المكتبية (الخدمة العامة الوطنية) ليدعم مكتب نائب المنسق الإقليمي/منسق الشؤون الإنسانية في جوبا للاضطلاع بالمهام التالية: البحث عن البيانات وجمعها، والمعلومات الأساسية المتصلة بخطة عمل القسم، والاجتماعات داخل البعثات ومع غيرها من وكالات الأمم المتحدة ومع المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى؛ وتنسيق توزيع الأعمال في المكتب ورصد التقيد بالمواعيد؛ وصياغة المراسلات بالإنكليزية أو العربية أو كليهما للرد على الاستفسارات عن مسائل الموظفين الإدارية ذات الصلة وغيرها من المراسلات؛ وإعداد العمليات والمتابعات بشأن الترتيبات الإدارية والاستثمارات المتصلة بالسفر الرسمي للموظفين في القسم؛ والقيام بالاستعراض والتجهيز والمتابعة بشأن الإجراءات المتصلة بإدارة أنشطة القسم في مجال الموارد البشرية، من قبيل تقييم الأداء، والتدريب، وانتقال الموظفين وانتهاء خدمتهم، وكفالة الاتساق في تطبيق قواعد بعثة الأمم المتحدة في السودان وإجراءاتها قبل تقديمها إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين؛ وجدولة الاجتماعات والمواعيد، وتعهد ملفات التعليمات الإدارية وغيرها من القواعد والإجراءات؛ والإشراف على تعهد وتحديث بيانات موظفي القسم وسجلات حضورهم فضلا عن النظم المناسبة لإعداد الملفات بنسختها الإلكترونية أو المطبوعة.

العنصر ١: عملية السلام

٦٣ - تشمل عملية السلام ما تقوم به البعثة من أنشطة لدعم تقاسم السلطة والثروات وإجراء الانتخابات والاستفتاءات، والعمليات السياسية الأوسع نطاقاً التي تدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل، والأنشطة التي تضطلع بها البعثة دعماً لتنفيذ خارطة طريق أبيي.

٦٤ - ويعكس عنصر عملية السلام أنشطة شعبة المساعدة الانتخابية وشعبة الشؤون السياسية وشعبة الشؤون المدنية، وتشمل أيضاً أنشطة جامعة يشترك فيها مكتب الاتصالات والإعلام والوحدة الاستشارية للمسائل الجنسانية، وهي تعمل جميعها بالشراكة مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والجماعات المنضوية تحت لواء المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، وزعماء القبائل، وفريق الأمم المتحدة القطري.

٦٥ - وسينصب الاهتمام في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ على مساعدة الأطراف في تنفيذ الأحكام الحاسمة الواردة في اتفاق السلام الشامل التي لم تنفذ بعد، من قبيل إجراء الانتخابات، وعملية المشاورة الشعبية، وإنشاء المؤسسات، وأداء المؤسسات القائمة بعملها على الوجه الصحيح، وتقديم الدعم التقني واللوجستي لتعليم الحدود بين الشمال والجنوب، وتسوية وضع أبيي، بما في ذلك تقديم الدعم لتنفيذ خارطة الطريق.

٦٦ - وستقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان على وجه الخصوص بمساعدة الأطراف في الأعمال التحضيرية للانتخابات والاستفتاءات وإجرائها وفي تنفيذ نتائجها. ويُتوقع تنظيم الانتخابات الخاصة بالهيئات والمكاتب التالية في عام ٢٠٠٩ وربما في مطلع عام ٢٠١٠: انتخابات رئيس السودان، ورئيس حكومة جنوب السودان، والمجلس الوطني، والمجلس التشريعي لجنوب السودان، وولاية الولايات، والمجالس التشريعية للولايات.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

١-١-١ تعديل التشريعات القائمة أو اعتماد تشريعات جديدة من جانب المجلس الوطني، وفقاً لأحكام الدستور القومي الانتقالي، واعتماد المفوضية القومية للانتخابات كافة القواعد والأنظمة والإجراءات اللازمة لإتاحة حرية ممارسة الحقوق السياسية، بما فيها المشاركة في الانتخابات بحرية وبدون عراقيل

١-١-٢ إنشاء كافة الهياكل اللازمة المتصلة بالانتخابات من جانب المفوضية القومية للانتخابات، بما في ذلك أمانتها ومكاتبها على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد الولايات

١-١ بناء السودان ديمقراطي يسوده السلام وتقتسم فيه السلطة والثروات بصورة منصفة بين المناطق المختلفة، ويسوى فيه الوضع النهائي لجنوب السودان والمناطق الثلاث بصورة سلمية وفقاً لمقتضيات اتفاق السلام الشامل

٣-١-١ إنشاء مفوضيّي الاستفتاء في جنوب السودان وفي أبيي

٤-١-١ إنشاء المفوضية القومية للأراضي وإدارتها وفقاً
لولايتها

٥-١-١ إكمال المفوضية التقنية المخصصة المعنية بالحدود
مهامها وإكمال التعليم المادي للحدود بين الشمال والجنوب
بصورة سلمية

٦-١-١ إجراء استطلاع شعبي في ولاية جنوب كردفان
وولاية النيل الأزرق وفقاً لأحكام اتفاق السلام الشامل

٧-١-١ مشاركة جميع الأطراف في اجتماعات مفوضية
الرصد والتقييم لرصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل

٨-١-١ اتفاق الأطراف على مسائل تقاسم الثروة وفقاً
لأحكام اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك النقل الكامل للأموال
الاتحادية إلى مستوى الولاية

٩-١-١ اتفاق الأطراف بشأن وضع أبيي، وتثبيت الحالة
السياسية في المناطق الثلاث (ولاية النيل الأزرق، وولاية جنوب
كردفان، وأبيي)، بما في ذلك أداء مفوضيات الرصد والتقييم على
مستوى الولاية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وفقاً
لأحكام اتفاق السلام الشامل

النواتج

- إسداء المشورة للمفوضية القومية للانتخابات وهيئاتها الفرعية بشأن اعتماد وتنفيذ القواعد والأنظمة والإجراءات ذات الصلة بالعملية الانتخابية. بما يستوفي المعايير الدولية للحقوق المدنية والسياسية الأساسية، بما فيها حرية التعبير وتكوين الجمعيات
- تنظيم حلقات عمل، عند الاقتضاء، بشأن العملية الانتخابية لفائدة الأحزاب السياسية والمرشحين في مختلف المواقع في أنحاء السودان، للدعوة إلى التسامح واحترام الآراء المضادة، بما في ذلك ممارسة الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتنقل بدون معوقات
- إسداء المشورة، على النحو المطلوب، إلى المفوضية القومية للانتخابات بشأن إدارة الانتخابات، والهياكل الانتخابية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، ووضع مفهوم للعمليات، وخطة لإجراء انتخابات رئاسية وعامة وعلى مستوى الولايات

- وضع وتنفيذ برنامج للتدريب لفائدة المفوضين، والموظفين الأقدم في أمانة المفوضية القومية للانتخابات والأفراد العاملين في الميدان بشأن قانون الانتخابات، وإدارة الانتخابات، وإجراءات التشغيلية واللوجستيات، وإنشاء سجل وطني للناخبين، وعملية تسجيل الناخبين، وإجراءات انتخابية مراعية للفروق بين الجنسين وشاملة، وتثقيف الناخبين، وبرامج توعية الجمهور
- تقديم المساعدة من خلال إقامة الاتصال مع المفوضية القومية للانتخابات ومكاتبها الميدانية عند الاقتضاء، وتسجيل الناخبين، بما في ذلك سياسات تحديد الهوية والتسجيل؛ وقواعد وإجراءات التسجيل وعرض اللائحة؛ وإنشاء مراكز للتسجيل؛ وتصميم مواد للتسجيل والتدريب وتثقيف الناخبين والاقتراع وتحديد مواصفاتها وشرائها وتوزيعها واسترجاعها، بما في ذلك مجموعات أدوات تسجيل الناخبين، ومجموعات أدوات الاقتراع، وأوراق الاقتراع، والاستمارات
- إسداء المشورة إلى المفوضية القومية للانتخابات عند الاقتضاء لمساعدتها في الحملة الإعلامية المتعلقة بتثقيف الناخبين وتسجيل الناخبين والعمليات الانتخابية، بما في ذلك بث برامج إذاعية ووضع معلومات وتوزيعها باللغات الإقليمية، وتنظيم مناسبات للإعلام والتوعية، والتدريب لفائدة القائمين على تثقيف الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين على كافة جوانب العملية الانتخابية
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة للمفوضية القومية للانتخابات ومكاتبها الإقليمية والميدانية عن طريق عقد اجتماعات وتنظيم حلقات عمل وبرامج الاشتراك في الموقع المقدمة عند الاقتضاء بشأن إجراءات الاقتراع والعد والفرز، بوسائل منها وضع مواد وأنشطة تدريبية؛ وتعيين حدود الدوائر الانتخابية؛ وإنشاء مراكز الاقتراع، ومراكز البيانات ووسائل الإعلام من أجل فرز النتائج والإعلان عنها
- ترؤس اجتماعات شهرية لفريق المساعدة الانتخابية، الذي يضم وكالات تابعة للأمم المتحدة وجهات مانحة وغيرها من الكيانات المهتمة لتنسيق المساعدة التقنية الدولية من أجل الانتخابات والاستفتاءات؛ وترؤس اجتماعات شهرية لفريق المساعدة الانتخابية على مستوى السفراء من جانب الممثل الخاص للأمين العام لمناقشة الشواغل السياسية المتصلة بالانتخابات
- تنسيق الدعم اللوجستي المقدم للمراقبة الدولية للانتخابات، وإسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية للمفوضية القومية للانتخابات عن طريق اشتراك الموظفين في الموقع وعقد اجتماعات وحلقات عمل، عند الاقتضاء، بشأن المتطلبات اللوجستية لتوزيع المواد على المناطق النائية أو التي يصعب الوصول إليها واسترجاعها منها، والمساعدة في توزيع تلك المواد واسترجاعها حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال دراسات استقصائية تقنية عن الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات لإتاحة الوصول الآمن إلى مواقع التسجيل
- تقديم التوجيه والمساعدة التقنية للمفوضية القومية لمراجعة الدستور والمجلس الوطني ومفوضية الاستفتاء والمفوضية القومية للانتخابات، عند الاقتضاء، بشأن الإطار التشريعي للاستفتاءات واعتماد قانون الاستفتاء والتشريعات والإجراءات الفرعية ووضع مفهوم للعمليات ولخطة تنفيذية لإجراء الاستفتاءات

- تنظيم ٨ حلقات عمل لفائدة مرشحات محتملات بما في ذلك بشأن إدارة الحملات والخطابة على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي (حكومة جنوب السودان) وعلى صعيد الولايات، بما في ذلك في الخرطوم وجوبا وكادقلي والدمازين وأبيي وملكال وواو ورمبيك
- إجراء مشاورات شهرية مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان لتيسير تنفيذ الأحكام التي لم تنفذ بعد من اتفاق السلام الشامل المتعلقة بإقامة المؤسسات، وتعليم الحدود، وتسوية وضع أبيي، ونشر الوحدات المتكاملة المشتركة وتشغيلها بصورة كاملة، وإجراء الانتخابات والاستفتاء المنصوص عليهما في الاتفاق
- إجراء مشاورات أسبوعية بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل والدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان إزاء أطراف سياسية فاعلة (تنفيذية وتشريعية) من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، وذلك من خلال المشاركة المنتظمة في آليات الاستعراض والتنسيق، من قبيل مفوضية الرصد والتقييم والأفرقة العاملة التابعة لها
- المشاركة في الجلسات العامة الشهرية التي تعقدها مفوضية الرصد والتقييم وفي اجتماعات أفرقتها العاملة المعنية بالأمن والمناطق الثلاث وترتيبات اقتسام الثروات، بما في ذلك تقديم إسهامات للتخطيط الاستراتيجي وتيسير الدعوة وبذل المساعي الحميدة من جانب المجتمع الدولي للأطراف في اتفاق السلام الشامل بشأن مسائل التنفيذ والقرارات المتخذة من قبل المفوضية
- بذل المساعي الحميدة، من خلال إحاطات شهرية وفصلية، في سبيل إعادة إشراك المجتمع الدولي والهيئات الإقليمية، من قبيل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في دعم التصدي لأولويات وتحديات تنفيذ اتفاق السلام الشامل
- المشاركة في الاجتماعات العادية للجنة السياسية المعنية بوقف إطلاق النار وتقديم الدعم لها بأعمال السكرتارية، بوسائل منها بذل المساعي الحميدة لدى الأطراف بغرض تسوية المسائل الخلافية، من قبيل إعادة نشر القوات، والنشر الكامل للوحدات المتكاملة المشتركة وتشغيلها، وإدماج المجموعات المسلحة الأخرى أو إعادة إدماجها
- تنسيق الدعم التقني واللوجستي المقدم للمفوضية التقنية المخصصة المعنية بالحدود طيلة عملية تعليم الحدود، من خلال عقد وتيسير اجتماعات بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن خلال دراسات استقصائية تقنية عن الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات
- بذل المساعي الحميدة للجان المحلية المعنية بتعليم الحدود من خلال عقد ١٢ اجتماعا و ٤ حلقات عمل بشأن تسوية المنازعات على الحدود وغيرها من النزاعات الناشئة عن العملية المادية لتعليم الحدود.
- إسداء المشورة، من خلال إجراء مشاورات شهرية مع منظمات المجتمع المدني على الصعيد المحلي في جنوب السودان والمناطق الثلاث بشأن دورها المحتمل بوصفها آلية للمساءلة المدنية (أو وكالة رقابة مدنية) في تنفيذ الأحكام المتصلة باقتسام الثروات

- تقديم الدعم في مجالي اللوجستيات والتدريب عن طريق تلبية الاحتياجات من النقل وتدريب المدربين الخاصة بحلقات العمل الإعلامية التي تنظمها مفوضيات الرصد والتقييم ومنظمات المجتمع المدني في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بشأن إجراء مشاورات شعبية وفقاً لاتفاق السلام الشامل
- تقديم ٤ تقارير من الأمين العام و ٤ إحاطات إلى مجلس الأمن بشأن السودان
- تنظيم حملة إعلامية من خلال الوسائط المتعددة دعماً لاتفاق السلام الشامل والعملية السياسية الديمقراطية والانتخابات والحوار والمصالحة الوطنيين من خلال: برامج إذاعية في الخرطوم وجوبا (٢٤ ساعة في اليوم و ٧ أيام في الأسبوع) مدعومة بمراسلين في ٦ مواقع (واو، وملكال، وأبيي، وكادقلي، والدمازين، ورمبيك)، لبثها على نطاق جنوب السودان عبر شبكة من ١٨ محطة من محطات إعادة الإرسال بموجات التضمين الترددي (FM)، وعلى نطاق السودان (٦ ساعات في اليوم بالموجات القصيرة)؛ وبث برنامج لمدة ساعة كل أسبوع للتوعية بالانتخابات؛ وبث برنامج لمدة ثلاث ساعات كل أسبوع لإذكاء الوعي بشأن الالتزامات الحاسمة المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل بما فيها تقاسم السلطة والثروات والمسائل الأمنية؛ وتنظيم إحاطات صحفية كل أسبوعين؛ وإصدار مجلة شهرية (لشمال السودان وجنوبه)؛ وإصدار منتجات فيديو للتلفزيون الوطني والدولي (٨ تقارير يستغرق كل منها ثلاث دقائق، كل شهر)؛ ونشر تقارير شهرية لرصد اتفاق السلام الشامل على موقع البعثة في شبكة الإنترنت؛ والاضطلاع بأنشطة للتوعية عن طريق أفرقة متنقلة في المناطق الحضرية والريفية، من قبيل تقديم عروض مسرحية في الشوارع، وعرض أفلام، وتنظيم حلقات عمل متنقلة
- تعهد تقرير "رصد اتفاق السلام الشامل" شهرياً، لإتاحة اطلاع الجمهور عليه من خلال موقع البعثة على شبكة الإنترنت

العوامل الخارجية

دعم الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية لتنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة، وتقديمها المساعدة السياسية والمالية لعمليات التنفيذ. ومواصلة أطراف اتفاق السلام الشامل استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة

الجدول ٢
الموارد البشرية: العنصر ١، عملية السلام

الموظفون الدوليون											
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية العامة	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
شعبة المساعدة الانتخابية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	-	١	-	-	-	٢	٢	٦٧	٧١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	-	١	-	-	-	٢	٢	٦٧	٧١
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة^(ب)											
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	١٠	١٨	١١	-	-	٣٩	٣١	-	٧٠
الوظائف المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	١٠	١٨	١١	-	-	٣٩	٣١	-	٧٠
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي											
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	١٠	١٩	١١	-	-	٤١	٣٣	٦٧	١٤١
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	١٠	١٩	١١	-	-	٤١	٣٣	٦٧	١٤١
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الاتصالات والإعلام											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	١٢	٦	١١	-	-	٣٠	١١٠	١٤	١٥٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	١٤	٦	١٠	-	-	٣١	١٤٥	٢١	١٩٧
صافي التغيير	-	-	٢	-	(١)	-	-	١	٣٥	٧	٤٣
الوظائف المؤقتة المعتمدة^(ب)											
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦	-	١٦
الوظائف المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦	-	١٦
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الموظفون الدوليون											
الموظفون المدنيون	عام - أمين عام مساعد	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية العامة	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
المجموع الفرعي											
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	١٢	٦	١١	-	-	٣٠	١٢٦	١٤	١٧٠
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	١٤	٦	١٠	-	-	٣١	١٦١	٢١	٢١٣
صافي التغيير	-	-	٢	-	(١)	-	-	١	٣٥	٧	٤٣
المجموع											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	٢	٢٢	٢٥	٢٢	-	-	٧١	١٥٩	٨١	٣١١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٢	٢٤	٢٥	٢١	-	-	٧٢	١٩٤	٨٨	٣٥٤
صافي التغيير	-	-	٢	-	(١)	-	-	١	٣٥	٧	٤٣

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية، والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

مكتب الاتصالات والإعلام

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (١ ف-٤)، وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى ف-٤)

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٢ وظيفة (٤ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٣ وظائف (وظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين و ٢ لمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين)

٦٧ - يلزم تعيين محرر واحد (موظف وطني من الفئة الفنية) لمراقبة والإشراف على الأعمال اليومية لمقدمي البرامج العاملين في الشؤون الوطنية الراهنة المتعلقة باتفاق السلام الشامل الذين يعرضون مختلف وجهات النظر الوطنية ووجهات نظر المجتمعات المحلية ذات الصلة. والهدف من البرامج المعدة عن الأحداث الراهنة هذه هو توفير منتدى لتبادل وجهات النظر

والشواغل التي تساور مختلف المجتمعات المحلية السودانية بشأن مسائل اتفاق السلام الشامل ذات الاهتمام المشترك، مما يساعد على إزالة التصورات الخاطئة وتعزيز التفاهم والتسامح.

٦٨ - ويلزم تعيين محررين (موظفان وطنيان من الفئة الفنية) لمراقبة والإشراف على الأعمال اليومية لمقدمي البرامج العاملين في البرامج المعدة عن الأحداث الراهنة المحلية والإقليمية، والمتعلقة بالمسائل المهمة بالنسبة للجمهور السوداني في شمال السودان.

٦٩ - ويلزم تعيين مقدم برامج واحد (الخدمات العامة الوطنية) لترجمة وقراءة نشرات الأخبار والأخبار والبرامج عن الأحداث الراهنة وتقديم النصوص الأصلية والتعليقات بالصوت بشأن المجموعات الإعلامية؛ وإجراء المقابلات ومهام إعداد التقارير، تحت توجيه عام في حالات البرامج المسجلة وحالات البث المباشر، في الاستوديو أو في المواقع، للبرمجة الإذاعية ومباشر على الإنترنت على حد سواء.

٧٠ - ويلزم تعيين مساعدين للموقع الشبكي (الخدمات العامة الوطنية) لإنتاج وترجمة ونشر الأخبار والمقالات عن الأحداث الراهنة من أجل موقع إذاعة (مرايا) على شبكة الإنترنت. ويزور هذا الموقع (Miraya) حوالي ٥٠.٠٠٠ شخص شهرياً. ويمثل أحد المصادر الرئيسية للمعلومات الموثوقة بالنسبة لوسائل الإعلام والجمهور داخل السودان وخارجه.

٧١ - ويلزم تعيين مترجم واحد للإذاعة (الخدمات العامة الوطنية) في الخرطوم (بالإضافة إلى اثني عشر مترجماً المشار إليهم في الفقرة ٧٩ أدناه)، وذلك لترجمة البرامج والرسائل المرتبطة بالولاية الأساسية إلى اللغات المحلية (البالاندا، والباري، والبيجا، والدينكا، والفور، ولاتوكا، والمساليت، والمورلي، والنوير، والزغاوة، والزاندي، والشلوك) ولتقديمها على الهواء مباشرة، وإنتاج أعمال درامية إذاعية قصيرة عن مواضيع مرتبطة بالولاية الأساسية وتقديمها بلغة عربية مبسطة. فإذا أريد لإذاعة ناجحة مثل مرايا أن تصل فعلاً إلى المناطق الريفية في السودان، فينبغي لها أن تقدم برامج باللغات المحلية. وستساعد هذه الوحدة أيضاً في تقديم خدمات الدعم إلى الوحدات المعنية بالعلاقات مع وسائل الإعلام ووحدات التوعية المجتمعية. كما ستقدم الدعم للأقسام الأخرى في البعثة عند الاقتضاء، وإذا كان في وسعها ذلك.

٧٢ - ويلزم تعيين موظف تكنولوجيا بث إذاعي (ف-٤) (تحويل وظيفة خدمة ميدانية قائمة برتبة خ م-٦) للقيام بالأعمال العامة للإدارة والإشراف على مرافق استوديو البث، وموجودات الاستوديو وموظفيه التقنيين في كافة أنحاء البعثة؛ وتنفيذ أعمال التخطيط والتطوير والتوظيف والتدريب والإشراف على كافة الجوانب التقنية لإدارة الإذاعة القائمة على تنفيذ مشاريع الاستوديو، وبرامج البث الإذاعي والسياسات والإجراءات التقنية الخاصة

بالاستوديو التي تؤثر على العمليات اليومية الهامة للبث الإذاعي. والرتبة الحالية للوظيفة هي من فئة الخدمة الميدانية خ م-٦، وكانت قد حددت استناداً إلى المهام التي كانت مطلوبة خلال فترة بدء تشغيل البعثة، حيث كان المستوى المطلوب من الخبرات التقنية والشهادات التعليمية والمهارات الإشرافية والمسؤوليات الإدارية أقل مما هو عليه الآن. فمع بدء بث البرامج الإذاعية على موجة التضمين الترددي (FM) على مدار الساعة ٧ أيام في الأسبوع، إضافة للبث اليومي المقرر لمدة ٦ ساعات على الموجة القصيرة، تزايد عبء العمل الملقى على عاتق موظف تكنولوجيا البث الإذاعي ومجموعة المهارات المطلوبة منه إلى درجة كبيرة وذلك لتتناسب مع الهيكل الموسع للاستوديو، وما يرتبط به من إدارة للموجودات، والمسؤوليات التقنية والإدارية إضافة لمهام التدريب والإشراف على موظفي الإذاعة التقنيين اللازمة لتسيير عمل الاستوديو.

٧٣ - ويلزم تعيين ٣ موظفي إعلام (متطوع من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، ومتطوعان من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين) لدعم أنشطة وحدة التوعية وتكثيفها. التي بقيت محصورة حتى اليوم بالخرطوم. ويجب توسيع نطاقها إلى الولايات الأخرى في الشمال. وبدون موظفين إضافيين، ستبقى جهود التوعية التي تبذلها البعثة محصورة على الخرطوم في الشمال.

٧٤ - ويلزم تعيين منتج فيديو واحد (ف-٤) لترؤس وحدة الفيديو والإشراف على فريق متنوع العناصر في جميع أنحاء البلد (في شمال السودان وجنوبه على السواء). فمع الحاجة لإبراز دور البعثة بصورة أكبر، سيتزايد عدد الوقائع الإخبارية والبرامج، وبتوافق ذلك مع ضرورة تحقيق الرؤية وتحسين التخطيط والرصد والمتابعة.

٧٥ - ويلزم تعيين مشغل واحد لآلات التصوير ومساعد إنتاج واحد لدعم أنشطة الوحدة المتزايدة مع تزايد عدد الوقائع الإخبارية التي يتعين تغطيتها في مختلف المناطق، بناء على طلبات من جهات مثل "شركة إنتاج القرن ٢١"، وبرنامج "الأمم المتحدة في مواقع العمل"، والتقارير العالمي لشبكة ال سي ان ان، وشبكة يونيفيد الإخبارية التابعة لتلفزيون الأمم المتحدة، وجهات أخرى. وسيتولى شاغلا الوظيفتين، في إطار معالجتهما لمختلف جوانب عمليتي التسريح ونزع السلاح مهمة دعم تغطية مختلف جوانب عمليات العودة والإنعاش وإزالة الألغام، وحل النزاعات وبناء السلام في مختلف المناطق.

٧٦ - ويلزم تعيين مترجم تحريري واحد (الخدمات العامة الوطنية) لتلبية الاحتياجات ذات الصلة المتعلقة بترجمة الوقائع الإخبارية والمواد ترجمة دقيقة وفي وقتها لفائدة مجلة

”في السودان“ الشهيرة والموقع الشبكي الآخذ بالتوسع. وستتطلب تغطية المناسبات الرئيسية القادمة كالانتخابات والاستفتاء ترجمة سريعة لجميع الوقائع الإخبارية إلى اللغة العربية.

٧٧ - ويلزم تعيين مساعد واحد للموقع الشبكي (الخدمات العامة الوطنية) لجعل موقع بعثة الأمم المتحدة في السودان على شبكة الإنترنت أكثر فائدة لسودانيين الشتات وللجمهور عموماً المهتمين بأمور السودان، مع الحاجة لمعلومات مستكملة أكثر سرعة وأكثر شمولاً. وسيتولى شاغل الوظيفة مهمة نشر مواد ووثائق مستكملة وعرض صور وأفلام فيديو حديثة على الموقع الشبكي العام للبعثة وتحديثها بانتظام؛ وتقديم الدعم لعملية التحول إلى النموذج الشبكي القياسي الجديد، بما في ذلك نقل جميع المواد الحالية والجديدة (من الموقعين باللغتين الإنكليزية والعربية) إلى الموقع الشبكي الجديد للبعثة؛ والمساعدة في التوسيعات المستقبلية للموقع الشبكي، بما في ذلك إضافة عدة أقسام تفاعلية جديدة.

المكاتب الميدانية

الموظفون الوطنيون: زيادة ٢٣ وظيفة (٤ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و ١٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٤ وظائف دولية

٧٨ - ويلزم تعيين سائقين (فئة الخدمات العامة الوطنية) نظراً لتوسع عمليات إذاعة (مرايا) في شمال السودان. ولا يمكن للسائقين الحاليين مواصلة تقديم الدعم لعملية تتواصل على مدار الساعة، إذ يجبر ضعف البنية الأساسية للنقل العام السائقين على تقديم خدمات النقل للموظفين العاملين في المناوبات. كما أن ضرورة الاستجابة الفورية لعمليات التغطية الإخبارية تختم توفر قدرات نقل متفرغة لهذا الغرض.

٧٩ - ويلزم تعيين محرر واحد، ومشغل واحد لآلات التصوير ومساعد إنتاج واحد (موظفون وطنيون من الفئة الفنية) في جوبا لأداء المهام المبينة في الفقرتين ٦٨ و ٧٥ أعلاه، في جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح تعيين ١٢ مترجماً للإذاعة (الخدمات العامة الوطنية)، في جوبا لأداء المهام المبينة في الفقرة ٧١ أعلاه. وأخيراً، يقترح تعيين مقدم برامج واحد (الخدمات العامة الوطنية) في جوبا للاضطلاع بالمهام المبينة في الفقرة ٦٩ أعلاه.

٨٠ - يلزم تعيين مساعد إنتاج إذاعي واحد (فئة الخدمات العامة الوطنية) لتغطية المناسبات والتطورات في أبيي، وإنتاج مواد إذاعية ومواد الموقع الشبكي عن حياة أهالي المنطقة وثقافتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

٨١ - ويلزم تعيين منتج إذاعي واحد (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) ليعمل على كفاءة تطابق المواد المنتجة مع معايير التحرير والمواعيد الزمنية؛ والإشراف على مجمل الأخبار اليومية وما يصدر عن المكتب من مواد عن الأحداث الراهنة؛ ومراقبة/تحرير مضمون البرامج؛ ومراقبة وتوجيه عملية جمع الأخبار؛ وتوفير الإرشاد إلى المراسلين. وتعد آيبي من الأماكن ذات الأهمية الكبرى في التغطية، ففي الماضي، أدى نشر معلومات خاطئة إلى إراقة دماء.

٨٢ - ويلزم تعيين مقدم برامج إذاعية واحد (فئة الخدمات العامة الوطنية) لإدارة برامج حوارية تتناول مواضيع محلية وإقليمية ذات أهمية بالنسبة للسودانيين في جنوب السودان. وإذاعة مرايا هي الإذاعة الأكثر شعبية لدى المستمعين في جنوب السودان؛ وفي الماضي، أدى البث السريع لمعلومات دقيقة إلى وقف انتشار إشاعات لا أساس لها من الصحة، مما نزع فتيل التوتر بين المجتمعات المحلية.

٨٣ - ويلزم تعيين مساعد إنتاج إذاعي واحد (فئة الخدمات العامة الوطنية) لتغطية المناسبات والتطورات في ولاية غرب الاستوائية، وإنتاج مواد إذاعية ومواد الموقع الشبكي عن حياة أهالي المنطقة وثقافتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

٨٤ - ويلزم تعيين مساعد إنتاج إذاعي واحد (فئة الخدمات العامة الوطنية) لتغطية المناسبات والتطورات في ولاية شرق الاستوائية، وإنتاج مواد إذاعية ومواد الموقع الشبكي عن حياة أهالي المنطقة وثقافتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

٨٥ - ويلزم تعيين سائقين (الخدمات العامة الوطنية) نظراً لتوسع عمليات إذاعة مرايا في جنوب السودان. ولا يمكن للسائقين الحاليين مواصلة تقديم الدعم لعملية التواصل على مدار الساعة، إذ يجبر ضعف البنية الأساسية للنقل العام السائقين على تقديم خدمات النقل للموظفين العاملين في المناوبات. كما أن ضرورة الاستجابة الفورية لعمليات التغطية الإخبارية تحتم توفر قدرات نقل متفرغة لهذا الغرض.

٨٦ - ويلزم تعيين ثلاثة منتجين إذاعيين (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) لتوجيه مساعدي الإنتاج وتنسيق مهامهم، وتتبع إنتاجهم الإذاعي وتطوير برامج إذاعية جديدة في الجنوب.

٨٧ - ويلزم تعيين مصور/أمين محفوظات (موظف وطني من الفئة الفنية) لتغطية الأنشطة الإضافية للبعثة الصادر بها تكليف المتعلقة بالتطورات السياسية وأنشطة البعثة في جميع أرجاء هذه المنطقة الواسعة والمتنوعة.

العنصر ٢: الأمن

٨٨ - يبين الإطار المتعلق بالأمن مهام البعثة المتصلة برصد امتثال الأطراف لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والتحقق من هذا الامتثال. وهو يشمل أنشطة العناصر العسكرية للبعثة المنفذة بالتعاون الوثيق مع شعبة الشؤون السياسية وقسم الحماية الذين يعملون جميعاً بتنسيق وثيق مع حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، والقوات المسلحة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان، والجهات المانحة.

٨٩ - وستُعطى الأولوية لضمان بيئة آمنة ومستقرة في جميع أنحاء منطقة البعثة، بما في ذلك أنشطة دعم تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بأبيي، وتقديم خدمات أمنية إلى البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، وجهات فاعلة وطنية ودولية أخرى، حسب الاقتضاء، إضافة إلى توفير الأمن للأنشطة الانتخابية وأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستبذل البعثة مزيداً من الجهود لمساعدة أطراف اتفاق السلام الشامل في تشكيل ودمج وتدريب الوحدات المتكاملة المشتركة. وتماشياً مع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في دراسة القدرات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في السودان (آب/أغسطس ٢٠٠٨)، ستعمل البعثة، بالتعاون الوثيق مع مقر الأمم المتحدة، على إعادة تنظيم مواردها العسكرية في إطار القوام المأذون به الصادر به تكليف من مجلس الأمن.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ١-٢ امتثال الأطراف لأحكام وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥
- ١-٢-٢ عدم حدوث أي انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: صفر؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: صفر)
- ٢-١-٢ اجتماع آليات وقف إطلاق النار، التي تتألف من اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، واللجنة العسكرية المشتركة للمنطقة، والأفرقة العسكرية المشتركة، ٢٤ مرة على مستوى اللجنة العسكرية المشتركة للمنطقة، و ٢٤ مرة على مستوى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، عملاً بأحكام اتفاق وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية
- ٢-١-٣ عدم وجود عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال السودان، باستثناء الأفراد المعيّنين للعمل في الوحدات المتكاملة المشتركة

٢-١-٤ عدم وجود عناصر القوات المسلحة السودانية في جنوب السودان، باستثناء الأفراد المعيّنين للعمل في الوحدات المتكاملة المشتركة

٢-١-٥ امتثال الأطراف للآليات التي وضعها مجلس الدفاع المشترك ومواصلتها الامتثال لأعداد الوحدة المتكاملة المشتركة المتفق عليها بموجب اتفاق السلام الشامل (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٢٠٠٩/٢٠٠٨؛ ٣٩ ٠٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٩: ٢٠١٠/٢٠٠٩) (٣٩ ٠٠٠)

النواتج

- رئاسة اجتماعات نصف شهرية للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار لتحسين الظروف المؤدية إلى تنفيذ وقف إطلاق النار
- رئاسة اجتماعات نصف شهرية للجنة العسكرية المشتركة للمنطقة في ستة قطاعات لرصد الانتهاكات المزعومة والتحقق منها وتسوية الخلافات وتقديم تقارير إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار
- تقديم خدمات أمنية إلى فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والوكالات الإنسانية، والمنظمات المرتبطة بالعمليات الانتخابية، بما فيها الحماية والإحاطات الأمنية ودعم الإجلاء
- تقديم مساعدة ومشورة تقنية إلى كبار موظفي الوحدة المتكاملة المشتركة بشأن مقترحات تطوير القوة، بما في ذلك الهياكل الأساسية والتدريب والتحسينات اللوجستية وعمليات إزالة الألغام
- عقد ٦ اجتماعات لفريق العمل المعني بدعم الجهات المانحة في الخرطوم وجوبا بحضور ممثلين عن الدول المانحة بشأن تطوير الوحدة المتكاملة المشتركة، بما في ذلك تقديم الجهات المانحة للدعم في مجال المعدات والهياكل الأساسية والتدريب
- تنظيم ٣٦ دورة تدريبية، كل واحدة تخصص لـ ١٥٠ عنصراً من عناصر الوحدة المتكاملة المشتركة، بشأن قوانين النزاع المسلح، وسيادة القانون، والتوعية باتفاق السلام الشامل، والشؤون الجنسانية والعسكرية، والنظافة الصحية الأساسية في الميدان وفي المعسكرات
- ٤٠٠ ١٣١ (فرد × يوم) لتسيير الدوريات المشتركة مع جنود الوحدة المتكاملة المشتركة لرصد عمليات الوحدة المتكاملة المشتركة المحلية، وتقديم تدريب/إشراف داخلي بشأن تسيير دوريات الأمن العسكرية (١٥ فرداً × دورية، ودورية واحدة × سرية × سرية × سرية × ٣٦٥ يوماً)

- ٢١٩ ٠٠٠ (فرد×يوم) لأربع سرايا لحماية أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد المحددين والممتلكات المحددة في كامل منطقة البعثة (١٥٠ فرداً × سرية، و ٤ سرايا × ٣٦٥ يوماً)
- ٨٧ ٦٠٠ (فرد × يوم) لست فصائل تعبوية لمنع انتهاكات اتفاقات وقف إطلاق النار في كل قطاع (٤٠ فرداً × فصيلة × ٦ فصائل في كل قطاع × ٣٦٥ يوماً)
- ٧٨ ٨٤٠ (يوماً × دورية) لتسيير الدوريات المتنقلة للمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة لرصد الأنشطة والالتزامات التي وافقت عليها أطراف الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية والتحقق منها، والتحقق في الانتهاكات، والمساعدة في بناء الثقة في إطار الأفرقة العسكرية المشتركة (٤ مراقبين عسكريين × دورية × ٥٤ دورية في اليوم × ٣٦٥ يوماً)
- ١٣١ ٤٠٠ (يوم × دورية) لتسيير دوريات حضور متنقلة وراجلة وضمان أمن المراقبين، ومرافقة قوافل المساعدة الإنسانية وتأمين نقاط التفتيش الثابتة/المتنقلة (١٥ فرداً × دورية، ودورية واحدة × سرية × ٢٤ سرية × ٣٦٥ يوماً)
- ١ ٩٢٠ ساعة طيران لتحليق دوريات جوية للقيام بدوريات وعمليات استطلاع وتحقيق بشأن الامتثال للبروتوكول الخاص بالترتيبات الأمنية (١٦٠ ساعة طيران × شهر × ١٢ شهراً)
- ١١ ٦٨٠ يوماً لتسيير دوريات بالزوارق للقيام بدوريات وعمليات استطلاع وتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار (٨ أفراد × زورق × ٤ زوارق × ٣٦٥ يوماً)
- ٩٤٥ ٧١٥ يوماً للسهر على أمن المنشآت الثابتة/حماية مواقع الأفرقة/حماية المقار الميدانية (٢ ٥٩١ فرداً × ٣٦٥ يوماً)
- إجراء تقييمات مشتركة مع ممثلين عن لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والقوات المسلحة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان لتأمين مواقع نزع السلاح والتسريح المحتملة

العوامل الخارجية

ستقدم البلدان المساهمة بقوات القدرات العسكرية اللازمة التي يوافق عليها مجلس الأمن؛ وستتعاون دول المنطقة في الحفاظ على سلامة حدود السودان؛ وتواصل الأطراف تعاونها مع البعثة في تنفيذها للمفهوم العسكري للعمليات

الجدول ٣
الموارد البشرية: العنصر ٢، الأمن

الفئة		المجموع	
أولاً - المراقبون العسكريون			
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٥٠		
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٢٥		
صافي التغيير	(٢٢٥)		
ثانياً - الوحدات العسكرية			
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٢٥٠		
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٤٥٠		
صافي التغيير	٢٠٠		
الموظفون الدوليون			
وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ ف-١	ف-٥ ف-٤	ف-٣ ف-٢
الخدمات العامة	الخدمات الأمن	الخدمات الأمن	الخدمات الأمن
الموظفون المدنيون	الموظفون الفرعي	الموظفون الفرعي	الموظفون الفرعي
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ^(أ)	الموظفون الوطنيون ^(أ)	الموظفون الوطنيون ^(أ)
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع
مكتب قائد القوة			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١	-	٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	١	٢
صافي التغيير	-	١	-
مجموع الموظفين المدنيين			
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١	-	٢
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	١	٢
صافي التغيير	-	١	-
المجموع الكلي (أولاً وثالثاً)			
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠ ١٨٨	-	١٨٥
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠ ١٦٦	-	١٨٦
صافي التغيير	(٢٢)	-	١

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

مكتب قائد القوة مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (١ ف-٤ و ١ ف-٣)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٩٠ - من أجل تقديم الدعم الكافي لعمليات إنشاء وتطوير الوحدات المتكاملة المشتركة، سيتم إنشاء خلية دعم مشتركة عسكرية/مدنية في البعثة. ومن المتوقع أن تتضمن الخلية ثلاث وظائف مدنية يتولى شاغلوها أداء المهام المتعلقة بتخطيط أنشطة الدعم وتنفيذها.

٩١ - ويلزم تعيين مدير برنامج (ف-٤). وسيكون مسؤولاً أمام رئيس الموظفين. وتشمل المهام الرئيسية لشاغل هذه الوظيفة الجديدة تحديد نطاق خطة العمل السنوية لأنشطة الدعم التي ستقدمها الوحدة المتكاملة المشتركة، والتي تتضمن إسداء المشورة بشأن مقترحات تطوير القوة المتعلقة تحديداً بالهياكل الأساسية والتدريب والتحسينات اللوجستية وكذلك عمليات إزالة الألغام. وسيقدم شاغل الوظيفة أيضاً المشورة وخريرات التخطيط ودعم التنسيق، بما في ذلك ما يتعلق منها بخطة العمل السنوية للوحدة المتكاملة المشتركة؛ وتقييم الاحتياجات من الموارد لتنفيذ خطة العمل؛ والمسائل المتعلقة بالشؤون المالية في إطار دعم البعثة المقدم من مقر الوحدة المتكاملة المشتركة إلى الوحدات على مستوى الكتيبة؛ وهيكل القيادة للوحدة المتكاملة المشتركة؛ والخطة الرئيسية لخلية الدعم التابعة للوحدة في مجال الدعم المقدم من الجهات المانحة. وإضافة إلى ذلك، سيعيد شاغل الوظيفة تقارير مالية وتقارير أخرى متعلقة بالامثال ومراسلات ذات صلة، ويقدم معلومات مستكملة منتظمة عن حالة التنفيذ إلى الجهات المانحة الدولية للوحدة المتكاملة المشتركة.

٩٢ - ويلزم تعيين موظف برامج (ف-٣) لتقديم الدعم التقني إلى مدير البرنامج. وسيتولى شاغل الوظيفة مهام إعداد الخطة الرئيسية لخلية الدعم التابعة للوحدة المتكاملة المشتركة؛ وتنسيق المسائل المتعلقة بالشؤون المالية في إطار دعم البعثة المقدم من الوحدات المتكاملة المشتركة على مستوى الكتائب إلى الوحدات الفرعية؛ وتقييم احتياجات جميع الوحدات المتكاملة المشتركة من المواد والموارد المالية، واحتياجات الميزانية السنوية في إطار دعم الأمم المتحدة المقدم إلى الوحدات؛ وإعداد تقارير عن التقدم المحرز بشأن توفير المعدات الأساسية للإدارة والاتصالات اللازمة للوحدات المتكاملة المشتركة وشرائها وتخزينها وتوزيعها وصيانتها؛ وتقديم الدعم للإدارة العليا للبعثة في اتصالاتها مع الجهات المانحة الدولية ومنظمات المعونة الدولية، حسب الاقتضاء؛ ومواصلة إجراء استعراض عام للمساهمات التي تقدمها الجهات المانحة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في إطار المعايير المتفق عليها بصورة ثنائية؛ وإصدار الوثائق

المتعلقة باستلام و/أو تفتيش المواد أو المعدات المسلمة من الجهات المانحة والتحقق من قاعدة بيانات وإحصاءات الأصول ذات الصلة والاتصال بوحدات الدعم المعنية التابعة للبعثة، حسب الاقتضاء.

٩٣ - ويلزم تعيين مساعد للأعمال المكتبية لتقدم الدعم إلى موظفي خلية الدعم التابعة للوحدة المتكاملة المشتركة في مجال تنفيذ المشاريع والمشتريات والمحاسبة. وسيتولى شاغل الوظيفة مهمة استعراض معلومات عن البائعين والاتفاقات والعقود المؤسسية معهم، المتعلقة بالمشتريات وطلبات الشراء وما يتصل بها من طلبات دفع. وسيقدم شاغل الوظيفة أيضاً المساعدة في إدارة المخزون من معدات الوحدة المتكاملة المشتركة التي تقدمها الجهات المانحة، وفي توزيع المخزون حسب توجيهات مدير المشروع، وفي تقييم الدعم المقدم إلى الوحدات من المواد والموارد المالية، بما في ذلك إعداد احتياجات الميزانية السنوية.

العنصر ٣: الحوكمة

٩٤ - يركز إطار الحوكمة على تعزيز الإدارة المدنية والحوكمة الرشيدة، والمجتمع المدني، وسيادة القانون؛ ودعم عملية المصالحة الوطنية؛ والمساعدة في إعادة هيكلة خدمات الشرطة لتكون متوافقة مع المعايير المقبولة دولياً ومتماشية مع ممارسات الشرطة الديمقراطية؛ وإنشاء إطار لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٩٥ - ويتضمن العنصر أنشطة شرطة الأمم المتحدة في البعثة؛ وشعبة الشؤون المدنية؛ والقسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون، وقسم حقوق الإنسان؛ ومكتب الاتصالات والإعلام، والوحدة الاستشارية للمسائل الجنسانية؛ والتي تعمل جميعها بالمشاركة مع حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، والشرطة الوطنية السودانية، وجهاز شرطة جنوب السودان، ومفوضية حقوق الإنسان لجنوب السودان، وسلطات السجون في شمال السودان وجنوبه، والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، وزعماء القبائل، والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

٩٦ - وفي مجال الحوكمة، ستركز البعثة خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ على مسائل مثل تعليم الحدود؛ وإدارة النزاعات؛ وإجراء المشاورة الشعبية في ولاية النيل الأزرق وولاية جنوب كردفان، وتهيئة مناخ ملائم لإجراء انتخابات الإدارة المدنية وإصلاح قطاعي الأمن والعدل. وتشمل أنشطة البعثة، دعماً لهذه الأعمال، إنشاء إدارة خدمة مدنية شفافة وقابلة للمساءلة وشاملة، إلى جانب المؤسسات والتشريعات ذات الصلة، وإنشاء آليات تسوية النزاعات و/أو تدعيمها، والمساعدة في دمج القانون العربي في النظام القانوني لجنوب السودان، وإعادة هيكلة وبناء قدرات قوة الشرطة الناشئة التابعة لحكومة جنوب السودان

المكونة من عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوة الشرطة الحالية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية وتحويلها إلى إدارة للشرطة تعمل وفقاً للمعايير الدولية للشرطة الديمقراطية؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وخاصة تصديق حكومة الوحدة الوطنية على اتفاقيات حقوق الإنسان المهمة.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ١-٣ إنشاء الحكومة على المستوى الوطني ومستوى جنوب السودان، بحيث تمارس تلك الحكومة سلطتها تجاه السكان مع التركيز على حوكمة عادلة وشفافة ونزيهة بقيادة الشعب
- ٣-١-٣ زيادة تمثيل المرأة في الهيئتين التشريعتين الوطنيتين، والخاصة بجنوب السودان (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٢١ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٣ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٥ في المائة)
- ٣-١-٣ أن تعكس مناقشات مجالس الولايات القلق العام بشأن المساءلة، كما تبين في اللقاءات المفتوحة والمناقشات الإذاعية في المناطق الثلاث وفي جميع الولايات في جنوب السودان
- ٣-١-٤ أن تؤدي مفاوضات جنوب السودان لمكافحة الفساد ومفاوضات السلام مهامها وفقاً لدستور جنوب السودان وتُجرى مراجعات مستقلة للحسابات في جميع الولايات

النواتج

- القيام من خلال جلسات إحاطة فصلية مع المفوضية القومية للخدمة المدنية، برصد إنشاء إدارة مدنية شفافة وقابلة للمساءلة وشاملة، ومؤسسات وتشريعات للخدمة المدنية، بما في ذلك المناقشات التي تجري في مجالس الولايات والمناطق، ودور الهيئات المتخصصة من قبيل مفوضية جنوب السودان لمكافحة الفساد، وذلك وفقاً لولايتها في مجال الشؤون المدنية
- إسداء المشورة وتقديم الدعم اللوجستي إلى حكومة الوحدة الوطنية من خلال المساعدة في تدريب قوات الشرطة المتكاملة وتيسير وسائل النقل خلال عملية إدماج عناصر الخدمة المدنية والعناصر الأخرى من الحكومة، ولا سيما عند فتح "المناطق المغلقة" التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، مع بدء عملية إدماج موظفي الخدمة المدنية وعناصر قوات الأمن، الذين كانوا متواجدين في تلك "المناطق المغلقة"

التي كان الجيش الشعبي لتحرير السودان السابق يسيطر عليها، ضمن موظفي الخدمة المدنية وعناصر قوات الأمن الاتحاديين

- القيام، بالتعاون مع حكومة الولاية، بتنظيم ٨ حلقات عمل و ٤ اجتماعات لما متوسطه ٥٠ مشاركاً من أعضاء منظمات المجتمع المدني، والزعماء التقليديين، والأحزاب السياسية، والحكومات المحلية لتعزيز فهم النظم الديمقراطية والمشاركة فيها
- تعزيز الحوار وتيسيره بين المجتمعات المحلية وحكومة الولاية بشأن عمليات التخطيط والميزنة، بما في ذلك تحديد احتياجات الميزانية وتيسير عقد اجتماعات عامة بين المجتمعات المحلية ومسؤولي الحكومات المحلية بشأن عمليات إعداد الميزانية
- إسداء المشورة من خلال اجتماعات شهرية تُعقد مع وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل في حكومة الوحدة الوطنية، ومع وزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية في حكومة جنوب السودان بشأن تنفيذ سياسات وخطط وأنشطة لتعميم المنظور الجنساني ذات صلة بكل قطاعات الإدارة المدنية، بما في ذلك تنفيذ السياسة الوطنية المعنية بتمكين المرأة، وبشأن قرارات التخصيص
- تنظيم اجتماعات شهرية في الخرطوم وجوبا مع نساء ذات مناصب عليا/استراتيجية في منظمات غير حكومية، وأحزاب سياسية، ومؤسسات أكاديمية، وإدارات حكومية بشأن زيادة تمثيل المرأة في الهيئات السياسية وهيئات اتخاذ القرارات
- عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمسؤولين الحكوميين في جنوب السودان والمناطق الثلاث لتعزيز مشاركتهم والتوعية بحقوقهم ودورهم في اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك الوساطة بين الأحزاب كلما ظهرت اختلافات في تفسير الاتفاق

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-٣ سن قوانين رئيسية، بما فيها قانون الطفل، والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الصحافة، وقانون الأمن، وقانون المعونة القانونية وفقاً لاتفاق السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي	٢-٣ إرساء سيادة القانون، بما في ذلك إنشاء جهاز قضائي مستقل وخدمات إصلاحية في السودان
٢-٢-٣ قيام حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان باعتماد وتنفيذ خطط إصلاح الخدمات الإصلاحية والخطط الاستراتيجية لتطويرها	
٣-٢-٣ قيام المدير العام لدائرة السجون باعتماد وتنفيذ مدونة قواعد السلوك لدائرة السجون في جنوب السودان	

- تنظيم خمس حلقات عمل، يضم كل منها ٢٠ مشاركاً، و ١٠ اجتماعات مع مجموعة مختارة من المفوضيات المنبثقة عن اتفاق السلام الشامل ووزارات شمال السودان لتوفير الدعم الاستشاري بشأن صياغة تشريعات رئيسية من قبيل قانون الإعلام وقانون الطفل، وقانون الأسرة، والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الأمن، وقانون المعونة القانونية وفقاً لاتفاق السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي والمعايير الدولية
- تنظيم حلقة عمل واحدة لـ ٢٠ مشاركاً و ١٠ اجتماعات مع المفوضية القومية للخدمة القضائية، والسلطات القضائية في الخرطوم وجوبا، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون القانونية والتطوير الدستوري، والمدير العام لدوائر السجون في شمال السودان وجنوبه، ونقابة المحامين، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة من أجل تقديم توصيات بشأن الإصلاح القضائي عقب إعداد تقرير بشأن تقييم الثغرات في قطاعي العدل/الإصلاحات، بما في ذلك المحاكم العرفية وتحقيق العدالة بين الجنسين وقضاء الأحداث
- تنظيم حلقتي عمل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الخرطوم وجوبا لـ ٣٠ مشاركاً من المفوضية القومية للخدمة القضائية، ونقابة المحامين ورابطات الحقوقيين بشأن آليات مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في نظام العدالة
- عقد ١٠ اجتماعات مع وزارة العدل، والسلك القضائي، ومفوضية استعراض القانون، ونقابة المحامين، وإدارة الشرطة، ودوائر السجون، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من أجل تقديم الدعم التقني بشأن وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الحبس الاحتياطي غير القانوني المطول، واعتمادها
- القيام، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، بتنظيم ٦ دورات تدريبية وحلقات عمل، يضم كل منها ٢٥ موظف سجون من المستوى المتوسط بشأن إدارة السجون، بما في ذلك المعايير الدولية ومعايير حقوق الإنسان، وإدارة شؤون السجناء الضعفاء، بمن فيهم الأحداث، والذين يعانون من حالات نفسية والنساء، في الخرطوم وولاية البحر الأحمر وولاية النيل الأزرق وولايات كسلا وكردفان والجزيرة
- إسداء المشورة إلى موظفي نظام الإصلاحات في مجالات التدريب، وإعادة التأهيل، والاكتفاء الغذائي والخدمات الطبية، وإدارة نظم الطوارئ والأمن من خلال الاشتراك في موقع واحد مع موظفي السجون في جنوب السودان وعبر عقد اجتماعات شهرية مع المدير العام لهيئة السجون في شمال السودان
- إسداء المشورة إلى المديرين العاميين لدوائر السجون في شمال السودان وجنوبه بشأن تنفيذ خطط التطوير الاستراتيجي، وبرامج بناء القدرات، وإدارة السجون، بما في ذلك التجاوب مع الاعتبارات الجنسانية، وذلك من خلال عقد اجتماعات شهرية وإعداد تقارير تقييم

- القيام، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية، يضم كل منها ٢٥ موظفاً من موظفي السجون من المستوى المتوسط، بشأن تعميم المنظور الجنساني وتوفير الخدمات الإصلاحية التي تراعي الفوارق بين الجنسين في ولايات الخرطوم وكردفان ونهر النيل والنيل الأبيض
- تنظيم ٥ دورات لـ ٨٠ مديراً من مديري السجون من المستويين العالي والمتوسط في مجال إدارة الموارد البشرية في جوبا، ورمبيك، وملكال، وواو، ويامبيو؛ وتنظيم دورتين في مجال إدارة السجون ودورتين في مجال إدارة المكاتب، يضم كل منها ٤٠ مديراً من مديري السجون، في جوبا ورمبيك؛ وتنظيم ٤ دورات، يضم كل منها ٣٠ مديراً من مديري السجون والموظفين الماليين، في مجال الإدارة المالية في جوبا ورمبيك وملكال وواو، بالتعاون مع وزارة المالية في حكومة جنوب السودان؛ وتنظيم ٥ دورات في مجال الإدارة الزراعية، يضم كل منها ٣٠ مديراً من مديري وموظفي مزارع السجون، في جوبا، ورمبيك، وملكال، وواو، وتوريت، بالتعاون مع وزارة الزراعة في حكومة جنوب السودان؛ وتنظيم دورتين طبييتين متخصصتين، يضم كل منها ٣٠ طبيباً من أطباء السجون، في جوبا بالتعاون مع وزارة الصحة في حكومة جنوب السودان؛ وتنظيم ٣ دورات في مجال حقوق الإنسان في جوبا، وملكال، ورامبيك، يضم كل منها ٣٠ شخصاً من مديري وموظفي السجون؛ وتنظيم ٥ دورات في مجال التخطيط الاستراتيجي/اتخاذ القرارات الاستراتيجية، يضم كل منها ٣٠ مديراً من مديري السجون، في جوبا، وملكال، ورمبيك، بالتعاون مع وزارة التخطيط في حكومة جنوب السودان؛ وتنظيم دورتين في مجال إدارة شؤون السجناء الضعفاء، وتنظيم ٣ دورات في مجال إدارة الأمن والحوادث، يضم كل منها ٣٠ شخصاً من مديري ومشرفي السجون، في جوبا ورمبيك؛ وتنظيم دورة واحدة في جوبا في مجال إدارة السجلات يشارك فيها ٣٠ مديراً لإدارة السجون؛ وتنظيم ٥ دورات لتدريب المدربين، يضم كل منها ٢٠ مدرباً من مدربي موظفي السجون، في جوبا، وملكال، ورمبيك
- تنظيم ٣ دورات توعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يضم كل منها ٣٠ من موظفي التنسيق في السجون، في جوبا، ورمبيك، وتنظيم دورة تدريبية واحدة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السجون في كمبالا يشارك فيها ٢٠ طبيباً من أطباء السجون، وذلك بالتعاون مع منظمة "مايلد ماي إنترناشيونال Mildmay International" ودائرة السجون في أوغندا
- تنظيم ٣ دورات توعية جنسانية، يضم كل منها ٣٠ شخصاً من مديري ومشرفي السجون

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-٣-١ قيام حكومة الوحدة الوطنية بعرض خطة المصالحة الوطنية على الأمة (بروتوكول مشاكوس)	٣-٣ إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة الوطنية في السودان بأسره
٣-٣-٢ إنشاء آليات لإدارة النزاعات تعمل على صعيد الأقاليم والولايات	

النواتج

- القيام، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بوضع استراتيجية لإدارة النزاعات دعماً للحكومة المحلية وآليات الاستجابة المحلية الأخرى، في جميع ولايات جنوب السودان والمناطق الثلاث، كجزء من أنشطتها لإدارة النزاعات وتخطيط الموارد
- تحديد سمات النزاعات في المناطق الثلاث وفي جميع ولايات جنوب السودان لدعم الحكومة المحلية والآليات المحلية الأخرى لمنع نشوب النزاعات والاستجابة لها
- إسداء المشورة وتقديم الدعم اللوجستي للمبادرات الوطنية والمبادرات النابعة من الولايات والمتعلقة بالمصالحة عقب اعتماد حكومة الوحدة الوطنية خطة للمصالحة الوطنية، وذلك عن طريق الحوار المباشر مع الأطراف وعقد الاجتماعات معها، كلما اقتضى الأمر، وتوفير العتاد الجوي والبري لاجتماعات الوفود
- إسداء المشورة للسلطات المحلية بشأن أمن المجتمعات المحلية، بما في ذلك نزع سلاح المدنيين عبر توفير خدمات الوساطة وتيسير عقد اجتماعات تسوية النزاعات مع شيوخ القبائل وقادة المجتمع المحلي في المناطق حيث يتردد السكان المدنيون في نزع سلاحهم وحيث يزداد احتمال نشوب العنف أثناء نزع السلاح
- تعزيز السلام وتسوية النزاعات والمصالحة، عن طريق سبر قدرة منظمات المجتمع المدني في ولايات جنوب السودان العشر والمناطق الثلاث، للإسهام في أنشطة السلام والمصالحة المستدامين؛ وتنسيق الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني بشأن الاستجابة للنزاعات، وإسداء المشورة للسلطات المحلية بشأن إنشاء عمليات مصالحة طويلة الأجل، تشمل دعم مفاوضات السلام والمصالحة
- إسداء المشورة إلى مفاوضات الأراضي القومية ومفاوضات الأراضي في الجنوب والولايات ورصد معالجة هذه المفاوضات لمسائل استخدام الأراضي وحيازتها في سياق اتفاق السلام الشامل، من خلال تحديد النزاعات المتصلة بالأراضي وتعزيز الإجراءات المناسبة التي تتخذها مفاوضات الأراضي في كل من ولايات جنوب السودان العشر
- تنظيم اجتماعات نصف شهرية لإحاطة الصحفيين، ومناقشات مائدة مستديرة شهرية مع الصحفيين بشأن الانتخابات وغيرها من المسائل المتصلة باتفاق السلام الشامل، وتوزيع ١٠ ٠٠٠ كتيب موجز للاتفاق و ١٠ ٠٠٠ نسخة للاتفاق من أجل تعزيز فهم الاتفاق ودور البعثة في السودان

- القيام، بالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية، بتنظيم مؤتمري تدريب إقليميين لتدريب المدربين ومؤتمر وطني بشأن الشباب من أجل السلام وحلقتي عمل بشأن دور الشباب (الشابات) في بناء السلام المستدام في السودان
- إسداء المشورة التقنية لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بشأن أنشطة نزع سلاح المدنيين ومراقبة أسلحة المدنيين وأمن المجتمع المحلي بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٤-٣ إنشاء إطار للحكومة يقوم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان	٣-٤-١ تصديق حكومة الوحدة الوطنية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
	٣-٤-٢ قيام حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بسن قوانين للإصلاح امتثالاً للصكوك الدولية لحقوق الإنسان (٢٠٠٨/٢٠٠٩:٢٠٠٩؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠:٧)
	٣-٤-٣ إنشاء ١٠ مكاتب على صعيد الولايات تابعة لمفوضية جنوب السودان لحقوق الإنسان، ومكتب واحد للجنة القومية لحقوق الإنسان، تعمل بما يتفق مع مبادئ باريس
	٣-٤-٤ زيادة النسبة المئوية لحالات انتهاك حقوق الإنسان المبلغ عنها التي سويت وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية والوطنية (٢٠٠٧/٢٠٠٨:٤٠؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩:٥٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠:٦٠)

النواتج

- توفير الدعم اللوجستي والمشورة التقنية، بما في ذلك بشأن المشتريات والإمدادات وإنشاء المرافق، من أجل إنشاء ٣ مكاتب لحقوق الإنسان في الخرطوم وجنوب السودان والمناطق الثلاث لدعم زيادة وعي السلطات والمجتمع المدني بحقوق الإنسان
- تنظيم حلقتي عمل في الخرطوم وجوبا يضم كل منهما ٦٠ مشاركاً من المجلس الوطني والمجلس التشريعي لجنوب السودان ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن الدور الرقابي الذي تضطلع به لجان حقوق الإنسان واللجان التشريعية في مجال التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان
- تنظيم ٤ حلقات عمل في الخرطوم وجوبا، يشارك في كل منها ٥٠ عضواً من حكومة الوحدة الوطنية، والمجلس الوطني ومجالس الولايات ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها أفرقة المجتمعات المحلية والجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية الوطنية، بشأن التزامات الإبلاغ من جانب الدولة الطرف بموجب المعاهدات الدولية لحقوق

- الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- عقد اجتماعات شهرية في الخرطوم مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني، وفي جوبا مع وزارة الشؤون القانونية والتطور الدستوري في حكومة جنوب السودان، والمستشار الرئاسي لحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، ومفوضية حقوق الإنسان لجنوب السودان للتوعية بالشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ومعالجتها
 - عقد حلقتي عمل في الخرطوم وجوبا، يضم كل منها ٦٠ مشاركا من المجلس الوطني، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والاتحادات المهنية القانونية، لمساعدة وزارتي العدل في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في مجال موامة التشريعات الوطنية، بما فيها تنقيحات قانون الأمن الوطني ومدونة الإجراءات الجنائية، مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
 - عقد حلقتي عمل مع الصحفيين ومجلس الصحافة في السودان بشأن حرية التعبير ووسائل الإعلام فيما يتعلق بالانتخابات
 - عقد ١٠ حلقات عمل، يضم كل منها ٣٠ مشاركا من ضباط الشرطة وضباط الأمن الوطنيين ومسؤولي السجون من الشرطة الوطنية السودانية وجهاز شرطة جنوب السودان وأفراد القوات المسلحة، بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية وحقوق المحتجزين
 - إنشاء ٥ أفرقة عمل معنية بحقوق الإنسان تضم أعضاء من لجان حقوق الإنسان في الولايات وقضاة ومدعين عامين ومحامين وسلطات السجون ومنظمات المساعدة القانونية وقادة المجتمع في جنوب السودان والمناطق الثلاث، من أجل التوعية بالشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ومعالجتها
 - عقد ٨ حلقات عمل في شمال السودان وجنوب السودان، تضم كل منها ٤٠ عضواً من منظمات المجتمع المدني بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
 - عقد ٤ حلقات عمل بشأن العنف الجنساني وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يضم كل منها حوالي ٤٠ مشاركاً من الشرطة والقوات العسكرية ووزاري العدل والشؤون الإنسانية (في حكومتي شمال السودان وجنوب السودان)، ومنظمات المجتمع المدني وشيوخ القبائل والجمعيات النسائية في الخرطوم وجوبا وواو وكادقلي
 - عقد اجتماعات شهرية بشأن تعزيز المرأة وحمايتها من العنف مع وزارة الرعاية الاجتماعية والمرأة والطفل في حكومة الوحدة الوطنية، ووزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية، ووزارة التعليم ووزارة الشؤون الإنسانية ووزارة العدل (وحدة مكافحة العنف ضد المرأة) في حكومة جنوب السودان
 - تقديم المساعدة التقنية إلى مفوضية حقوق الإنسان لجنوب السودان في مجال إنشاء مكاتب للولايات، على الأقل في خمس ولايات اختيرت لأغراض التجربة

- تقديم تقارير شهرية بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- تقديم تقرير أو تقريرين عامين بشأن الحوادث الخطيرة التي تقع في مجال حقوق الإنسان مشفوعة بتوصيات للسلطات الوطنية لاتخاذ إجراءات بشأنها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-٥-١ يتفق الهيكل التنظيمي ونظاما القيادة والرقابة في جهاز شرطة جنوب السودان مع المعايير الدولية	٣-٥ إعادة هيكلة قوة الشرطة الوليدة لحكومة جنوب السودان المنبثقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقوة الشرطة الحالية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية بحيث تصبح قوات شرطة تعمل وفقا للمعايير المقبولة دوليا بما يتماشى مع الممارسات الديمقراطية
٣-٥-٢ تنفيذ قانون وسياسات الشرطة الخاصة بجهاز شرطة جنوب السودان، مثل إدارة الأصول والتدريب، ضمن جهاز الشرطة	
٣-٥-٣ زيادة عدد مراكز التدريب النموذجية التي تتفق ومعايير تدريب الشرطة المقبولة دولياً (٢٠٠٧/٢٠٠٨: صفر؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٥؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨)	
٣-٥-٤ نقل مسؤوليات إنفاذ القانون ومسائل الشرطة، بما في ذلك خفارة المجتمعات المحلية، من الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جهاز شرطة جنوب السودان	

النواتج

- عقد ٣٧٩ دورة تدريبية لما مجموعه ٦٠٠ ١٣ ضابط شرطة من جهازي الشرطة في حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية في جوبا وواو وملكال وكادقلي والدمازين وأبيي والخرطوم بشأن خفارة المجتمعات المحلية، والتدريب الأساسي للمجندين الجدد ضمن الشرطة، ووحدات الشرطة المشكّلة، وتدريب المدربين، والتحقيق في الجرائم، وأمن المطارات، وإدارة حركة المرور، وحقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية وحقوق الأطفال، وإدارة قواعد البيانات، ودورات للمشرفين من المستوى الأول
- عقد ٦ حلقات عمل لما مجموعه ١٢٠ ضابط شرطة أقدم في جهاز شرطة جنوب السودان بشأن برامج التدريب، وسياسات التدريب، والتخطيط الوظيفي، وسياسات نشر القوات (جوبا: حلقتنا عمل يضم كل منهما ٢٠ مشاركاً؛ ملكال: حلقتنا عمل يضم كل منهما ٢٠ مشاركاً؛ واو: حلقتنا عمل يضم كل منهما ٢٠ مشاركاً)

- إسداء المشورة يومياً بشأن عمليات الشرطة، بما في ذلك إدارة حركة المرور وإنفاذ قانون المرور، والتحقيقات في مجال الطب الشرعي والتحقيقات الجنائية، وكتابة التقارير، وإجراءات الاعتقال والتفتيش والاحتجاز، وقضايا الشؤون الجنسانية وحماية الطفل، عن طريق اشتراك شرطة الأمم المتحدة مع جهاز شرطة جنوب السودان في ٧٣ موقعاً
- إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات شهرية مع الشرطة الوطنية السودانية وجهاز شرطة جنوب السودان، بشأن إعداد وتنفيذ الخطط الأمنية ومفاهيم العمليات فيما يتعلق بانتخابات منتصف المدة والاستفتاءات، بما في ذلك تدريب ضباط الشرطة في مجال أمن الانتخابات
- التنسيق وإسداء المشورة بشأن إنشاء لجان العلاقات العامة للشرطة، تشمل تعيينات أعضاء اللجان، واختصاصاتها، وجدول أعمالها ووتيرة عقد الاجتماعات في ولايات وسط الاستوائية وغرب الاستوائية وشرق الاستوائية وغرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال وواراب والبحيرات وأعلي النيل وجونقلي والوحدة
- إنشاء ١٠ مكاتب معنية بالشؤون الجنسانية في مواقع مختارة في ولايات جنوب السودان العشر لتدريب ضباط جهاز شرطة جنوب السودان على التعامل مع الشؤون الجنسانية وقضايا حماية الأحداث والأسرة وتوعيتهم ورصدهم في هذا المجال وذلك عبر الاشتراك معهم في المواقع نفسها

العوامل الخارجية

مواصلة البلدان المساهمة بأفراد من الشرطة تقديم ضباط ذوي خبرة واختصاص؛ وتقديم الجهات المانحة الأموال وغيرها من الموارد التقنية اللازمة لتعزيز قدرات الشرطة؛ والتزام حكومي الوحدة الوطنية وجنوب السودان بحماية حقوق الإنسان والتعاون مع الأمم المتحدة

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣ - الحوكمة

الفئة	المجموع
أولاً - شرطة الأمم المتحدة	
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٧١٥
الموارد المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	٧١٥
صافي التغيير	-
ثانياً - الأفراد المقدمون من الحكومات	
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٤٠
الموارد المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	٤٠
صافي التغيير	-

الموظفون الدوليون										
متطوعو	وكيل أمين عام - أمين مد- ٢ - ف- ٥ - ف- ٣ - الخدمة العامة الأمن الفرعي الموظفين الأمم المتحدة المجموع									
الموظفون المدنيون	١-مد	٢-مد	٣-ف	٤-ف	٥-ف	٦-ف	٧-ف	٨-ف	٩-ف	١٠-ف
شعبة الشؤون المدنية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢	١٥	٩	١	-	-	-	-	٤١	١١٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٢	١٥	١٥	١	-	-	-	-	٤١	١٢٣
صافي التغيير	-	-	٦	-	-	-	-	-	-	٦
شعبة الشؤون السياسية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١	٦	٤	١	-	-	-	-	-	١٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	٦	٤	١	-	-	-	-	-	١٧
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مفوض الشرطة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١	٥	١	١	-	-	-	-	-	١٥٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	٥	١	١	-	-	-	-	-	١٥٨
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١	٧	٨	٢	-	-	-	-	١٧	٣٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	٩	٩	٢	-	-	-	-	٢١	٤٥
صافي التغيير	-	٢	١	-	-	-	-	-	٤	٨
قسم حقوق الإنسان										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١	١١	١٣	٢	-	-	-	-	٥٦	٩٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	١٣	٢٠	٢	-	-	-	-	٦٠	١٠٧
صافي التغيير	-	٢	٧	-	-	-	-	-	٤	١٥

متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون										
	الموظفون الفرعيون ^(١)	خدمات الأمن	خدمات العامة	الخدمات الميدانية	ف-٣	ف-٤	ف-٥	مد-٢	أمين عام مساعد مد-١	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد مد-١	
٢٢	٦	٩	٧	-	-	١	٤	٢	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
٢٤	٦	١١	٧	-	-	١	٤	٢	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
٢	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
مجموع الموظفين المدنيين											
٤٤٣	٥٨	٢٨٦	٩٩	-	-	٨	٣٩	٤٦	٦	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
٤٧٤	٦١	٢٩٦	١١٧	-	-	٨	٥٣	٥٠	٦	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
٣١	٣	١٠	١٨	-	-	-	١٤	٤	-	-	صافي التغيير
المجموع الكلي (أولاً - ثالثاً)											
١ ١٩٨	٥٨	٢٨٦	٩٩	-	-	٨	٣٩	٤٦	٦	-	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
١ ٢٢٩	٦١	٢٩٦	١١٧	-	-	٨	٥٣	٥٠	٦	-	الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
٣١	٣	١٠	١٨	-	-	-	١٤	٤	-	-	صافي التغيير

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

شعبة الشؤون المدنية

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ٦ وظائف (٦ ف-٣)

٩٧ - يلزم تعيين ستة موظفين للشؤون المدنية (من الرتبة ف-٣) لتحمل عبء العمل الإضافي في تسوية التراعات وجهود المصالحة. وعلى إثر تقييم تقني داخلي، تقرر إعادة توزيع موظفي الشؤون المدنية على صعيد الولايات، بدلاً من إيفادهم إلى القطاعات، من أجل الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات الحكومة المحلية في مجالات تسوية التراعات على طول المناطق الحدودية وفي بؤر التوتر الأخرى مثل منطقة أبيي. وحالياً، يتسم انتشار موظفي الشؤون المدنية في تسع من ولايات جنوب السودان العشر والمناطق الثلاث بعدم الكفاية. ومع إنشاء الوظائف الإضافية المقترحة، ستغطي شعبة الشؤون المدنية منطقة البعثة بأسرها وتتمكن من القيام على النحو المناسب بتنفيذ المعالم الهامة لاتفاق السلام الشامل المتعلقة

بالمرحلة المقبلة، بما في ذلك تعليم الحدود والمشاورات الشعبية. وسيتوزع الموظفون الستة على مراكز العمل على النحو التالي: موظف في المجلد (شمال أبيي لتغطية منطقة أبيي الكبرى ومعالجة شواغل قبيلة المسيرية، إحدى أبرز مصادر التوتر)؛ وموظفان في المناطق الحدودية لولاية الوحدة وولاية واراب لمتابعة عملية تعليم الحدود؛ وموظف في ملكال وموظف في واو (ولاية أويل)، لمتابعة قضايا تسوية النزاعات وأمن المجتمع المحلي؛ وموظف في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ليكون بمثابة منسق للمشاورات الشعبية. وسيقوم هؤلاء الموظفون بتحديد المشاكل المحتملة وتوفير المشورة والتوجيه بشأن القضايا التي تنشأ في منطقة أبيي وتقييم احتياجات مجتمع المسيرية المحلي وأولوياته؛ والتنسيق مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والمسؤولين الحكوميين لتحقيق الاتساق والتآزر في تنفيذ الولاية؛ وتوصية المشرفين المباشرين بتوجيهات في مجال السياسات؛ وتحديد القضايا المستجدة في عملية تعليم الحدود، وتحليل آثارها؛ وجمع وتحليل البيانات اللازمة لإعداد تحليل للنزاع وتزويد الفريق العامل المعني بإدارة النزاع بالمعلومات؛ ورصد التطورات في إجراء مشاورات شعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وسيقومون أيضاً بإجراء اتصالات وثيقة مع المسؤولين الحكوميين المحليين ومنظمات المجتمعات المحلية، بشأن القضايا المتصلة بالمشاورات الشعبية وبمساعدة الأطراف على معالجة أي اختلافات تنشأ؛ والمساعدة في تحديد الخبراء والهيئات المحلية العاملة في مجال تسوية النزاعات؛ والمساعدة في تحديد فرص التدريب للنظرء الوطنيين؛ والمساعدة في تنسيق الإجراءات المتصلة بالحصول على المساعدة التقنية والدعم في مجال التمويل من الجهات المانحة المتعددة والثنائية الأطراف فيما يتعلق بمشاريع بناء القدرات؛ وإعداد التقارير استناداً إلى تقييمات أثر البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على تنفيذ الولاية؛ والمشاركة والمفاوضة مع المحاورين المحليين وإقامة اتصالات وثيقة مع المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى والمحليين ومنظمات المجتمعات المحلية والوكالات المركزية الأخرى والحفاظ على هذه الاتصالات، من أجل معالجة النزاعات الناشئة عن تعليم الحدود على الصعيد المحلي.

القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف (١ ف-٥، و ف-٤، و ١ ف-٣)
 الموظفون الوطنيون: زيادة ٤ وظائف (موظفان وطنيان من الفئة الفنية وموظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة دولية واحدة

٩٨ - يلزم تعيين موظف أقدم لإصلاح القطاع الأمني (من الرتبة ف-٥) ليكون رئيس فريق للعمل على إقامة الاتصالات وإسداء المشورة على الصعيدين الوزاري والوطني مع القيام في الوقت نفسه بكفالة أن يكون جميع الشركاء من الأمم المتحدة والجهات المانحة مطلعاً وموافقاً على الأمور ذات الصلة؛ وقيادة برنامج العمل الفني لخلية سيادة القانون والتنسيق بين المؤسسات الأمنية، والإشراف عليه وتطويره؛ وإدارة التطوير التشغيلي للخلية وتنسيق جميع عناصر عملها في جنوب السودان لدعم حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة ومجتمع المانحين.

٩٩ - ويلزم تعيين موظف برامج (من الرتبة ف-٤) لإدماج جميع برامج وخطط الدعم الموجودة من أجل تحديد مجالات التداخل المحتملة فيما بينها؛ وتحديد الثغرات في الاستراتيجية العامة؛ والتعامل مع المجلس التشريعي لجنوب السودان، ووزارة الداخلية بالتعاون مع البعثة، وشرطة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهات المانحة المعنية.

١٠٠ - ويلزم تعيين موظف برامج (من الرتبة ف-٣) لدعم لجنة التوجيه التابعة للأمم المتحدة في مجال قطاع الأمن؛ وإقامة الاتصالات مع الجهات المانحة ودعم المنتدى الدولي (الجهات المانحة المشاركة، والشركاء الثنائيون، ومقدمو الدعم المستقلون، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المدنية)، بما في ذلك عن طريق الإبلاغ وجمع البيانات وإدارتها؛ ودعم وزارة المالية في الاجتماع السنوي الذي يعقده الفريق العامل المعني بميزانية قطاع الأمن.

١٠١ - ويلزم تعيين موظف برامج معاون (موظف وطني من الفئة الفنية) لدعم موظف البرامج في إجراء التحليلات وفي جمع المعلومات وتعميمها، ولا سيما فيما يتعلق بالتقدم المحرز في المجلس التشريعي وتقديم الدعم للجنة الأمنية البرلمانية.

١٠٢ - ويلزم تعيين موظف برامج معاون (موظف وطني من الفئة الفنية) لدعم موظف البرامج الدولي في أنشطة الاتصال مع المانحين، بما في ذلك عن طريق إدارة البيانات والتحصير للاجتماعات ورصد تقارير وسائط الإعلام واستجاباتها والإبلاغ الداخلي.

١٠٣ - ويلزم تعيين موظف مساعد لإصلاح القطاع الأمني (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) لدعم إدارة مكتب رئيس فريق؛ والإسهام في صياغة العروض والإحاطات الإعلامية وإقامة الاتصالات مع الحفاظ في الوقت نفسه على مختلف قوائم البروتوكولات.

١٠٤ - ويلزم تعيين مساعد للأعمال المكتبية (من فئة الخدمات العامة الوطنية) لدعم الفريق بشأن المراسلات، وإجراءات المتابعة، وعقد الاجتماعات ومسك جدول بالمواعيد الزمنية، ووضع الترتيبات للزيارات الرسمية؛ والعمل بصفة مراقب للإجازات وتجهيز طلبات تحركات الأفراد والحفاظ على سجلات الحضور للفريق.

١٠٥ - ويلزم تعيين سائق (من فئة الخدمات العامة الوطنية) لنقل الموظفين إلى مختلف المناطق لأغراض رسمية أثناء أداء عملهم اليومي وأثناء عملهم مع حكومة جنوب السودان والشركاء الدوليين وشركاء الأمم المتحدة.

قسم حقوق الإنسان

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ٩ وظائف (١ ف-٥، ١ ف-٤، ٦ ف-٣، ١ ف-٢)
الموظفون الوطنيون: زيادة ٤ وظائف (٣ وظائف وطنية من الفئة الفنية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين دوليتين

١٠٦ - سيعمل موظف شؤون حقوق الإنسان (من الرتبة ف-٥) في جوبا للتركيز على جهود بناء القدرات على صعيد حكومة جنوب السودان في إطار من الشراكة مع مفوضية حقوق الإنسان لجنوب السودان والمستشار الرئاسي المعني بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية. وسيقوم شاغل الوظيفة من الرتبة ف-٥ بتصميم وقيادة برامج التدريب والتوعية في مجال حقوق الإنسان لعدة أطراف من بينها لجنة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية التابعة للمجلس التشريعي لجنوب السودان، مع الهيئة القضائية لجنوب السودان، والشرطة والمؤسسات الأخرى المعنية بسيادة القانون، وكذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان. وسيتولى شاغل الوظيفة أيضاً مسؤولية كفالة الاتصال المنتظم مع الأطراف الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية ببناء القدرات في مجال سيادة القانون وتنسيق أنشطة بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان مع مجموعات المجتمع المدني. وسيركز المنسق الحالي المعني بحقوق الإنسان في جنوب السودان التابع للبعثة، الذي يشغل أيضاً وظيفة برتبة ف-٥ في جوبا، على إدارة وتنسيق أفرقة حقوق الإنسان التسعة العاملة في

الولايات. وسيشمل التنسيق كفالة الرصد الفعال لحقوق الإنسان والإبلاغ العام، ودعم الأفرقة الميدانية في مجال التوعية بالشواغل مع سلطات الولايات والسلطات الإقليمية ومتابعة القضايا وإبلاغ الأعضاء الآخرين في فريق الإدارة العليا وفريق الأمم المتحدة القطري في جوبا بالشواغل القائمة، عند الاقتضاء. ويخضع هذان الموظفان من الرتبة ف-٥ لإشراف مدير قسم حقوق الإنسان في الخرطوم وكذلك للمنسق الإقليمي للبعثة.

١٠٧ - وسيعمل موظف شؤون حقوق الإنسان (من الرتبة ف-٤) بوصفه رئيس فريق في يامبيو لإدارة فريق يتألف من أربعة موظفين لشؤون حقوق الإنسان. وسيكفل الموظف من الرتبة ف-٤ سير عمل الفريق المعني بحقوق الإنسان بسلاسة وسيعمل بوصفه النظير الرئيسي لسلطات الولاية عندما تثار شواغل ما. وسيكفل شاغل الوظيفة أيضاً بذل الجهود المناسبة في مجال بناء القدرات مع سلطات الولايات وأفرقة المجتمع المدني. وسيتولى رئيس الفريق التنسيق مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري على صعيد الولاية بشأن قضايا حقوق الإنسان؛ وتوصية المشرفين المباشرين بتوجيهات في مجال السياسات، والإشراف على انتقال الفريق العامل المعني بالحماية إلى فريق عامل معني بحقوق الإنسان، وكفالة معالجة ما تبقى من شواغل في مجال الحماية معالجة فعالة من جانب السلطات الوطنية.

١٠٨ - ويلزم تعيين ستة موظفين لشؤون حقوق الإنسان لتحمل عبء العمل الإضافي في رصد حقوق الإنسان وبناء القدرات على صعيد الولايات. وسيوفد موظف من الرتبة ف-٣ للعمل مع الفريق الإقليمي في جوبا لدعم جهود بناء القدرات على النحو المبين، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم برامج التدريب لمختلف المعنيين. وسيوفد الموظفون الخمسة الآخرون إلى كل من يامبيو وتوريت وبتتو وواراب وبور. بمعدل موظف واحد في كل موقع من أجل الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات الحكومة المحلية في مجالات حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وسيقوم شاغلو الوظيفة بجمع المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان على صعيد الولايات وإجراء البحوث بشأنها وتحليلها؛ وكفالة إدماج قضايا حقوق الإنسان، بما فيها الاعتبارات الجنسانية، ضمن الجهود والبرامج السياسية والاقتصادية لسلطات الولايات؛ ومساعدة المؤسسات العسكرية ومؤسسات الشرطة وسيادة القانون والسلطات على صعيد الولايات على تنفيذ برنامج تدريبي في مجال قانون حقوق الإنسان، ومتابعة مختلف القضايا والحالات؛ وبذل جهود لبناء القدرات والمشاركة في المناقشات مع السلطات المعنية والأطراف الفاعلة الأخرى بهدف وقف أو منع انتهاكات حقوق الإنسان أو التماس إجراءات انتصاف أخرى من السلطات لمنع حصول انتهاكات مماثلة في المستقبل. وسيقيمون أيضاً اتصالات مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة من المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بشأن حالة حقوق الإنسان، مع إيلاء انتباه

خاص للفئات الضعيفة؛ كما سيقومون بكتابة مختلف التقارير والرسائل والإحاطات الإعلامية ويكفلون تسليمها في الوقت المناسب.

١٠٩ - وسيؤد موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان (من الرتبة ف-٢) وموظفان لشؤون حقوق الإنسان (من متطوعي الأمم المتحدة) إلى كل من توريت وبنتيو وواراب بمعدل موظف واحد في كل موقع. وسيقوم الموظف من الرتبة ف-٢ ومتطوعا الأمم المتحدة على السواء بإجراء البحوث وجمع المعلومات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان من مختلف المصادر للاطلاع على آخر المستجدات في مجال القضايا والأحداث وتوفير أحدث المعلومات؛ والمساعدة في تحليل المعلومات، بحيث تشمل أثر الانتهاكات المرتكبة في الولايات على حالة حقوق الإنسان؛ وصياغة مختلف التقارير والمراسلات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان؛ والمشاركة في برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان المقدمة لمسؤولي إنفاذ القانون، وممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من أجل تعزيز بناء القدرات الوطنية؛ والمساعدة في تعزيز الجهود لتعبئة المجتمع المحلي والجهود التي تركز على ممارسة السكان لحقوقهم خصوصاً قبل إجراء الانتخابات؛ وإقامة الاتصالات مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل تهيئة بيانات معيارية بشأن حالة حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة.

١١٠ - وسيقوم ثلاثة موظفين لشؤون حقوق الإنسان (موظفون وطنيون من الفئة الفنية) ومساعد إداري واحد (الخدمات العامة الوطنية) بتقديم الدعم للأفرقة المعنية بحقوق الإنسان وخصوصاً في توفير المعارف المحلية في يامبيو وواراب وبور على التوالي.

الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية

مقر البعثة، الخرطوم

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (الخدمات العامة الوطنية)

١١١ - يلزم تعيين سائق (الخدمات العامة الوطنية) للوحدة الاستشارية للمسائل الجنسانية في الخرطوم بالنظر إلى زيادة عدد الشركاء الخارجيين الذين تتواصل الوحدة معهم. ولدى الوحدة حالياً مركبتان، تخدمان ٨ موظفين. ومن شأن توظيف سائق إضافي أن يتيح استخدام المركبتين على نحو أفضل. وغالباً ما لا يتمكن نظام النقل في البعثة من توفير خدمات النقل في الوقت المناسب نظراً لعدد العملاء الكبير.

المكاتب الميدانية

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (موظف وطني من الفئة الفنية)

١١٢ - يلزم تعيين موظف للشؤون الجنسانية (موظف وطني من الفئة الفنية) لدعم الموظفين الموجودين في جوبا وكادقلي والدمازين في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما يتصل بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والانتخابات. وهناك أربعة مواقع لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جوبا وكادقلي والدمازين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً كبيراً من النساء في هذه المناطق مؤهلات للمشاركة في الانتخابات. ونتيجة لذلك، هناك حاجة متزايدة لتعبئة النساء والشابات من أجل المشاركة الفعالة والمهادفة في العملية الانتخابية. وسيضطلع الموظف بدور الميسر/المحفز الرئيسي في هذه الأنشطة وكذلك في النظر في احتياجات النساء والفتيات واهتماماتهن في عملية التسريح وإعادة الإدماج. وسييسر استخدام الموظفين الوطنيين تنفيذ عمليات تعميم المنظور الجنساني فيما يتعلق بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والانتخابات عن طريق توفير المعارف المحلية والعلاقات المباشرة، والثقة الكاملة والفعالية الثقافية.

العنصر ٤: المساعدة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإدماج

١١٣ - يتضمن إطار العنصر ٤ المجالات التالية: عودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم في وقت مبكر، ونزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج أفراد القوات والجماعات المسلحة، والإنعاش وإعادة تأهيل القائمان على المجتمعات المحلية في أنحاء السودان على نحو متكافئ، والاستمرار في تقديم الدعم للأزمات الإنسانية التي تؤثر على تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وتنسيق الأنشطة التي تؤدي إلى الإنعاش والانتقال إلى التنمية، وتنسيق ورصد القضايا المتعلقة بحماية المدنيين.

١١٤ - ويتضمن العنصر ٤ أنشطة قسم البعثة المعني بشؤون العودة والإنعاش وإعادة الإدماج، ووحدة الأمم المتحدة المتكاملة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقسم الحماية، ومكتب مكافحة الألغام. ويكتمل أنشطة هذا العنصر مكتب الاتصالات والإعلام والوحدة الاستشارية للمسائل الجنسانية والوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في البعثة. وتقع القيادة العامة على عاتق مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك وحدة الاتصال للمساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر والإنعاش.

١١٥ - ويُضطلع بالأنشطة التي صدر بها تكليف بالاشتراك مع حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، وزعماء القبائل، والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

١١٦ - وسترکز أولويات البعثة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ على تنسيق المساعدة الإنسانية في العملية المنظمة لعودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم في وقت مبكر، وتوفير التوجيه الاستراتيجي والمشورة في مجال السياسة العامة لجميع الأطراف المعنية في القضايا الإنسانية التي تؤثر على تنفيذ اتفاق السلام الشامل والقضايا المتصلة بالتحول نحو الإنعاش والانتقال إلى التنمية، وعلى عملية نزع سلاح ٥٥ ٠٠٠ مقاتل سابق وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٤-١ زيادة حالات العودة المنظمة للاجئين والمشردين الذين يتلقون مساعدات إنسانية (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٢١٦ ٢٤٠؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٣٠٠ ٠٠٠؛ ٢٠١٠/٢٠٠٩: ٣٣٠ ٠٠٠)	١-٤ استمرار عودة المشردين في السودان وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم، أو إدماجهم في المجتمعات المحلية
١-٤-٢ موافقة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على الخطة المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة بشأن العودة المنظمة والتلقائية في السودان لعام ٢٠١٠، بما في ذلك أولويات الخطة وأهدافها ومعالجة أثر العودة على المجتمعات المحلية المضيفة	
١-٤-٣ الاتفاق بين لجان التنسيق المعنية بشؤون العودة في جميع الولايات على مشاريع إعادة الإدماج ذات الأولوية	
١-٤-٤ وضع وتنفيذ خطط عمل على مستوى الولايات لإعادة إدماج السكان المشردين في السودان، والانتقال إلى الإنعاش والتنمية	

النواتج

- تقديم الدعم إلى النظراء الحكوميين الرئيسيين، بما في ذلك مفوضية العون الإنساني، ومفوضية جنوب السودان للإغاثة وإعادة التعمير، والسلطات في الولايات، والوزارات المعنية، في تحديد أولويات العودة وعملية إعادة الإدماج المستدامة عن طريق المشاركة شهريا في مجموعات التخطيط المشتركة فيما بين الأمم المتحدة وحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في مجالي العودة وإعادة الإدماج، بما في ذلك المساعدة في وضع خطط العودة التي تراعي للاعتبارات الجنسانية، وتنفيذها؛ وتنسيق عملية العودة بدءا من التسجيل وحتى الانتقال إلى مواقع العودة؛ وإدارة مراكز المغادرة؛ وتنسيق تقديم المساعدة في مجال إعادة الإدماج للأفراد والأسر

- عقد اجتماعات أسبوعية وشهرية على مستوى الولايات مع النظراء الحكوميين الرئيسيين والنظراء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني، لتخطيط الانتقال إلى الإنعاش وتيسيره
- تنفيذ خطة عمل متعلقة بالشؤون الإنسانية مشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية من أجل عودة وإنعاش وإعادة إدماج المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم على نحو يراعي الاعتبارات الإنسانية، في إطار بيئة تتوفر لهم فيها الحماية
- تنظيم ١٢ حلقة عمل، يحضر كل منها ٢٠ ممثلاً عن مفوضية جنوب السودان لإغاثة وإعادة التعمير/مفوضية العون الإنساني، وسلطات الولايات، والإداريين المحليين، والوزارات المعنية بالعودة وإعادة الإدماج، ولجان الاستقبال في المقاطعات، والشرطة، وتُعقد بشأن إدارة أنشطة العودة وإعادة الإدماج، بما في ذلك جمع معلومات عن المشردين وتحليلها وإدارتها
- تنفيذ ١٠ مشاريع للأثر السريع لدعم إعادة الإدماج المبكر، بما في ذلك ترميم المدارس المجتمعية ومرافق التدريب
- تحديد مؤشرات رئيسية لإعادة الإدماج في ١٠ ولايات وفي المناطق الثلاث، فضلاً عن جمع البيانات وتحليلها بهدف تيسير تنفيذ برامج ومشاريع إعادة الإدماج المستدامة من قبل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان
- الاتصال أسبوعياً مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، وخاصة مفوضية العون الإنساني، ومفوضية جنوب السودان للإغاثة وإعادة التعمير، بشأن تقديم المساعدات الإنسانية وإمكانية وصول الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في دارفور وجنوب السودان إلى السكان المحتاجين، وعقد اجتماعات أسبوعية مع الوزارات في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان المعنية بالتعاون الدولي والشؤون الإنسانية، بشأن استراتيجيات وأهداف المساعدات الإنسانية، وتنفيذ و/أو تنقيح السياسات المتعلقة بالشؤون الإنسانية، بغية إيصال المساعدات الإنسانية بنجاح وبشكل آمن وحماية المدنيين
- عقد اجتماعات تنسيق أسبوعية في الخرطوم وفي المكاتب الإقليمية والميدانية الستة بشأن أنشطة إزالة الألغام وبرامج بناء القدرات من أجل مفوضية إزالة الألغام في جنوب السودان والمركز القومي لمكافحة الألغام (شمال السودان)، وإزالة الألغام وتنقيف المجتمعات المعرضة للخطر بشأن مخاطر الألغام، ولا سيما في المناطق الثلاث وجنوب السودان، بمن فيهم المشردون واللاجئون العائدون إلى تلك المناطق، وإجراء دراسات استقصائية بشأن أثر الألغام الأرضية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية، لضمان الاتساق بين أنشطة مكافحة الألغام المضطلع بها لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل
- تنسيق التقييمات المتعددة الاختصاصات عن الشؤون الإنسانية والإنعاش ونشر الدعم الفني واللوجستي للبعثة استجابة للأزمة الإنسانية التي تقوض تنفيذ اتفاق السلام الشامل

- تيسير الانتقال إلى التنفيذ الوطني لإزالة الألغام من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع السلطات الوطنية والإقليمية المعنية بإزالة الألغام في الخرطوم وجوبا وتنظيم ٤ حلقات عمل عن عمليات إزالة الألغام، وضمان الجودة والبرمجة تضم كل منها ٢٠ موظفا من السلطات الوطنية والإقليمية المعنية بإزالة الألغام في الخرطوم وجوبا
- تنسيق وحشد مبلغ يناهز ١,٥ بليون دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية تخصص لأنشطة الإغاثة من خلال توفير معلومات للجهات المانحة بشأن الأولويات والاحتياجات الإنسانية في مجالات الإنعاش المبكر، والإنعاش، وإعادة الإدماج، وإشراك الجهات المانحة في اجتماعات التنسيق، وتعقب تبرعات الجهات المانحة المقدمة للمساعدات الإنسانية في مجالات الإنعاش المبكر، والإنعاش، وإعادة الإدماج لتسهيل عمليات الرصد التي تقوم بها الجهات الوطنية والدولية المعنية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٤-٢-١ زيادة العدد الكلي للمقاتلين السابقين الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم من الكبار والأطفال وأفراد من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة، (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٢٧٧ طفلا، لا يوجد كبار؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٦٠٠ طفل، ٢٥٠٠٠ من الكبار؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: الحالات المتبقية من الأطفال و ٥٥٠٠٠ من الكبار)	٤-٢-٢ نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج أفراد القوات والجماعات المسلحة في السودان، بما في ذلك تلبية الاحتياجات المحددة للنساء والأطفال المرتبطين بتلك الجماعات، فضلا عن مراقبة الأسلحة وإتلافها
٤-٢-٢ زيادة العدد الكلي للمقاتلين السابقين الكبار وعدد الأفراد من الفئات ذات الاحتياجات الخاصة الذين حصلوا على دعم يتعلق بإعادة إلحاقهم: (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٥٠٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٥٥٠٠٠)	
٤-٢-٣ زيادة عدد المقاتلين السابقين من الكبار المشتركين في برامج إعادة الإدماج (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ١٥٠٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٥٠٠٠٠)	

النواتج

- تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي إلى حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في مجالي نزع سلاح وتسريح ما يصل عدده إلى ٥٥٠٠٠ مقاتل، وأفراد من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة، وبخاصة توفير خدمات مثل تسجيل وتطبيق نظام لإدارة المعلومات خاص بالبيانات الشخصية للمقاتلين السابقين وأفراد من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة؛ والتحقق من الحالة الصحية للمقاتلين السابقين المعوقين؛ وتوعية المقاتلين السابقين وأفراد من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة وإرشادهم بشأن أهداف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتنظيم حملات إعلامية عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- تقديم المساعدة التقنية إلى لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتسهيل التحول التدريجي إلى التنفيذ الوطني لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق تعزيز هياكل إدارة البرنامج؛ وتقديم الدعم التقني لبناء القدرات في مكاتب لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الولايات الـ ١٨، وذلك من أجل تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية وتقديم المشورة الفنية والدعم اللوجستي
- تقديم التوجيه والدعم اللوجستي إلى لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال وجنوب السودان، بالتعاون مع اليونيسيف، للتعرف على أي أطفال متبقين لا يزالون مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، والتحقق منهم وإطلاق سراحهم واقتفاء أثر أسرهم ولم شملهم معها
- الاضطلاع بأنشطة الدعوة وتقديم الدعم التقني، بالتعاون مع اليونيسيف، إلى القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن آليات وسياسات وبرامج تهدف إلى منع إعادة تجنيد الأطفال
- تقديم التوجيه التقني والمساعدة اللوجستية لدعم لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تعزيز ورصد برامج إعادة الإدماج، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن إعادة الإدماج الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية لـ ٥٠.٠٠٠ مقاتل سابق؛ وأفراد من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم النساء والمعوقون
- تقديم المشورة التقنية والدعم اللوجستي إلى موظفي اللجان العاملين في المكاتب الموجودة في الولايات الـ ١٨ جميعها لرصد أنشطة إعادة إدماج عدد يصل إلى ٥٠.٠٠٠ من المقاتلين السابقين وأفراد من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة
- تيسير عقد اجتماعات ربع سنوية ومؤتمري مائدة مستديرة في جنوب وشمال السودان مع جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف لاستعراض التقدم المحرز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحشد الدعم الدولي لأنشطة إعادة الإدماج؛ وتيسير عقد اجتماعات مشتركة شهرية للتنسيق بين لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتقديم ٦ إحاطات إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تنظيم حملات توعية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف القائم على نوع الجنس في الولايات الـ ١٨ التي تستقبل مقاتلين سابقين؛ بما في ذلك تدريب ٥٠ داعية للتغيير من الجيش الشعبي لتحرير السودان والمنظمات المحلية غير الحكومية، وتنظيم دورات تدريبية لتحديد معلومات ٢٥ من المثقفين الأقران من الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن مسائل تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٤-٣-١ أن يطابق الإنفاق العام من حافظة الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين (المستوى الوطني ومستوى جنوب السودان) الإنفاق من الموارد الحكومية بنسبة الثلثين ومن موارد الجهات المانحة بنسبة الثلث	٤-٣ الاضطلاع بأنشطة الإنعاش وإعادة التأهيل القائمة على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء السودان على نحو متكافئ
٤-٣-٢ بلوغ غايات بعثة التقييم المشترك الشاملة، بصيغتها المحددة في المجلد ٢ من تقريرها	
٤-٣-٣ تم تنفيذ صندوق السودان المتعدد السنوات لإنعاش جنوب السودان والنداء الإنساني المؤقت من أجل أبيي وفقا للجدول الزمني المتفق عليه مع شركاء الأمم المتحدة والجهات المانحة	

النواتج

- حشد موارد خارجة عن الميزانية للإنعاش المبكر، وإعادة الإدماج والانتقال إلى التنمية، بما في ذلك توفير معلومات عن احتياجات الإنعاش المبكر وإعادة التأهيل، ومشاريع لتمكين المرأة؛ واستضافة مؤتمرات للجهات المانحة، وإشراك الجهات المانحة في اجتماعات التنسيق، وتتبع تبرعات الجهات المانحة لاستخدامها من قبل المنظمات المعنية بالإنعاش المبكر وإعادة التأهيل والتنمية ومن قبل حكومة جنوب السودان
- تقديم التوجيه الاستراتيجي والمشورة في مجال السياسات لفريق الأمم المتحدة القطري، والفريق الإنساني القطري، والمنظمات غير الحكومية، وحكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان بشأن مسائل الإنعاش المبكر وإعادة التأهيل والانتقال إلى التنمية، عن طريق المشاركة في اجتماعات لجنة مراقبة الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين والاجتماعات الثنائية؛ وتنسيق وضع خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠٠٩. بما يتماشى مع عملية بعثة التقييم المشترك
- تقديم المساعدة للمنظمات والجماعات النسائية عن طريق أنشطة الإنعاش المبكر وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج المستندة إلى المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة بصياغة مقترحات لمشاريع الأثر السريع ومشاريع الإنعاش المبكر وإعادة الإدماج، وتحديد وتيسير سبل الوصول للجهات المانحة المحتملة
- عقد اجتماعات اتصال مع قيادة الحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش في ولايات شمال بحر الغزال، وواراب، والوحدة وأعالي النيل (الولايات الحدودية) التي تتصدى للأزمة الإنسانية التي تقوض تنفيذ اتفاق السلام الشامل والتحول نحو الإنعاش والانتقال إلى التنمية
- عقد اجتماعات أسبوعية على المستوى الإقليمي (الخرطوم وجوبا والفاشر) وفي الولايات الـ ١٩ في شرق وجنوب السودان ودارفور بشأن أنشطة الإنعاش وإعادة الإدماج التي تقودها الحكومة، بما في ذلك بشأن صندوق

إنعاش السودان، ومساعدة وزارة المالية في حكومة الوحدة الوطنية، والأفرقة العاملة في قطاع الميزانية في حكومة جنوب السودان، والمنظمات غير الحكومية في مجال تحديد وتقدير تكاليف أولويات التنمية الاستراتيجية، بما في ذلك تنمية المرأة

- القيام، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بإعداد وتنفيذ برامج مشتركة لتنمية الشباب، ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام، والصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم من أجل السكان المتضررين من النزاع
- مساعدة حكومة جنوب السودان في مجال إدارة الأنشطة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإدماج وتقديم تقارير عنها من خلال جمع البيانات وتحليلها ونشرها لرصد الأداء على مستوى الولايات وعلى المستوى الإقليمي، وفي ترتيب أولويات أنشطة الإنعاش

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٤-٤-١ قيام السلطات الحكومية أو كيانات وقف إطلاق النار بالتصدي لجميع الحوادث الخطيرة لانتهاكات تتعلق بالحماية مثل الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة ضد المدنيين، والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وتجنيد الأطفال واختطافهم، وحرية الوصول إلى الموارد الأساسية	٤-٤ أن يعيش المدنيون السودانيون بدون خوف من التعرض لاعتداء أو أذى وتمكّن المشردين من العودة إلى ديارهم في بيئة تتوفر لهم فيها الحماية واحترام حقوق الإنسان
٤-٤-٢ إنشاء لجان حماية مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة على المستوى المحلي ومستوى الولايات بهدف الإبلاغ عن الثغرات في مجال الحماية والمسائل المتعلقة بها في السودان ومعالجتها (أنشئت مؤخراً (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ١٣؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٣)	
٤-٤-٣ تحديد جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة وغيرها من الجماعات المسلحة، وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية؛ لم يبلغ عن حالات تجنيد أطفال في القوات والجماعات المسلحة	

النواتج

- رصد حالة الحماية في السودان والإبلاغ عنها أسبوعياً، عن طريق تحديد الثغرات والانتهاكات في مجال الحماية، ومتابعتها مع السلطات الوطنية والمحلية وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة بهدف معالجة المسائل المتعلقة بالحماية
- إجراء ١٥ تحقيقاً وتقييماً ميدانياً لحالات إساءة المعاملة الجسيمة التي يتعرض لها المدنيون، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، واختطاف أطفال و/أو الاتجار بهم، وارتباط الأطفال بالقوات والجماعات المسلحة، وغيرها من انتهاكات حقوق الطفل

- التنسيق والمشاركة في الاجتماعات الشهرية التي تعقدتها لجان الحماية المشتركة بين حكومات الولايات والأمم المتحدة والأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية بهدف الدعوة للمساءلة واتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية من جانب السلطات المعنية
- القيام، بالتعاون مع اليونيسيف وغيرها من الشركاء، بتنظيم ٢٠ حلقة عمل مع الوحدات المتكاملة المشتركة، ووحدات الشرطة المتكاملة المشتركة، والجيش الشعبي لتحرير السودان، والقوات المسلحة السودانية، والشرطة ومسؤولي الخدمة المدنية في حكومة الوحدة الوطنية/حكومة جنوب السودان بشأن مسؤولية حماية المدنيين والأطفال من التجنيد في القوات المسلحة وغيرها من الانتهاكات مثل الاختطاف والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك توفير أدوات محددة لمتابعة مسؤولياتهم المتعلقة بالحماية، مثل وضع قائمة بالانتهاكات، وتقديم تقارير ميدانية أسبوعية، وتنظيم دورات تدريبية لتجديد المعلومات
- تنظيم ١٥ حلقة عمل تضم كل منها ما متوسطه ٤٠ فرداً من الأفراد النظاميين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان، بشأن مسؤوليتهم عن حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي، بوسائل منها تقديم التوجيه وأدوات محددة، مثل تقديم أوراق موضوعية عن الحماية العامة وحماية الطفل، ومواد تدريبية، والدعوة والمواد الإعلامية
- تنظيم حلقتي عمل في الخرطوم وجوبا، تضم كل منها ٣٠ مشاركاً من وزارة الرعاية الاجتماعية ووزارة العدل التابعتين لحكومة الوحدة الوطنية، ووزارة الشؤون الجنسانية والدينية ووزارة العدل التابعتين لحكومة جنوب السودان، ومنظمات المجتمع المدني بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس، وإعداد وبت برنامج إذاعي مدته ٣٠ دقيقة عن العنف القائم على أساس نوع الجنس
- تنظيم ٨ دورات تدريبية، تضم كل منها نحو ٧ مشاركين من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جوبا وملكال وواو وكادقلي وأويل والدمازين وأبيي، كمتقنين أقران بشأن استراتيجيات الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتثقيف الأساسي بشأن الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي
- تنظيم ٨ دورات تدريبية، تضم كل منها قرابة ٧ مشاركين من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الخرطوم وجوبا وأبيي، كمتقنين أقران بشأن استراتيجيات الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتثقيف الأساسي بشأن الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي

العوامل الخارجية

ستخصص الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان التمويل والموارد اللازمة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتنفيذ وثيقة مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات من أجل إعادة الإدماج. وستقدم الجهات المانحة تمويلاً من خارج الميزانية لتمويل أنشطة الإغاثة وإعادة الإدماج، والمساعدة الإنسانية وآليات الإنعاش

الموارد البشرية: العنصر ٤، المساعدة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإدماج

الوظائف المديون	الموظفون الدوليون										
	وكيل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة العامة خدمات الأمن الفرعي الوطنيون ^(١) المتحدة المجموع	متطوعو									
وحدة المساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر وإعادة الإدماج											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	٥	١١	-	-	-	-	١٦	١١	٣	٣٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١٢	١٣	-	-	-	-	٢٥	٣٩	٣	٦٧
صافي التغير	-	٧	٢	-	-	-	-	٩	٢٨	-	٣٧
قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	١٩	١	-	-	-	٢٦	٣١	٢٣	٨٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	٣٩	٤	-	-	-	٤٩	١٥٥	٤٨	٢٥٢
صافي التغير	-	-	٢٠	٣	-	-	-	٢٣	١٢٤	٢٥	١٧٢
قسم العودة والإنعاش وإعادة الإدماج											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	١٥	١	-	-	-	٢٢	٢٨	٢٢	٧٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	١٥	١	-	-	-	٢٢	٢٨	٢٢	٧٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة تنسيق التنمية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	١	-	-	-	-	٢	٣	-	٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	١	-	-	-	-	٢	٣	-	٥
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الحماية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	٩	١٨	-	-	-	٢٩	٢٥	١٢	٦٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	٧	١١	-	-	-	٢٠	٢١	١٠	٥١
صافي التغير	-	-	٢	٧	-	-	-	٩	٤	٢	١٥

الموظفون الدوليون												
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ^{١)}	المجموع الفرعي	خدمات الأمن	الخدمات العامة	الميدانية	ف-٢	ف-٤	ف-٥	ف-٣	الخدمات العامة	و كبل أمين عام - أمين عام مساعد	الموظفون المدنيون
												المجموع
												الموارد المعتمدة للفترة
٢٥٣	٦٠	٩٨	٩٥	-	-	٣	٦٤	٢٥	٣	-	-	٢٠٠٩/٢٠٠٨
												الموارد المقترحة للفترة
٤٤٧	٨٣	٢٤٦	١١٨	-	-	٦	٧٩	٣٠	٣	-	-	٢٠١٠/٢٠٠٩
												صافي التغير
١٩٤	٢٣	١٤٨	٢٣	-	-	-	١٥	٥	-	-	-	

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفون الوطنيين من فئة الخدمة العامة.

وحدة المساعدة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإدماج

مقر البعثة، الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفية واحدة (وظيفة واحدة برتبة ف-٥)

١١٧ - موظف شؤون إنسانية أقدم (برتبة ف-٥) - مسؤول العلاقات الخارجية يقوم بتسهيل وضع استراتيجية شاملة لبعثة الأمم المتحدة في السودان لإشراك الجهات المانحة، وضمان تنسيق استراتيجيات التمويل ودعم حملات الدعوة لاحتياجات السودان في مجالي الاستقرار والإنعاش المبكر تنسيقاً جيداً. وسيقوم شاغل الوظيفة بالاتصال مع السفارات، والمؤسسات المالية الدولية، و/أو وكالات أو مكاتب التعاون التابعة للجهات المانحة في منتديات تساعد المجتمع الدولي على دعم البرامج التي تمكن الأمم المتحدة من المساهمة بفعالية أكبر في تنفيذ اتفاق السلام الشامل ومعالجة الاختناقات المحتملة التي تعترض تحقيق الاستقرار وتسوية النزاعات. وسيقوم بإعداد إحاطات مفصلة إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بشأن الفرص الناشئة والاتجاهات والمخاطر التي تؤثر في علاقات بعثة الأمم المتحدة في السودان مع المجتمع الدولي، بما في ذلك تقديم مشورة تقنية رفيعة بشأن مسائل الاستقرار والإنعاش المتعلقة بالصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، وغيرها من الصناديق الاستثمارية، والاتحاد المعني بالسودان؛ وكفالة إقامة اتصال وثيق مع البنك الدولي بشأن تقديم الدعم لتحقيق الإنعاش وإعادة الإدماج؛ وضمان فهم الجهات المانحة بشكل تام لخطط ومشاريع وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان، وأي احتياجات للتمويل، وأوجه التقدم بشأن الأنشطة الممولة و/أو أوجه القصور في التنفيذ الناجم عن ثغرات في التمويل؛ وتيسير تضايف إيجابي وعملي للجهود التي تبذلها الجهات المانحة بسبل مختلفة، مثل تقسيم العمل على نحو منهجي، واتباع سياسات مشتركة وأطر مؤسسية لدعم

تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وسيقوم موظف الشؤون الإنسانية الأقدم أيضا وعلى نحو منتظم بتخطيط وتنظيم الاجتماعات التي يرأسها نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بين الجهات المانحة والأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز في اتفاق السلام الشامل؛ وإدارة إعداد النداءات المشتركة واقتراح دعم برامج التعاون/البرامج المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في السودان ووكالات الأمم المتحدة لدعم الاستقرار والإنعاش المبكر؛ والعمل بشكل وثيق مع مكتب تعقب الموارد ومكتب الرصد والتقييم؛ وإعداد تحليل عن حالة التمويل المنتظم، وكفالة إطلاع نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية باستمرار على جوانب النقص الخطيرة في التمويل/العوائق والآثار المترتبة عليها.

١١٨ - وتجدر الإشارة إلى أن مهام موظف العلاقات الخارجية تختلف عن وظائف وحدة تنسيق التنمية. وفي الوقت الحاضر، يعتبر نطاق سلطة رئيس وحدة تنسيق التنمية (التي تضم موظفا برتبة ف-٤، وآخر برتبة ف-٣، موظف برامج، ومساعدة للأعمال المكتبية وسائقا) محدودة جدا. وهي تختلف أيضا عن مهام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي لا توجد لديه ولاية بإشراك الجهات المانحة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتحقيق الاستقرار. ويُعدّ الدور الذي يضطلع به موظف العلاقات الخارجية ضروريا لأن مقر نائبي الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية برتبة مد-٢ موجود في الميدان، ولن يكون بوسعهما الاتصال بانتظام بكبار المسؤولين في مجال التنمية الدولية والأوساط الدبلوماسية. وتتيح وظيفة موظف العلاقات الخارجية لبعثة الأمم المتحدة في السودان فرصة معالجة هذه الثغرات على نحو منتظم.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ٨ وظائف (٦ من الرتبة ف-٤ و ٢ من الرتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٢٨ وظيفة (١٧ من الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ١١ من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة)

١١٩ - هناك حاجة لموظفي شؤون إنسانية اثنين (من الرتبة ف-٣) للقيام بتقييمات الاستقرار الأولية التي تمكّن من تبني منظور متعدد التخصصات، وتسهيل تقديم بعثة الأمم المتحدة في السودان "لمساعيها الحميدة" لضمان أن يتم بالشكل اللائق تنسيق عمل القطاعات المتعلقة بتحقيق الاستقرار، وأن تُقام الروابط الملائمة مع مجالي الإنعاش المبكر والتنمية؛ وضمان الاتصال والتنسيق مع الكيانات الحكومية المسؤولة عن تحقيق الاستقرار، وضمان أن يسهّل ذلك التنسيق إيجاد حلول للتزايدات والاختناقات التي تعوق

تحقيق تقدم في مجال الاستقرار وإقامة روابط مع مجالي الإنعاش المبكر والتنمية؛ وإتاحة منتدى محايد لضمان وجود تنسيق على المستوى الولائي بين المبادرات التي يتخذها المانحون الرئيسيون والوكالات الرئيسية؛ وتقديم تحليل للسياق الذي يتم فيه تحقيق الاستقرار في الولاية المعنية. وستكفلوظيفتان الجديتان تركيز خطة الاستقرار على تلبية الاحتياجات المحددة للولاية. وستتطلب ذلك إيلاء الاهتمام لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، وضمان أن تكون المداخلات في هذا الصدد على دراية بهذه الأسباب، وأن يتم ربط الخطة بشكل ملائم مع جهود الإنعاش والتنمية. ويقدم شاغل الوظيفة تقارير منظمة جيدة عن الحالة والأنشطة داخل الولاية؛ وينسق تنفيذ الجوانب المتعلقة بالاستقرار في إطار الميزة القائمة على النتائج في الولاية؛ ويكفل عدم تداخل مشاريع الأثر السريع مع الأنشطة التي تدعمها بالفعل منظمات غير حكومية وشركاء آخرون ثنائيين/متعدد الأطراف؛ ويقدم التوجيه للشركاء في الحصول على الأصول اللوجستية والفنية اللازمة لبعثة متكاملة لأجل دعم المبادرات التعاونية بين بعثة الأمم المتحدة في السودان والأمم المتحدة لمساندة عملية تحقيق الاستقرار وتنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ ويتولى تعهد قاعدة بيانات تستعملها جميع الوكالات تبين المعلومات المتعلقة بكيفية الاتصال بهذه الوكالات، ومواقعها ومجال نشاطها، وتمويلها؛ كما يتولى شاغل الوظيفة قيادة نظام ولائي للرصد والتقييم يقدم تحليلات لعملية المساعدة الجماعية التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال تحقيق الاستقرار ونتائجها وآثارها، وذلك لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

١٢٠ - وسيتولى ستة موظفين من موظفين الشؤون الإنسانية (من الرتبة ف-٤) إنشاء مكاتب للشؤون الإنسانية والإنعاش المبكر وإعادة الإدماج، وتنظيم وإدارة شؤون موظفي تنسيق الشؤون الإنسانية والإنعاش المبكر وإعادة الإدماج في المواقع الميدانية المحددة؛ ويقدم هؤلاء الموظفون الإرشاد والتوجيه بشأن جهود تحقيق الاستقرار، وينسقون جهود المجتمع الدولي داخل المنطقة، ويعملون على الاتصال مع ممثلي جميع الأقسام والوحدات التابعة للبعثة والتي لها صلة بتحقيق الاستقرار، بما فيها الأقسام والوحدات المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإنعاش وإعادة الإدماج والشرطة والوحدات العسكرية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والحماية، مما يضمن إقامة روابط مناسبة مع جهود الإنعاش المبكر والتنمية. ويقومون بإجراء تقييمات الاستقرار الأولية التي تمكن من تبني منظور متعدد التخصصات لتحليل الجوانب المتعلقة بمناطق التوتر والعوامل الحاسمة الأهمية التي تقوض تنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ ويكفلان القيام، على النحو الملائم، بالاتصال والتنسيق مع الكيانات الحكومية المسؤولة عن جهود تحقيق الاستقرار، وضمان إقامة روابط مناسبة مع جهود الإنعاش المبكر والتنمية؛ كما يضمنون أن يسهل التنسيق إيجاد حلول للنزاعات والاحتكاكات

التي تعوق تحقيق التقدم في مجال الاستقرار وإقامة روابط مع جهود الإنعاش المبكر والتنمية؛ ويوفرون منتدى محايدا لضمان التنسيق على مستوى الولايات بين مبادرات المانحين الرئيسيين والوكالات الرئيسية؛ ويقدمون تحليلات لسياق تحقيق الاستقرار في الولاية المعنية وإقامة روابط مع جهود الإنعاش المبكر والتنمية. ويتكفل شاغلوا الوظيفة بأن تركز خطة تحقيق الاستقرار على الاحتياجات الخاصة للولاية. ويتطلب ذلك الاهتمام بمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، وضمان أن تكون المدخلات على دراية بهذه الأسباب، وأن يتم الربط بينها وبين الإنعاش المبكر والتنمية بشكل ملائم. وتقدم القدرة الجديدة تقارير منظمة جيدا عن الحالة والأنشطة داخل الولاية؛ وتتولى تنسيق تنفيذ العناصر المتعلقة بالاستقرار في إطار الميزنة القائمة على النتائج في الولاية؛ وتضمن عدم تداخل مشاريع الأثر السريع مع الأنشطة التي تدعمها بالفعل منظمات غير حكومية وشركاء آخرون ثنائيون ومتعددو الأطراف؛ تقدم التوجيه للشركاء في الحصول على الأصول اللوجستية والفنية اللازمة لبعثة متكاملة لأجل دعم المبادرات التعاونية بين بعثة الأمم المتحدة في السودان والأمم المتحدة، لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتحقيق الاستقرار. وستمكن الوظائف الجديدة الاحتفاظ بقاعدة بيانات تستخدمها جميع الوكالات تبين المعلومات المتعلقة بكيفية الاتصال بهذه الوكالات ومواقعها ومجال نشاطها وتمويلها؛ وسيتولى شاغلو الوظيفة قيادة نظام ولائي للرصد والتقييم يقدم تحليلات لعملية المساعدة الجماعية التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال تحقيق الاستقرار، ونتائجها وآثارها، وذلك لدعم اتفاق السلام الشامل.

١٢١ - ويتولى سبعة عشر موظفا من موظفي الشؤون الإنسانية (موظفون وطنيون من الفئة الفنية) بحث المعلومات المجمعة من مصادر مختلفة بشأن مسائل معينة تتعلق بتحقيق الاستقرار في منطقة البعثة، وتحليلها، وعرضها؛ ويساهمون في إعداد مختلف الوثائق المكتوبة، ومنها على سبيل المثال مشاريع فروع الدراسات وورقات المعلومات الأساسية والمبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة بتحقيق الاستقرار؛ وإعداد المعلومات المرجعية والاحتفاظ بها فيما يتعلق بمواضيع معينة، أو مسائل تتصل بالسياسات؛ والرد على الاستفسارات المختلفة وطلبات التزويد بالمعلومات الآتية من جهات داخلية أو خارجية. ويقدم هؤلاء الموظفون المساعدة فيما يتعلق بتخطيط البرامج التعاونية بين بعثة الأمم المتحدة في السودان ووكالات الأمم المتحدة، وتنفيذها ورصدها، على مستوى الولاية لدعم تحقيق الاستقرار واتفاق السلام الشامل؛ والمساعدة في تنظيم أنشطة مثل عقد الاجتماعات والحلقات الدراسية والمؤتمرات وحلقات العمل، مع وكالات أخرى وشركاء آخرين، لتسهيل تبادل الخبرات المهنية ووجهات النظر بشأن مسائل معينة تتعلق بتحقيق الاستقرار، ويعملون بصفة مقررین لهذه المناسبات. ويكون هؤلاء الموظفون على دراية بالمشاكل الحالية المتعلقة بالاستقرار والمسائل

الأخرى ذات الصلة، مع ضمان النظر في الاعتبارات السياسية وتلك المتعلقة بالسياسات والمسائل الجنسانية، ذات الصلة، أو غيرها من التطورات في مجال مواضيعي محدد، أو في بلد معين، أو منطقة معينة. ويشاركون أيضا في وضع المشاريع/البرامج، وحشد الموارد ذات الصلة.

١٢٢ - ويقدم أحد عشر سائقا (من الخدمات العامة الوطنية) الدعم لموظفي الشؤون الإنسانية والإنعاش المبكر وإعادة الإدماج وإلى المكاتب الفنية، عند الاقتضاء، وينوبون عن السائقين الآخرين التابعين للمكاتب الفنية في الميدان (١٠ ولايات في جنوب السودان)، عند غيابهم. (ينقلون الموظفين بأمان إلى مختلف وجهاتهم المقصودة، حسب الاقتضاء)؛ ويقومون بقيادة المركبات التي تقل شحنات بضائع عامة، والمركبات التي تقل البضائع الخطرة بوجه خاص، ومنها على سبيل المثال (شاحنات الوقود)، ويقدمون المساعدة في توصيل الوثائق إلى وكالات الأمم المتحدة، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من المكاتب الحكومية المعنية، وإحضارها منها. ويقومون أيضا بالتنسيق مع موظف النقل/تنسيق الحركة بشأن المسائل المتعلقة بصيانة مركبات المكتب.

قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

مقر البعثة، الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة ٥ وظائف (٣ وظائف من الرتبة ف-٣ ووظيفتان من فئة الخدمات الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٤ وظائف (٣ موظفين وطنيين من الفئة الفنية وموظف واحد من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٣ وظائف دولية

١٢٣ - هناك حاجة لموظف واحد لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (من الرتبة ف-٣) للمساعدة في إدارة الوحدة فيما يتعلق بلجنة الأمم المتحدة التوجيهية، التي تعمل كـ "مجلس" ينظم الوحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفريق الأمم المتحدة القطري، فيما يخص دور نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الإنعاش المبكر والتنمية. ويقوم شاغل هذه الوظيفة بالتنسيق مع جميع عناصر الوحدة لوضع خطط العمل وأطر الميزنة القائمة على النتائج؛ ويعمل بصفة جهة تنسيق لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمساهمة في خطط عمل فريق الأمم المتحدة القطري، وفي أطر العمل من قبيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ ويتولى الاتصالات الخارجية مع

الوكالات والشركاء الآخرين؛ ويُعد مذكرات الإحاطة، والعروض، والبرقيات المشفرة، وورقات المفاهيم والمفكرات، والتحليلات، كما يقوم بتلخيص المسائل التي تتطلب اهتمام الإدارة؛ ويرصد التقدم المحرز في جميع الجوانب المتعلقة بقرارات السياسات المهمة التي تتخذها اللجنة التوجيهية وإدارة القسم، ويقدم تقارير عن ذلك؛ وينسق عقد جميع الاجتماعات المهمة، مثل اجتماعات التنسيق المشتركة للجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومؤتمرات المانحين واجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات اللجنة التوجيهية، واجتماعات لجنة الموافقة على المشاريع، والاجتماعات مع المجلس الوطني لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري؛ كما يدير المكتب المباشر للإدارة، ويجري الاتصالات المتعلقة بالمساهمات الفنية الواردة من مختلف الوحدات الفرعية وينسق تلك المساهمات ويحللها ويدمجها في برنامج العمل.

١٢٤ - وستركز وحدة جديدة لشؤون التخطيط والعمليات على تنفيذ الجزأين المتعلقين بتزع السلاح والتسريح من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الواقعين في نطاق مسؤولية بعثة الأمم المتحدة في السودان. وسيتولى قيادة هذه الوحدة موظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من الرتبة ف-٤ (وظيفة قائمة)، ويكون مسؤولاً عن وضع جميع خطط الدعم المتعلقة بتزع السلاح والتسريح، ورصد جميع الجوانب التشغيلية لأنشطة التسريح ميدانياً، وتقديم تقارير عن ذلك. وتضع الوحدة توقعات بخصوص احتياجات الدعم في مجالي الأمن واللوجستيات، وتضمن أن يتم تحديد هذه الاحتياجات وتنسيقها مع الشركاء ذوي الصلة في بعثة الأمم المتحدة في السودان والشركاء الخارجيين. وستكون الوحدة مسؤولة أيضاً عن تنفيذ نظام معلومات إدارة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي سيستخدم لإتاحة الضوابط المالية وتتبع فرادى المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج طوال فترة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستكون الوحدة كيانا متكاملًا من عنصرين مدني وعسكري، وتتكون من الموظفين المدنيين التاليين: موظف واحد من الرتبة ف-٤، وموظفان من الرتبة ف-٣، وموظفان من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، وموظفان وطنيان من الفئة الفنية، ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين. وأربعة من هذه الوظائف هي وظائف جديدة تسند إليها المهام المبينة أدناه.

١٢٥ - وظيفة واحدة لمنسق نظم المعلومات الإدارية (فئة الخدمات الميدانية). يتولى المحافظة على وجود نظم معلومات إدارية يمكن الوثوق بها وتنسم بالدقة، الأمر الذي يشكل جانباً حاسماً الأهمية من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظام المعلومات الإدارية هو في أساسه قاعدة بيانات لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تستخدم لتسجيل

التفاصيل المتعلقة بكل واحد من المقاتلين لكي يتسنى توفير المعلومات اللازمة لوضع خيارات إعادة الإدماج ذات الصلة بمؤلاء في مناطق إعادة توطينهم. ويستخدم النظام أيضا كآلية مراقبة لضمان أن يقتصر الدخول في البرنامج على المرشحين المؤهلين لذلك ولضمان المساءلة عن استحقاقات إعادة الإدماج التي تُصرف لكل مرشح. وفي الوقت الذي تتولى فيه بعثة الأمم المتحدة في السودان إدارة المدخلات الدقيقة من المعلومات في النظام أثناء عملية التسريح، فإن الزملاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستخدمون أيضا هذه المعلومات لتتبع المرشحين خلال مرحلة خضوعهم لعملية إعادة الإدماج. وهكذا تتولى بعثة الأمم المتحدة في السودان جمع البيانات المتعلقة بنظام المعلومات الإدارية أثناء عملية التسريح، ثم تُعطى المعلومات بعد ذلك إلى لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تعمل في المكاتب الولائية ويدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويحتاج كل واحد من المقاتلين السابقين الذين يبلغ عددهم تقريبا ١٨٠.٠٠٠ شخص إلى ٣٠ دقيقة لجمع ما يتعلق به من بيانات أثناء وقت التسجيل. ويشمل ما يتم جمعه من معلومات صورة فوتوغرافية لكل شخص بالإضافة إلى أخذ بصمات أصابعه. ويتم إنجاز عملية جمع البيانات هذه بمعدل ١٠٠ مرشح لكل يوم في ٦ إلى ٨ من مواقع التسريح. ومنسق نظام المعلومات الإدارية، مسؤول عن تزويد الوحدة بما تحتاج إليه من خبرات تتعلق بالنظام للإشراف على المدخلات من البيانات وإدارتها، وإدارة استعادة البيانات في المستقبل، وسلامتها، وتوفير التدريب والصيانة. ويتولى منسق نظام المعلومات الإدارية أيضا مهمة تعزيز قدرة لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على إدارة عملياتها المتعلقة بنظام المعلومات الإدارية. ونظرا إلى أن البرنامج يشمل عددا كبيرا من الصناديق، فمن الضروري وجود نظام معلومات إدارية عامل بكامل طاقته وخاضع للمساءلة. وسيُعمل بنظام المعلومات الإدارية في جميع مواقع التسريح، وكذلك في مكاتب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الموجودة في الولايات الثمانية عشر.

١٢٦ - ويتولى موظف مسؤول عن قاعدة بيانات نظام المعلومات الإدارية (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) دعم منسق نظام المعلومات الإدارية في إدارة المعلومات التي يتم جمعها في قاعدة بيانات النظام. ويُعهد إلى شاغل الوظيفة بمهمة استعادة البيانات في أشكال مختلفة، وتوفير التقارير لاستعمال العملاء. ويدعم شاغل الوظيفة أيضا جميع مكاتب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الموجودة في الولايات الثمانية عشر، في مجال إدارة قاعدة البيانات.

١٢٧ - وهناك حاجة إلى موظف عمليات وشؤون لوجستية واحد (فئة الخدمات الميدانية) ليقوم بتنسيق العمليات وإجراء الاتصالات مع العناصر التشغيلية واللوجستية المختلفة للبعثة

لضمان التسيير السلس والفعال في الميدان؛ ويقوم بتنسيق مركز العمليات في المقر، كما يجري تقييمات للعمليات الجارية، ويضع خطوط الإجراءات الجديدة والمتطلبات اللازمة لتنفيذ الفعال للبرنامج بالتشاور مع خلية التخطيط؛ ويقوم اتصالات مع شعبة دعم البعثة لضمان سير العمليات بشكل سلس في مكاتب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الولايات الثمانية عشر. ويعمل شاغل الوظيفة في وحدة التخطيط والعمليات، وسيعمل كذلك بصفة جهة تنسيق لشؤون الدعم اللوجستي المقدم إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلال عملية التسريح، سيتولى الموظف جمع الطلبات المتعلقة بالدعم اللوجستي الواردة من مختلف مواقع التسريح، ويرتبها بحسب الأولوية، ويعمل بشكل وثيق مع المركز المشترك للعمليات اللوجستية على إيجاد حلول للمسائل اللوجستية. ويعمل أيضا بصفة جهة تنسيق الشؤون اللوجستية للاتصال مع الشركاء في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فيما يخص الدعم الذي تقدمه هذه الوكالات للبرنامج. ويتولى أيضا رصد تجميع ١٨٠.٠٠٠ مجموعة من الأصناف غير الغذائية في الأبيض، وشحنها إلى وجهاتها، بحسب الاقتضاء، ويضمن طلب التوريد بكميات كافية من الأصناف غير الغذائية مسبقا لكل مرحلة من مراحل البرنامج.

١٢٨ - ويتولى موظف عمليات واحد (موظف وطني من الفئة الفنية) مساعدة موظف العمليات واللوجستيات في القيام بواجباته المنصوص عليها أعلاه. ويقوم شاغل الوظيفة اتصالات وثيقة مع مواقع التسريح بشأن العمليات اليومية للتسريح، ويعد تقارير يومية بشأن تدفق المشاركين خلال عملية التسريح؛ كما يقيم صلات وثيقة مع المركز المشترك للعمليات اللوجستية ومركز العمليات المشتركة بشأن أية مسائل تتعلق بالعمليات أو الأمن أو الجوانب اللوجستية.

١٢٩ - وتشمل وحدة جديدة، يتم استقدام عناصرها من موظفي المقر الحاليين بالإضافة إلى الوظائف الثلاثة المبينة أدناه، جميع العناصر المتعلقة بالسياسات وتقديم الدعم فيما يخص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتتكون الوحدة من ٢٦ موظفا (بمن فيهم أحد عشر موظفا من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ويرأسهم موظف من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعقد محدد المدة، من الرتبة ف-٤/ف-٥. ويتوخى أن تركز الوحدة على المسائل المتعلقة بالسياسات والإعلام، والرصد والتقييم، والشؤون الجنسانية/فيروس نقص المناعة البشرية، والتدريب والأمن المجتمعي، ومراقبة الأسلحة. ومن بين النواتج الرئيسية لهذه الوحدة إعداد ورقات عن السياسات المتعلقة بدور نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عملية السلام؛ واستراتيجية الإعلام، وتقديم الدعم من خلال الاتصالات اليومية

مع لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال والجنوب، لإدارة شؤون ١٨٠.٠٠٠ شخص من المتوقع مشاركتهم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك بالتعاون الوثيق مع الأقسام ذات الصلة في بعثة الأمم المتحدة في السودان، واليونيسيف، وأقسام الإعلام التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وتتطلب هذه الاستراتيجية وجود رابطة قوية مع وتيرة ونطاق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ميدانيا، ومن ثم ضرورة وجود قسم مكرس لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الوحدة المتكاملة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى وجود استراتيجية متينة للرصد والتقييم ونظام يغطي كامل نطاق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيتم القيام أيضا بوضع استراتيجيات للمسائل الجنسانية/فيروس نقص المناعة البشرية، وتنفيذ مجموعات الدعم للجان الوطنية، وهي لا تشكل عناصر في المهام الحالية لبعثة الأمم المتحدة في السودان المتعلقة بالمسائل الجنسانية/فيروس نقص المناعة البشرية، التي تتطلب معرفة متخصصة باحتياجات النساء والأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة.

١٣٠ - وهناك حاجة إلى منسق تدريب لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (من الرتبة ف-٣). وبدءا من عام ٢٠٠٩، ستشهد الوحدة المتكاملة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تعيين عدد كبير من الموظفين الجدد، وسيكون غالبيتهم من الموظفين الوطنيين الذين لا يمتلكون بتاتا أي خبرة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أو لديهم خبرة ضئيلة في هذا المجال. وسيكون هناك عشرون موظفا تابعين للجنة الوطنية (الحكومة) يعملون في كل واحد من مكاتب الولايات الثمانية عشر، (ما مجموعه ٣٦٠ موظفا) و ٣٠ موظفا آخر من موظفي اللجنة يعملون في كل موقع من مواقع التسريح التي يتراوح عددها من ٦ إلى ١٠ مواقع (حوالي، ٢٤٠ موظفا) لما مجموعه ٦٠٠ موظف من موظفي الحكومة السودانية، وسيحتاجون جميعا إلى التدريب. وفضلا عن ذلك، سيكون مجموع الموظفين في وحدة الأمم المتحدة المتكاملة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حوالي ٧٠٠ موظف، وسيحتاجون جميعا إلى التدريب في هذه العملية. ومن ثم فإنه من الضروري تدريب هؤلاء الموظفين الجدد خلال السنة الأولى من التنفيذ وكذلك، من الضروري لعملية التدريب، في ضوء معدلات الدوران، أن تكون مستمرة وأن يقوم بها أشخاص متخصصون في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (التخطيط، ومختلف عمليات التسريح، والرصد والتقييم والإبلاغ، وتقديم الدعم للنظراء الوطنيين، وما شابه ذلك من أنشطة). ويقوم شاغل الوظيفة بتنسيق أنشطة التدريب العامة للوحدة، بما في ذلك تقييم الاحتياجات وإدارة الموارد وتصميم البرامج التدريبية ووضعها وتنفيذها وتقييمها، والتنسيق مع عناصر البعثة، ومع برنامج الأمم المتحدة

الإثرائي، واليونيسيف، ولجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن المسائل المتعلقة بالتدريب؛ ووضع مجموعات من المناهج التي تناسب مختلف العناصر في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومنهجيات التدريب، وجداول زمنية وخطط عمل للتدريب، ومواد إحاطة، وأنشطة التدريب أثناء العمل، وتنسيق التدريب الخارجي، إن وُجد؛ والعمل بصفة مدرب وميسر لتدريب موظفي لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتقييم الاحتياجات التدريبية للجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومساعدتهم في وضع برامج تدريبية تلائم احتياجاتهم.

١٣١ - وهناك حاجة إلى موظف إدارة المعارف في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (موظف وطني من الفئة الفنية) لجمع جميع البيانات ذات الصلة عن التدريب المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والسياسات والوثائق الرئيسية والممارسات الفضلى والعمليات؛ وتحضير العروض ومواد الإحاطة وتقارير التدريب، وتعمد قواعد البيانات؛ والمساعدة في إنتاج المواد التدريبية لتعميمها، والقيام بتقييمات، وإعداد التحليلات لإجراء استعراض للمنهجيات والمواد المتاحة.

١٣٢ - وهناك حاجة إلى موظف مسؤول عن إعداد التقارير (متطوع من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) لتقديم الدعم للوظيفة المذكورة أعلاه؛ وإعداد التقارير المتعلقة بالوحدة وصياغة محاضر الجلسات الخارجية والداخلية وتعميمها.

١٣٣ - ويقع المقر الإقليمي للوحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمنطقة الشمال في الخرطوم، وستتولى الوحدة الإشراف على تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ثماني ولايات في الشمال، وفي المناطق الثلاث.

١٣٤ - وهناك حاجة لموظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (متطوع من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) لتنسيق العمليات اليومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الميدان في الشمال، وإعداد بيانات بأحدث المعلومات عن العمليات وتقارير الحالة. وتشمل هذه الوثائق التقارير اليومية الواردة من ثلاثة مواقع للتسريح وثمانية مكاتب في الولايات وتجميع الإحصاءات اليومية والأسبوعية والشهرية، وإعداد التقارير للتسلسل القيادي لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

١٣٥ - وهناك حاجة إلى موظف اتصالات واحد مع القوات المسلحة السودانية (موظف وطني من الفئة الفنية) ليظل على صلة مستمرة مع القوات المسلحة السودانية ويقوم بتنسيق جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال. وفي الجنوب توجد وظيفة مشاهمة أنشئت لأغراض الاتصال مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وسيحضر

شاغل الوظيفة جميع الاجتماعات المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تعقدتها القوات المسلحة السودانية؛ ويزود إدارة الوحدة المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأحدث المعلومات بشأن القرارات المتخذة؛ وينقل إلى القوات المسلحة السودانية المعلومات المتعلقة بحالة الدعم المقدم من الأمم المتحدة؛ ويعمل بصفة جهة تنسيق للعنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجان العسكرية المشتركة في المناطق بشأن مسائل نزع السلاح والتسريح فيما يخص الشمال والمناطق الثلاث.

١٣٦ - وثمة حاجة لمنسق لشؤون الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة (من الرتبة ف-٣). وتوجد فعلا وظيفة مشابهة في الجنوب. وتزايد أهمية هذا النشاط الصادر به تكليف لا سيما في المناطق الثلاث حيث تقوم الحكومة باتخاذ المبادرات ذات الصلة. ويقوم شاغل الوظيفة بتنظيم وتقييم أنشطة الوحدة المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مجال مراقبة الأسلحة الموجودة بحوزة المدنيين، ونزع السلاح وتدمير الأسلحة، والأمن المجتمعي في الشمال وفي المناطق الثلاث، وذلك بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والعناصر الأخرى في بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويكون شاغل الوظيفة على اتصال مستمر مع برامج الأمم المتحدة لإدارة النزاعات، ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال، وجهات التنسيق الوطنية للأسلحة الصغيرة ووزارة الداخلية (حكومة الوحدة الوطنية)؛ وينسق مع جميع العناصر الفنية للبعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لدعم أنشطة الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة وإدارة النزاعات في الشمال والمناطق الثلاث؛ ويقوم بالتقييمات؛ ويقدم الدعم والتوجيه للمكاتب الميدانية.

١٣٧ - وثمة حاجة لمساعد واحد لشؤون الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة (فئة الخدمات العامة الوطنية) لمساعدة المنسق في جمع المعلومات وإعداد السياسات ووثائق البرامج والتقارير والتحليلات واستعراضات المشاريع وتقديم الدعم للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال، في إعداد وثائق المشاريع والمساعدة في وضع خطط العمل.

١٣٨ - ويقع المقر الإقليمي للوحدة المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجنوب، في جوبا، وتشرف هذه الوحدة على برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الولايات الجنوبية العشر، وتدعم لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان، والأقسام والوكالات الأخرى ذات الصلة، فيما يتعلق ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وغيرها من البرامج ذات الصلة.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها ١٨ وظيفة (١٧ وظيفة من الرتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات الميدانية، وتحويل ٣ وظائف من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٢٠ وظيفة (٣ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ١١٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٢٢ وظيفة (١٤ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين و ٨ من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين)

١٣٩ - هناك حاجة لموظف شؤون اتصال وتوعية (الرتبة ف-٣) لتخطيط النشاطات المتعلقة بالاتصال والتوعية وإدارتها؛ ويقدم هذا الموظف الدعم للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجنوب، ولعمليات الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة، في وضع استراتيجيات التوعية وتنفيذها؛ وإدارة توقعات المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمجتمعات المحلية والمجتمع بأسره؛ والتنسيق مع مكتب الاتصالات والإعلام في بعثة الأمم المتحدة في السودان بشأن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة؛ والمساعدة في وضع استراتيجيات خاصة بالمناطق.

١٤٠ - وحيث إن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يشمل عددا كبيرا من الصناديق، فمن الضروري وجود نظام معلومات إدارية عامل بكامل طاقته وخاضع للمساءلة. ويعمل هذا النظام أيضا كمصدر معلومات لإدارة المشاريع بفعالية وكنظام للرصد والتقييم. وسيكون هناك نظام معلومات إدارية عامل في جميع مواقع التسريح، وكذلك في المكاتب الولائية العشرة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجنوب.

١٤١ - وثمة حاجة لمنسق نظام المعلومات الإدارية (من فئة الخدمات الميدانية)، إذ لا توجد خبرات مكرسة لهذا النظام في الجنوب، وتعتمد الوحدة على خبرات خبير استشاري. ويشرف شاغل الوظيفة على مدخلات البيانات، والإدارة، واستعادة البيانات في المستقبل، وسلامة النظام والتدريب والصيانة؛ ويعزز قدرة لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان على إدارة عمليتهما المتعلقة بنظام المعلومات الإدارية، بما في ذلك إنشاء الأنظمة وتدريب الموظفين الوطنيين. ويقوم منسق النظام في منطقة الجنوب بالتنسيق الوثيق مع منسق النظام في الخرطوم، ويؤدي نفس المهام تقريبا، بيد أنه سيكلف بمهمة إضافية تتمثل في تقديم الدعم الوثيق المتعلق بنظام المعلومات الإدارية إلى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان، التي تفتقر افتقارا حادا إلى القدرات.

١٤٢ - وستنشأ مكاتب لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ثماني عشرة ولاية، تقع عشر ولايات منها في جنوب السودان، وثلاث في المناطق الثلاث، وخمس في شمال السودان. وإذا أخذت الاحتياجات التشغيلية في الاعتبار، فستكون هناك حاجة لأربعة عناصر رئيسية في المكاتب الولائية، وهي: (أ) نزع السلاح والتسريح والإعلام، (ب) إعادة الإدماج، (ج) التمويل والإدارة، (د) نظام المعلومات الإدارية. وفي الوقت الذي سيقوم فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتغطية العناصر الثلاثة الأخيرة، ستتولى وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان إدارة العنصر الأول. وتعتبر الوظائف الجديدة التالية ذات أهمية أساسية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على النحو المقرر.

١٤٣ - وستنقل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من مستوى القطاعات إلى مستوى الولايات، ومن ثم سيكون لكل ولاية منسق لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونائب منسق. ويشغل وظيفة المنسق الولائي موظف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظراً للصدارة التي تتسم بها مسائل إعادة الإدماج على ذلك المستوى، في حين أن وظائف نائب المنسق سيشتغلها موظفون من البعثة. وسيتم هذا المبدأ في جميع الولايات، باستثناء ولاية كردفان الجنوبية (كادقلي)، حيث سيكون المنسق الولائي من الرتبة ف-٤ (وظيفة قائمة). وأخذاً في الاعتبار للموارد الحالية، سيكون هناك ١٣ نائب منسق ولائي (من الرتبة ف-٣)، بما في ذلك ثلاث وظائف من الرتبة ف-٢ في القطاعات، تم ترفيعها إلى ف-٣. والوظائف التي سترفع من وظيفتين من الرتبة ف-٢ لموظفي شؤون نزع سلاح وتسريح وإعادة الإدماج معاونين في جوبا وواو وملكال ضرورية لتنسيق جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومراقبة إعادة الإدماج؛ وضمان وجود روابط فعالة بين أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والعمل بصفة منسقين لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق الثلاث.

١٤٤ - وهناك حاجة لخمسة موظفي شؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (اثنان من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، وثلاثة من الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية)، وسيكون مقر الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية في كادقلي وواو ورمبيك، وسيكون مقر متطوعي الأمم المتحدة الدوليين في أبيي وملكال، لتكملة جهود الموظفين الحاليين وإتاحة الفرصة لملء جميع الوظائف في مكاتب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الولائية الثمانية عشر. وسينضم هؤلاء الموظفون إلى موظفي شؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنشورين حالياً في مواقع الأفرقة ومخيمات بعثة الأمم المتحدة للسودان، الذين سيعاد نشرهم إلى المكاتب الولائية لضمان التغطية في جميع الولايات الثماني عشرة. وسيتمثل موظفو نزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الإشراف على عمليات نزع السلاح والتسريح وتنسيقها في الولاية المعنية، كما يعملون على تقديم التقارير. وسيكملون الحلقة بين أنشطة التسريح التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في السودان وأنشطة إعادة الإدماج التي تقوم بها لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يقدم الدعم لها موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين يعملون في المكاتب الولائية. وسيقدم هؤلاء الموظفون المساعدة إلى لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج طوال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فيما يتعلق بجمع قوائم أسماء المقاتلين السابقين المصدّق عليها (١٠٠ شخص في اليوم في كل موقع تسريح). ويحضر الاجتماعات الأسبوعية مع الممثلين الولائيين لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويقدمون تقارير يومية من خلال المكاتب الإقليمية عن حالة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج داخل الولاية. ويجرون، بالاشتراك مع المراقبين العسكريين التابعين للبعثة، الاتصالات مع القوات المسلحة في المواقع، بالإضافة إلى الشركاء الآخرين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثل برنامج الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف، في تنسيق أنشطة الدعم لكل من هذه الوكالات. ويشكلون حلقة اتصال أيضا بين المكاتب الولائية ومرافق دعم بعثة الأمم المتحدة في السودان القريبة لضمان أن يتم تقديم الدعم إلى المكاتب الولائية وفقا لما تنص عليه مذكرة التفاهم المبرمة مع البعثة فيما يتعلق بالدعم. ويتم بعد ثلاثة أشهر تقريبا من التسريح استقبال كل مقاتل سابق في مكتب ولائي سيتولى تجهيز معاملات هؤلاء الأفراد بمعدل يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ فرد في اليوم، ويعتمد ذلك على الولاية وعدد المقاتلين السابقين الذين يختارون أن تتم إعادة توطينهم فيها.

١٤٥ - وثمة حاجة إلى تسعة مساعدي برامج (فئة الخدمات العامة الوطنية)، وذلك بالإضافة إلى الموارد الحالية، ليتسنى ملء الوظائف في جميع مكاتب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الموجودة في الولايات الثمانية عشر (٣ في جوبا واثنان في ملكال واثنان في واو واثنان في الخرطوم). ويتولى مساعدي البرنامج تقديم المساعدة إلى موظفي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المهام المبنية أعلاه، ويتيحون حلقة وصل حيوية مع المجتمع المحلي من خلال معرفتهم بالأوضاع المحلية، ويقومون بالتوعية، والتنسيق مع القوات المسلحة، ودعم أنشطة جمع الأسلحة الصغيرة.

١٤٦ - وثمة حاجة إلى ثمانية من مساعدي الشؤون اللوجستية (من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين) (٣ في جوبا و ٣ في ملكال و ٢ في واو). وسينسب لكل مكتب من المكاتب الولائية ٣٤ موظفا تقريبا، بمن فيهم ١٥ من الموظفين التابعين للجنة، و ١٥ من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و ٤ من موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان. وبموجب

ترتيبات دعم متفق عليها، ستقدم البعثة الدعم اللوجستي لكل من المكاتب الولاية العشرة في جنوب السودان. ويشمل هذا الدعم توفير الهياكل الأساسية، والصيانة الروتينية للمواقع، والدعم اللوجستي الروتيني لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في الموقع. وسيرصد مساعدو الشؤون اللوجستية هذا الدعم، وينسقون مع عناصر البعثة ذات الصلة.

١٤٧ - وسيتم تسريح المقاتلين في ستة مواقع تسريح كحد أدنى (٣ في الشمال و ٣ في الجنوب). ولا يزال عدد وأماكن هذه المواقع قيد المناقشة مع الحكومة. بيد أن العبء العام للعمل وسرعة التجهيز سيظلان كما هما. ومن الضروري استيعاب أية زيادة على عدد المواقع الستة المقترحة بإدخالها في القوام المقترح كحد أدنى في هذه الوثيقة، من خلال تنظيم تتابع العمليات بشكل يتسم بالكفاءة، في كامل أنحاء السودان، بالتشاور مع الحكومة. وسيُجمَع المقاتلون السابقون الذين سبق تسجيلهم في ٤٠ منطقة تجميع مختلفة، ويُنقلون إلى المواقع الستة حيث سيتم التحقق من هويتهم وتقديم لهم التوجيهات السابقة للتسريح، وخدمات فحص الإعاقة، وأخذ بصمات أصابعهم، والتسجيل، وإصدار بطاقات الهوية، وتقديم المشورة لهم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، وصرف دفعة نقدية لإعادة الإدماج، وتزويدهم بمجموعات من الأصناف الغذائية وغير الغذائية. ويُتوقع أن يتم تجهيز حوالي ١٠٠ مقاتل سابق يوميا في كل موقع. وتوقع الاحتياجات التالية من الموظفين للقيام بالأنشطة المبينة أعلاه.

١٤٨ - ثمة حاجة لستة منسقي تسريح (من الرتبة ف-٣). ويتولى هؤلاء الموظفون المهام المتعلقة بأنشطة التسريح في مواقع التسريح، وينسقون مع لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والقوات المسلحة السودانية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والعنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان ومدير الموقع ومنسق الشؤون اللوجستية؛ ويقومون برصد وإدارة برامج التسريح في كل موقع على حدة؛ ويشرفون على الموظفين والعمليات في إطار التوجيه العام من السلطات الوطنية (ممثلو لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)؛ ويستعرضون العمليات على أساس يومي، ويتكفلون بتسيير جميع العمليات تسييرا سلسا.

١٤٩ - وثمة حاجة لستة من مساعدي الشؤون اللوجستية (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) لتنسيق الشؤون اللوجستية وشؤون الموظفين في مواقع التسريح، ويعملون بصفتهم نوابا لمنسقي التخطيط؛ ويكونون على اتصال مباشر مع مدير الموقع، ويوجهون انتباهه إلى ما قد يستجد من احتياجات؛ ويشرفون على كل عملية في المعسكر، ويباشرون فورا في اتخاذ تدابير تصحيحية، حسب الحاجة، ويقدمون التقارير عنها. ويقوم كل موقع من مواقع

التسريح بتجهيز ما يصل إلى ١٠٠ مقاتل يوميا. وسيُطلب إلى المقاتلين السابقين في معظم الحالات قضاء ليلتهم في مواقع التسريح بسبب بُعد المسافات عن وجهاتهم المقصودة. ويحتاج المقاتلون السابقون إلى دعم لوجستي كبير أثناء إقامتهم في المعسكرات، بما في ذلك توفير الغذاء واللوازم الطبية والمأوى ومرافق الاغتسال ووسائل النقل البري والجوي. ومن الضروري تنسيق هذا الدعم، ونظرا لحجم ونطاق الدعم اللوجستي المطلوب، لا بد من وجود مساعد شؤون لوجستية مكرّس لهذه المهمة في كل موقع تسريح لمعالجة المسائل المتعلقة بالدعم، والعمل كحلقة وصل مع الهياكل الأساسية لتقديم الدعم لدى البعثة، في مواقع الأفرقة أو المخيمات القريبة لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

١٥٠ - وهناك حاجة لـ ٢٤ مساعدا لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، وسيكون هناك في كل موقع مستشاران يتوليان المهام المتعلقة بتقديم الإحاطات بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتثقيف المدني، ومستشاران يقدمان المشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية.

١٥١ - وثمة حاجة لستة أطباء (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين)، بواقع طبيب واحد لكل موقع، لفحص المقاتلين السابقين من ذوي الإعاقات بما يتفق مع المعايير الطبية الصحية الوطنية التي توافق عليها لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولتلبية طلبات المساعدة الطبية داخل الموقع.

١٥٢ - وثمة حاجة لاثني عشر ممرضا (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، بواقع ممرضين لكل موقع (ممرض وممرضة)، لدعم الأطباء في فحص المقاتلين السابقين.

١٥٣ - وهناك حاجة لاثنين وسبعين مساعدا للأعمال المكتبية (من فئة الخدمات العامة الوطنية) بواقع ١٢ مساعدا لكل موقع، للقيام بالمهام المتعلقة بنظم إدخال البيانات، بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي وأخذ بصمات الأصابع وطباعة بطاقات الهوية، وإدخال المعلومات الشخصية .

قسم الحماية

مقر البعثة، الخرطوم

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (٢ ف-٣ و ١ ف-٢)

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: نقصان ٦ وظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٤ ف-٣)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٤ وظائف (٣ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية ووظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفتين دوليتين

١٥٤ - يقترح، ابتداء من حزيران/يونيه ٢٠٠٩ أن يعاد في قسم حقوق الإنسان إنشاء الوظائف الـ ١٥ الملغاة من قسم الحماية وذلك لدورة ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وهي تشمل: ١ ف-٥؛ و ١ ف-٤؛ و ٦ ف-٣؛ و ١ ف-٢؛ و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة و ٣ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية ووظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة.

١٥٥ - وقد أوصت بعثة المساعدة التقنية بالعملية التي سيتم بموجبها إلغاء هذه الوظائف وإعادة إنشائها.

١٥٦ - فالملاك الوظيفي الحالي في قسم حقوق الإنسان لا يسمح إلا بوجود محدود في ٤ ولايات من الولايات العشر. وتعزيز قسم حقوق الإنسان بالوظائف الملغاة من قسم الحماية ضروري لمواكبة التحول التدريجي نحو التركيز الطويل الأجل على حقوق الإنسان.

العنصر ٥: الدعم

١٥٧ - يمثل عنصر الدعم عمل فريق السلوك والانضباط، ووحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقسم الأمن والسلامة، وشعبة دعم البعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وستشمل الأولويات الرئيسية أثناء هذه الفترة تقديم الدعم لبرنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عامل بكامل طاقته؛ وتشكيله العنصر العسكري بما يتماشى وتوصيات دراسة تقييم عسكري، تشمل بناء مواقع جديدة لأفرقة جديدة واستمرار الجهود الرامية إلى خفض بصورة كبيرة من الآثار البيئية المترتبة على عمليات البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، سيستمر التركيز على الأمن، مع بناء عناصر أمنية ملحقه بالمباني الموجودة وتحسين الوجود الأمني في مواقع الأفرقة.

١٥٨ - وستواصل البعثة أيضا تقديم دعم محدود للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفقا لمذكرة التفاهم التي حددت آليات إقامة خدمات مشتركة، في مجالات منها الأمن وإدارة الأسطول الجوي واستغلال الطائرات ومراقبة الحركة وإدارة الممتلكات والنقل والخدمات الطبية، وخدمات وإمدادات الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-٥ زيادة عدد حراس الأمن المتقدمين عن طريق ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية (٢٠٠٧/٢٠٠٨: صفر؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: صفر؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٧٢)	١-٥ تعزيز فعالية وكفاءة الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة
٢-١-٥ زيادة عدد المواقع في منطقة البعثة حيث تستعين بعثة الأمم المتحدة في السودان بخدماتها الخاصة في مجال مناقلة الطائرات (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٥؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٦؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨)	
٣-١-٥ خفض استهلاك اللوازم الطبية (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١ ٦٧٨ ٨٠٠ دولار؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٩٤٦ ٨٠٠ دولار) (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٩٤٦ ٨٠٠ دولار)	
٤-١-٥ زيادة عدد الموظفين المدنيين المقيمين في هياكل دائمة داخل معسكرات الإيواء التي توفرها الأمم المتحدة في مواقع مزارع القطاعات (٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٠ في المائة؛ و ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨٠ في المائة؛ و ٢٠١٠/٢٠١١: ١٠٠ في المائة)	

النواتج

تحسين الخدمات

- الاستعاضة عن الخدمات التي تقدمها جهات تجارية بقدرات داخلية لتلبية احتياجات المناولة الأرضية للطائرات في الظروف والأبيض، في إطار استعراض مستمر لاستراتيجية البعثة في الأجل الطويل
- استعراض الاحتياجات الأمنية للبعثة وتنفيذ استراتيجية تدريبية للاستعانة بمصادر خارجية في مجال المهام الأمنية بما يتناسب وتقييمات المخاطر ومدى توافر جهات تجارية موثوق بها لتقديم الخدمات الأمنية
- بدء العمل بممارسات معززة في مجال إدارة اللوازم الطبية، بما في ذلك تعقب أنماط الاستهلاك بالنسبة للموجودات السريعة الاستهلاك والبطيئة الاستهلاك على حد سواء

- السنة الثانية من خطة التشييد الثلاثية السنوات لتحويل أماكن الإيواء التي توفرها الأمم المتحدة في مواقع مزار القطاعات من هياكل جاهزة الصنع إلى هياكل دائمة

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- تمركز ما متوسطه ٩ ٤٥٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ٥٢٥ من المراقبين العسكريين و ٧١٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن
- التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن ترتيبات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد قوات الشرطة، ورصدها وتفتيشها
- تخزين وتوفير حصص إعاشة ومياه لما متوسطه ٩ ٢٤٧ فرداً من الأفراد العسكريين في ٢٩ موقعا
- إدارة شؤون ما متوسطه ٩١٤ ٤ موظفا مدنيا، من بينهم ١ ١٨٢ موظفا دوليا و ٣ ٣١١ موظفا وطنيا و ٤٢١ من متطوعي الأمم المتحدة
- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط مخصص لجميع الأفراد العسكريين وأفراد وحدات الشرطة والأفراد المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والمراقبة والإجراءات التأديبية

المرافق والهياكل الأساسية

- صيانة مباني مقر البعثة في الخرطوم ومباني بعثة الأمم المتحدة في السودان ومرافقها في كافة معسكرات الإيواء في ٦ قطاعات، والمقر الإقليمي للجنوب وقاعدة اللوجستيات في الأبييض و ١٩ من مواقع الأفرقة
- تشييد دار الأمم المتحدة في جوبا من أجل إيواء كافة العناصر المدنية والعسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان في مبنى واحد، وتشبيد ملاجئ محصنة في كافة القطاعات وفي مقر البعثة. وتشبيد مكاتب بالمقر. وتشبيد مقر القطاع ٦ في أبيي ومباني دائمة للمعسكرات
- توفير خدمات الصرف الصحي لجميع المباني، بما في ذلك خدمات المجاري وجمع النفايات والتخلص منها
- تشغيل وصيانة ١٥ منشأة لمعالجة المياه مملوكة للأمم المتحدة و ٤٢ بئرا في عموم مواقع البعثة
- تشغيل وصيانة ٧٢٧ من مولدات الطاقة الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة على نطاق البعثة
- تخزين وتوفير ١٦,٢ مليون لتر من البترين والزيوت ومواد التشحيم للمولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة والمملوكة للوحدات
- صيانة ٨٩٢ كيلومترا من طرق الإمداد الرئيسية والثانوية
- صيانة وإصلاح ٦ مرافق جوية في ٦ مواقع في كادقلي وملكال وجوبا والدمازين وواو والأبييض و ٨ مدارج جوية و ١٤ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر على نطاق منطقة البعثة
- تحسين واستصلاح مرافق الرسو في جوبا وملكال

- إزالة الألغام من أجزاء من الهياكل الأساسية الحالية للنقل، شاملة تقييم ٤٢٤ ٢ كيلومترا من الطرق والتحقق من سلامتها عن طريق أفرقة مسح الطرق والتحقق من سلامتها دعما لعمليات البعثة وتقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، حسب الاقتضاء
- تعهد قدرات للرد السريع على الصعيد الإقليمي لتلبية الاحتياجات غير المقررة المتعلقة بإزالة الألغام أو مخلفات الحرب من المتفجرات، حسبما تحددها البعثة أو فريق الأمم المتحدة القطري

النقل البري

- تشغيل وصيانة ٨٢٢ ٢ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة من قبل ٩ ورش في ٩ مواقع، هي: الخرطوم والأبيض وجوبا وواو ورمبيك وملكال وأبيي والدامازين وكادقلي
- الإمداد بالبترين والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري لما متوسطه ٩٠٦ ١ مركبة مملوكة للوحدات

النقل الجوي

- تشغيل وصيانة ١٢ من الطائرات الثابتة الجناحين و ٢٨ من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة، من بينها ١٦ طائرة من طراز عسكري، على امتداد منطقة البعثة
- توفير الوقود لما مجموعه ١٢ طائرة ثابتة الجناحين و ٢٨ طائرة ذات أجنحة دوارة

النقل البحري

- توفير الوقود والزيوت ومواد التشحيم لـ ٦ زوارق خفر مملوكة للوحدات، وزورقين استطلاعيين وسفينة دعم واحدة

الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة ساتلية مزودة بمحطة أرضية بقطر ٧,٣ أمتار تعمل كمركز للاتصالات بواسطة الصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، إضافة إلى ٤٤ محطة أرضية طرفية ذات فتحات صغيرة جدا على نطاق البعثة
- دعم وصيانة شبكة الهواتف التابعة للبعثة المكونة من ١٢٢ مقسما هاتفيا و ٥٥ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
- دعم وصيانة ١٥٥٠ جهازا لاسلكيا منقولا ذي تردد عال (HF) و ٢٠٥٢ جهازا لاسلكيا منقولا ذي تردد عال جدا (VHF) ستشتر لدعم مجموع احتياجات النقل البري؛ و ٦٩٠٤ أجهزة لاسلكية يدوية متعددة القنوات ذات تردد عال جدا (VHF)
- صيانة ونشر نظامي اتصالات سلكية ولاسلكية متنقلين قابلين للوزع، يشكلان جزءا من خطة البعثة لاستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرار العمل
- دعم وصيانة ٢٦ غرفة للاتصال اللاسلكي في المكاتب الميدانية لدعم تعقب المركبات والرحلات، والعمليات

- دعم وصيانة ٣١ محطة بث إذاعي على موجة التضمين الترددي (FM) و ٤ منشآت للإنتاج الإذاعي في الخرطوم وجوبا وملكال وواو

تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة ١٩١ خادوما، و ٦٩١ ٤ حاسوبا مكتيبيا، و ٣٤٩ ١ حاسوبا حجريا، و ١٦٧ ١ طباعة، و ٢٤٤ جهاز إرسال رقمي، في ٤٠ من مواقع النظام الشبكي
- دعم وصيانة الشبكات المحلية والشبكات الواسعة التي يستخدمها ٦٥٢٢ من الموظفين في ٤٠ من مواقع النظام الشبكي
- دعم وصيانة الشبكة اللاسلكية المؤلفة من ٢٢٥ من الوصلات والجسور اللاسلكية

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة ٩ مستوصفات مدنية من المستوى الأول و ٢٥ مستشفى عسكريا من المستوى الأول، يتوزع ١٤ منها على ٢٨ فريقا طبيا متقدما، و ٥ مستشفيات من المستوى الثاني ومستشفى واحد من المستوى الثالث و ٥ أفرقة للإجلاء الطبي الجوي على نطاق البعثة
- تعهد ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لكافة مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك مستشفيات من المستوى الرابع في نيروبي، و ٣ مستشفيات في مصر، القاهرة، ومركز إنقاذ وإجلاء طبي جوي واحد خارج منطقة البعثة
- الاستمرار في تزويد أفراد البعثة بخدمات المشورة والفحص على أساس طوعي وسري فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية
- تنفيذ برنامج معزز للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التعلم من الأقران، لأفراد البعثة

شؤون الأمن

- توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة
- توفير الحماية الشخصية لرئيس البعثة وغيره من كبار مسؤولي البعثة المعينين والزائرين
- إجراء ٣٣٨ تقييما لأمن المواقع يشمل البعثة بأكملها، بما في ذلك إجراء مسح لأماكن الإقامة
- تنظيم ما مجموعه ٤١٦ دورة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة
- إجراء تدريب توجيهي في المجال الأمني وتدريبات وتمارين أولية للتأهب للحريق لجميع الموظفين الجدد في البعثة

العوامل الخارجية

سيكون الموردون قادرين على الإمداد بالسلع والخدمات على النحو المتعاقد عليه

الجدول ٥
الموارد البشرية: العنصر ٥، الدعم

الوظائف المدنيون	الموظفون الدوليون										
	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-١	ف-٤	ف-٢	ف-٣	الخدمة العامة	الخدمات الأمن	الخدمات الفرعية	الموظفون الوطنيون ^(١)	الأمم المتحدة	متطوعو
الفريق المعني بالسلوك والانضباط											
الوظائف المعتمدة للفترة	١	٣	١	٢	-	-	٧	٣	-	١٠	-
٢٠٠٨/٢٠٠٩											
الوظائف المقترحة للفترة	١	٣	١	٢	-	-	٧	٥	٣	١٥	-
٢٠٠٩/٢٠١٠											
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٥	٣
الوظائف المؤقتة المعتمدة^(٢)											
للفترة	-	١	١	١	-	-	٣	-	-	٣	-
٢٠٠٨/٢٠٠٩											
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢)	-	١	١	١	-	-	٣	-	-	٣	-
للفترة	-	١	١	١	-	-	٣	-	-	٣	-
٢٠٠٩/٢٠١٠											
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي											
الوظائف المعتمدة للفترة	١	٤	٢	٣	-	-	١٠	٣	-	١٣	-
٢٠٠٨/٢٠٠٩											
الوظائف المقترحة للفترة	١	٤	٢	٣	-	-	١٠	٥	٣	١٨	-
٢٠٠٩/٢٠١٠											
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٥	٣
قسم الأمن والسلامة											
الوظائف المعتمدة للفترة	١	٢	٢٤	١٠٠	-	-	١٢٧	٨٤٥	-	٩٧٢	-
٢٠٠٨/٢٠٠٩											
الوظائف المقترحة للفترة	١	٢	٣٢	١٣٣	-	-	١٦٨	٨٠٨	-	٩٧٦	-
٢٠٠٩/٢٠١٠											
صافي التغير	-	-	٨	٣٣	-	-	٤١	(٣٧)	-	٤	-
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز											
الوظائف المعتمدة للفترة	-	١	١	١	-	-	٣	٥	٣	١١	-
٢٠٠٨/٢٠٠٩											
الوظائف المقترحة للفترة	-	١	١	١	-	-	٣	٥	٣	١١	-
٢٠٠٩/٢٠١٠											
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب مدير شعبة دعم البعثة											
الوظائف المعتمدة للفترة	٢	١٧	١٠	٣٢	-	-	٦١	١٠٨	٢٢	١٩١	-
٢٠٠٨/٢٠٠٩											

الموظفون الدوليون											
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية العامة	الخدمات العامة	الخدمات الأمن الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(ب)	المتطوعون ^(ج)	الموظفون الأمم المتحدة	المجموع
٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٢	١٤	٦	٢٧	-	٤٩	٥٥	-	١٠٤	-
صافي التغير	-	-	(٣)	(٤)	(٥)	-	(١٢)	(٥٣)	(٢٢)	(٨٧)	-
خدمات الدعم الإداري											
الوظائف المعتمدة للفترة	-	١	٢٤	٣١	٩٥	-	١٥١	٢٩٧	٣٩	٤٨٧	-
الوظائف المقترحة للفترة	-	١	٢٥	٣٦	١١٣	-	١٧٦	٣٦٦	٦٨	٦٠٩	-
صافي التغير	-	-	١	٥	١٨	-	٢٤	٦٩	٢٩	١٢٢	-
خدمات الدعم المتكاملة											
الوظائف المعتمدة للفترة	-	١	٢٩	٤١	٢٧٨	-	٣٤٩	٨٠١	٨٧	١٢٣٧	-
الوظائف المقترحة للفترة	-	١	٣١	٤١	٣١٨	-	٣٩٠	١٠٧٦	١١٢	١٥٧٩	-
صافي التغير	-	-	٢	-	٤٠	-	٤٢	٢٧٥	٢٥	٣٤٢	-
المجموع											
الموارد المعتمدة للفترة	-	٦	٧٧	١٠٩	٥٠٩	-	٧٠١	٢٠٥٩	١٥١	٢٩١١	-
الموارد المقترحة للفترة	-	٦	٧٧	١١٨	٥٩٥	-	٧٩٦	٢٣١٥	١٨٦	٣٢٩٧	-
صافي التغير	-	-	-	٩	٨٦	-	٩٥	٢٥٦	٣١	٣٨٦	-

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممول في إطار المساعدة العامة المؤقتة.

الفريق المعني بالسلوك والانضباط

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (موظف وطني واحد من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة دولية واحدة

١٥٩ - تلزم خدمات موظف توعية مجتمعية واحد (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) لدعم أنشطة الإعلام والتوعية التي يضطلع بها الفريق المعني بالسلوك والانضباط عن طريق إعداد استراتيجية إعلامية ذات نواتج محددة، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة وأقسام

البعثة والمجتمع المدني والسلطات المحلية؛ وتنظيم حلقات عمل مع القيادات الرئيسية والمجموعات الشبابية والنسائية لتحسين نشر المواد الإعلامية الموجهة لزيادة التعريف بقواعد سلوك الأمم المتحدة في أوساط السكان المحليين؛ وإعداد مواد إعلامية (كتيبات وملصقات وأفلام فيديو) عن المواضيع المتصلة بالسلوك والانضباط، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بمشاركة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ وتزويد مكاتب الإعلام بمدخلات إعلامية، وإقامة علاقات جيدة مع إذاعة الأمم المتحدة وغيرها من وسائل الإعلام؛ وإقامة علاقات جيدة مع وحدات الإعلام التابعة للعنصر العسكري وشرطة الأمم المتحدة، وتعهد تلك العلاقات.

١٦٠ - وتلزم خدمات موظف واحد لشؤون السلوك والانضباط لوضع تدابير مناسبة للواقع المحلي وللمساعدة في تنفيذها بغية منع ارتكاب سوء السلوك من جانب أفراد البعثة وتحديد حالات سوء السلوك والتصدي لها؛ والمساهمة في أنشطة التدريب على قواعد سلوك الأمم المتحدة، بما في ذلك تدريب كافة أفراد البعثة ولا سيما الموظفين الوطنيين، على القواعد المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وإقامة الاتصالات، حسب الاقتضاء، مع أبناء البلد المضيف من الضحايا المزعومين لسوء سلوك أفراد البعثة؛ والمساهمة في وضع وتنفيذ تدابير إعلامية لإطلاع سكان البلد المضيف على مسائل السلوك والانضباط؛ والتنسيق مع مبادرات الحكومة والمنظمات غير الحكومية المتعلقة بالسلوك والانضباط.

المكاتب الميدانية

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (موظف وطني واحد من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين وطنيتين

١٦١ - يجري تدريجياً تزويد الفريق المعني بالسلوك والانضباط بالموظفين. ومع توسيع نطاق عمل الفريق في جوبا، سيجري إعداد الأنشطة لكافة القطاعات. وعلاوة على ذلك، سيساهم ذلك في قدرة الفريق المعني بالسلوك والانضباط على متابعة مسائل السلوك والانضباط بصورة كافية ومناسبة من حيث التوقيت انطلاقاً من مقره في الخرطوم.

١٦٢ - وتلزم خدمات موظف واحد لشؤون السلوك والانضباط لوضع تدابير مناسبة للواقع المحلي والمساعدة في تنفيذها بغية منع ارتكاب سوء السلوك من جانب أفراد البعثة وتحديد حالات سوء السلوك والتصدي لها؛ والمساهمة في أنشطة التدريب في مجال قواعد سلوك الأمم المتحدة، بما في ذلك تدريب كافة أفراد البعثة ولا سيما الموظفين الوطنيين، على القواعد المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وإقامة الاتصالات، حسب الاقتضاء، مع

أبناء البلد المضيف من الضحايا المزعومين لسوء سلوك أفراد البعثة؛ والمساهمة في وضع وتنفيذ تدابير إعلامية لإطلاع سكان البلد المضيف على مسائل السلوك والانضباط؛ والتنسيق مع مبادرات الحكومة والمنظمات غير الحكومية المتعلقة بالسلوك والانضباط.

١٦٣ - وتلزم خدمات موظفين اثنين للتوعية المجتمعية (من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين) لدعم أنشطة الإعلام والتوعية التي يضطلع بها فريق السلوك والانضباط عن طريق إعداد استراتيجية إعلامية ذات نواتج محددة، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة وأقسام البعثة والمجتمع المدني والسلطات المحلية؛ وتنظيم حلقات عمل مع القيادات الرئيسية والمجموعات الشبابية والنسائية لتحسين نشر المواد الإعلامية الموجهة لزيادة التعريف بقواعد سلوك الأمم المتحدة في أوساط السكان المحليين؛ وإعداد مواد إعلامية (كتيبات وملصقات وأفلام فيديو) عن المواضيع المتصلة بالسلوك والانضباط، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، بشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ وتزويد مكاتب الإعلام بمدخلات إعلامية، وإقامة علاقات جيدة مع إذاعة الأمم المتحدة وغيرها من وسائل الإعلام؛ وإقامة علاقات جيدة مع وحدات الإعلام التابعة للعنصر العسكري وشرطة الأمم المتحدة وتعهّد تلك العلاقات.

قسم الأمن والسلامة

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة ٦ وظائف (٢ ف-٢، و ٤ من الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٦١ وظيفة (الخدمات العامة الوطنية)

١٦٤ - يعمل لدى البعثة حاليا موظفان لشؤون السلامة من الحرائق، لكن ليست لديها وحدة مكرسة للسلامة من الحرائق. وأجرت البعثة تقييما للمخاطر الأمنية أيده فريق إدارة الأمن بالسودان. وكشف التقييم عن وجود حاجة إلى إنشاء وحدة للسلامة من الحرائق تابعة للبعثة، يكون مقرها في الخرطوم.

١٦٥ - وستكون وحدة السلامة من الحرائق مسؤولة عن توفير الإدارة والتنسيق فيما يتعلق بالسلامة من الحرائق وعن التدخل لتأمين سلامة مباني البعثة وأصولها وموظفيها، فضلا عن تقديم التدريب لموظفي البعثة وتنفيذ حملات التوعية بالسلامة من الحرائق لفئاتهم.

١٦٦ - وتماشيا مع ما سبق، من اللازم إضافة موظف لشؤون السلامة من الحرائق (ف-٢) وثلاثة مساعدين لشؤون السلامة من الحرائق (٣ من الخدمة الميدانية). وسيكون شاغلو هذه الوظائف مسؤولين عن تخطيط أفرقة التدخل لمكافحة الحرائق وتنسيقها، وعن

التنسيق مع الأقسام المعنية لشراء معدات السلامة من الحرائق وصيانتها من أجل كفاءة حد ثابت من مستويات السلامة من الحرائق.

١٦٧ - واستناداً إلى تقييم المخاطر الأمنية للبعثة الذي أُجري في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تقترح البعثة إنشاء مكتب لشؤون الامتثال داخل وحدة الأمن. وقد أيد هذه التوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقرير المراجعة التي أجراها لإدارة الأمن في البعثة والذي كشف فيه عن الاحتياج إلى وجود آليات مستمرة ومعززة لمراجعة الحسابات الداخلية والامتثال.

١٦٨ - وتقترح البعثة إنشاء وظيفتين لموظفين لشؤون الأمن (١ ف-٢ و ١ من الخدمة الميدانية) في وحدة الامتثال لتوفير آلية داخلية مكرسة لمراجعة نظم الأمن الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة (نظام التدخل في حالات الطوارئ، ومعايير العمل الأمنية الدنيا، ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، وشبكة مراقبي الأمن) وعلاوة على ذلك، سيوفر موظفا الأمن عملية إشراف مستقلة وذاتية التنظيم من شأنها أن تستمر في تعزيز التأهب الأمني والارتقاء به.

١٦٩ - ومع تحسن خدمات المتعاقدين الأمنيين في السوق المحلية، حددت البعثة الوظائف الأمنية غير الأساسية التي يمكن الاستعانة بالمتعاقدين الأمنيين المقبولين لتنفيذها. ويسري هذا الاقتراح على الخرطوم والأبيض حصرًا، ويمكن توسيع نطاقه على مراحل ليشمل مواقع أخرى رهنا بتوافر المتعاقدين الأمنيين الموثوق بهم. وسيترتب على هذا إلغاء ٦١ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية لحراس أمن، في الخرطوم.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ٣٥ وظيفة (١ ف-٣ و ٥ ف-٢ و ٢٩ من الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٢٤ وظيفة (الخدمات العامة الوطنية)

١٧٠ - سيؤدي اعتزام توسيع قاعدة الوجود المدني في مواقع الأفرقة في المناطق المشمولة بالبروتوكول، وخطة افتتاح مكتب جديد أو موقع فريق جديد مزود بموظفين مدنيين في أبيي، إلى تأكيد ضرورة زيادة أعداد موظفي الأمن في المنطقة.

١٧١ - ومن أجل تعزيز التنفيذ الفعلي لاتفاق السلام الشامل، وانسجاماً مع الاستعراض الهيكلي وبعثة التقييم التقني، قامت أقسام الدعم الفني ودعم البعثة التابعة للبعثة بزيادة وجودها في كافة ولايات جنوب السودان العشر.

١٧٢ - وثمة احتياج إلى إنشاء وحدة لتنسيق الأمن الميداني ستكون مسؤولة عن الرقابة والإدارة الأمنية لمواقع الأفرقة، لا سيما بالنظر إلى وجود زهاء ٥٠٠ موظف مدني في المناطق الانتقالية الثلاث.

١٧٣ - وسيرأس الوحدة موظف لتنسيق الأمن الميداني (ف-٣) يساعده خمسة موظفين أمنيين معاونين (ف-٢) و ١٩ موظفا أمنيا (الخدمة الميدانية). وسيوفرون بصورة جماعية وجودا أمنيا كافيا في المناطق الانتقالية.

١٧٤ - وستكون مهمة الموظفين الأمنيين هي حماية موظفي الأمم المتحدة المدنيين، لا سيما العاملين منهم في مناطق مضطربة. وسيكلف كل واحد من هؤلاء الموظفين بوظائف تخصصية تشمل إدارة قوة الحرس وتعقب الموظفين والتحقيقات والمعلومات والإدارة واللوجستيات.

١٧٥ - وستجري وحدة التنسيق أيضا تقييمات للمخاطر في المناطق وتقييمات لمواطن الضعف المتعلقة بمباني البعثة والموظفين، وستقدم التقارير الضرورية إلى كبير مستشاري الأمن ورئيس المكتب في مواقع الأفرقة.

١٧٦ - ومع تحسن خدمات المتعاقدين الأمنيين في السوق المحلية، حددت البعثة الوظائف الأمنية غير الأساسية التي يمكن الاستعانة بالمتعاقدين الأمنيين المقبولين لتنفيذها. ويسري هذا الاقتراح على الخرطوم والأبيض حصرًا، ويمكن توسيع نطاقه على مراحل ليشمل مواقع أخرى رهنا بتوافر المتعاقدين الأمنيين الموثوق بهم. وسيترتب على هذا إلغاء ١١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لحراس أمن، في الأبيض.

١٧٧ - وتلزم خدمات خمسة وثلاثين من حرس الأمن لتعزيز البنية الأمنية الحالية في الجنوب (القطاعات الأولى والثاني والثالث)، بما يتناسب مع زيادة نشر الموظفين والمباني الإضافية.

١٧٨ - وتلزم خدمات عشرين من حرس الأمن في جوبا (٢٠ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة) لتقديم خدمات الأمن في المباني المشتركة الجديدة للأمم المتحدة في جبل كوجور (دار الأمم المتحدة) التي ستكون الموقع الجديد للأمم المتحدة وللبعثة الذي خصصته حكومة جنوب السودان. وستواصل أعمال التشييد في هذا الموقع خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ وستتطلب حراسة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، ولن يتسنى توفيرها بالاعتماد على عدد حرس الأمن الحاليين. ويوجد هذا الموقع على بعد ١٢ كيلومترا من المقر الإقليمي للبعثة ويتطلب فريقا أمنيا منفصلا. ويقدم أيضا موظفو الأمن الحاليون خدمات الأمن في محطة المطار.

١٧٩ - ويلزم خدمات ستة من مساعدي الأمن (٦ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة ٤ في جوبا و ١ في وواو، و ١ في ملكال) للعمل كمشرفين على الفرق الأمنية. وسيعمل المساعدون الأمنيون الأربعة في جوبا كمشرفين على فرق الأمن العاملة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، والمؤلفة من ٢٠ من حرس الأمن في موقع الفريق بجبل كوجور.

١٨٠ - وتلزم خدمات مساعدين اثنين لشؤون التصاريح وبطاقات الهوية (موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة) للعمل تحت الإشراف العام لموظف شؤون التصاريح وبطاقات الهوية في جوبا، في كل من واو وملكال حيث يجري بانتظام إصدار بطاقات الهوية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية والموظفين المدنيين العاملين في وكالات الأمم المتحدة، والمتعاقدين. وتتولى حاليا الوحدة الإقليمية للتصاريح وبطاقات الهوية في جوبا، التي لديها قدرات محدودة، مهمة إصدار التصاريح وبطاقات الهوية في جنوب السودان. ويتنقل موظفو وحدة التصاريح وبطاقات الهوية في جميع أنحاء القطاعات (واو، وملكال ورمبيك) حاملين معهم معداتهم، وهو إجراء غير مرض. وبسبب نقص اليد العاملة، يتعين على وحدة التصاريح وبطاقات الهوية في جوبا أن توقف عملياتها أثناء الفترة التي ينتقل فيها موظفوها إلى الميدان، مما يؤثر سلبا في خدمات التصاريح وبطاقات الهوية في جوبا. كما تلحق أيضا أعطال بالمعدات بسبب الإفراط في التنقل والسفر ومناولة المعدات أثناء العبور. وأصدرت وحدة التصاريح وبطاقات الهوية حوالي ١٣ ٩٢٦ بطاقة هوية في جوبا هذا العام وما يزيد على ٣ ٠٠٠ بطاقة هوية في كل واحد من قطاعي واو وملكال.

١٨١ - وتلزم خدمات ثلاثة مساعدين أمنيين (محققون) (موظف وطني من فئة الخدمات العامة في كل من جوبا وواو وملكال) للاضطلاع بمهام التحقيق. وبسبب الحالة الراهنة والانتشار المكثف للبعثة في كافة ولايات جنوب السودان، فقد ارتفع عدد الحوادث التي يكون موظفو الأمم المتحدة أطرافا فيها. وسيقدم مساعداو الأمن (محققون) الدعم لوحدة التحقيقات الأمنية في جوبا ولموظف الأمن الآخر في مجال الاستجابة لهذه الأحداث/الحوادث والتحقيق فيها. وتقتصر وحدة التحقيقات الأمنية على جوبا فحسب. ويتولى موظفو الأمن الحاليون في القطاعات إجراء التحقيقات، علاوة على مهامهم الرئيسية. وثمة حاجة إلى مسك نظام ملفات وحدة التحقيقات الأمنية بصورة سليمة وتعهّد قاعدة بيانات التحقيقات في مواقع القطاعات (جوبا وملكال وواو). وسيضطلع هؤلاء المساعدون أيضا بمهام التحقيق الصغرى كي يتمكن موظفو الأمن الدوليون/الوطنيون من تكريس وقتهم للحالات الأهم والأخطر التي تتطلب خبراتهم.

١٨٢ - وتلزم خدمات مساعدين أمنيين اثنين، (موظف وطني واحد من فئة الخدمات العامة في كل من واو وملكال) لتقديم المساعدة في برامج التدريب الأمني في جميع مقار القطاعات/مواقع الأفرقة. وتوجد في جوبا وحدة للتدريب الأمني تتألف من موظف أمني واحد ولا يوجد أي موظف أمني متفرغ للتدريب في القطاعات. والتدريب نشاط مستمر لا يتوقف بعد التدريب التوجيهي في الخرطوم. وتقدم وحدة التدريب إحاطات أمنية عند الوصول، والتدريب على القيادة الآمنة للمركبات، وتدريب موظفي الأمن على مراقبة الدخول، وغير ذلك كثير من أشكال التدريب المنتظم. وسيشكل مساعد الأمن (التدريب) في القطاعات جزءا من وحدة التدريب وسيقدم التدريب للقطاعات نيابة عن وحدة التدريب الإقليمية، بإشراف موظف التنسيق الأمني الميداني في القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك سيتولى المساعدان الأمنيان جمع بيانات التدريب ومسك السجلات وتحديد احتياجات القطاعات من التدريب في المستقبل. وسيعملان أيضا بصفته جهة اتصال للتدريب في حالة غياب موظف التدريب.

١٨٣ - وتلزم خدمات مساعدين أمنيين اثنين، (التعقب) (موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة) (واحد في كل من واو وملكال) لوحدة التعقب في واو وملكال ورمبيك لتجهيز متطلبات السفر بالنسبة لأفراد البعثة الوافدين والمغادرين، وتعهد استكمال قوائم الموظفين بما يتطابق مع خطة الأمن. وكان من المتوقع أن ينتدب مساعد أمني إضافي (تعقب) للعمل في القطاعات، نظرا لكون النشاط مستغرقا للجهد. ويشمل الدور الذي يقومون به تعهد نظام التصريح الأمني وتعقب الموظفين أثناء سفرهم في الميدان جوا أو برا، ومسك قوائم الموظفين الأساسيين. ولما توسع وجود البعثة ليشمل جميع الولايات العشر، زاد بأضعاف نشاط تعقب الموظفين المسافرين في الميدان. ونتيجة لعبء العمل الثقيل الملقى على عاتق مساعدي الأمن (التعقب) في مقر القطاع الذين يؤديون كافة هذه الوظائف فقد تضررت كفاءتهم التشغيلية. وعلاوة على ذلك، وبسبب النقص في عدد الموظفين، لا يمكن التوصل إلى ترتيبات مرضية في وحدة التعقب لأداء هذه المهام في حال غياب مساعدي الأمن العاملين في القطاعات في إجازة أو بسبب التزامات أخرى خارج مواقع قطاعهم. وعليه، يلزم توافر وظيفة إضافية لمساعد أمني (التعقب) لكل مقر قطاعي في جنوب السودان.

١٨٤ - وعليه، تلزم إضافة عشرة موظفين لشؤون الأمن (من الخدمة الميدانية) لانتدابهم للعمل في مواقع الأفرقة في جنوب السودان. وسيكون دور موظفي الأمن هؤلاء هو إجراء تقييمات المخاطر وتقييمات مواطن ضعف مباني الأمم المتحدة ورصد موظفي الأمم المتحدة وتعقبهم والإشراف على موظفي الأمن المحليين وتقديم المشورة لرئيس المكتب/قائد موقع الفريق فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.

مكتب مدير دعم البعثة

مقر البعثة، الخرطوم

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (١ ف-٤، ٢ ف-٣)
الموظفون الوطنيون: نقصان ٥ وظائف (موظفان وطنيان من الفئة الفنية، و ٣ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)
متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفتين دوليتين

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: نقصان ٩ وظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ ف-٣ و ٥ وظائف من الخدمة الميدانية)
الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ٤٨ وظيفة (٧ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ٤١ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)
متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٢٠ وظيفة دولية

١٨٥ - في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد الموظفين المدنيين بمواقع الأفرقة التسعة عشر والخدمات الإضافية التي ستقدم في كل موقع من المواقع، يُقترح تعيين مساعد إداري (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة) في كل موقع من مواقع الأفرقة لدعم الموظف الإداري الحالي في مجال إدارة فريق الدعم المتعدد التخصصات التابع لشعبة دعم البعثة والإشراف اليومي عليه

١٨٦ - وبصفة عامة، توجد مواقع الأفرقة في مواقع نائية محدودة المرافق والخدمات، وتعاني من ضعف الأمن وروابط الاتصالات. ويشكل هذا عاملاً أساسياً في عدم وجود موظفين مدنيين في مواقع الأفرقة بسبب رفض الموظفين للانتداب هناك.

١٨٧ - وفي بداية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، بلغ متوسط الانتشار الفعلي على مستوى مواقع الأفرقة علاوة على الوحدات العسكرية ٢٤ مراقباً عسكرياً من مراقبي الأمم المتحدة و ١٩ فرداً من شرطة الأمم المتحدة و ٧ موظفين مدنيين وعدد من فرادى المتعاقدين الذين يقدمون خدمات الصيانة. وعلاوة على ذلك، يفد شهرياً ما بين ١٥ و ٢٠ شخصاً في زيارات عابرة أقصاها ٣ أيام.

١٨٨ - والموظف الإداري (من الخدمة الميدانية) في كل موقع هو مدير موقع الفريق المسؤول عن تنسيق الدعم الإداري واللوجستي وتوفير وتعهيد المعدات والمرافق واللوازم

والخدمات من قبيل خدمات المطاعم والتنظيف وإدارة النفايات وتهيئة بيئة عيش وعمل تتسم بالنظافة والسلامة لموظفي البعثة، ويتعاون مع الوحدات العسكرية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالنظافة وحفظ البيئة والأمن وإتاحة المرافق الطبية فضلاً عن استخدام المعدات المملوكة للوحدات في الحالات التي لا توجد فيها معدات مملوكة للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يقيم الموظف الإداري، بالتنسيق مع الموظف الإداري الإقليمي في المكتب دون الإقليمي، الاتصالات ويتولى المفاوضات مع السلطات المحلية فيما يتصل بالمسائل الإدارية واللوجستية المتعلقة بمواقع الأفرقة والعمليات في المناطق المجاورة علاوة على تقديم التقارير.

١٨٩ - وفي العادة، يكون الموظف الإداري مسؤولاً عن تعهد المكاتب وأماكن الإيواء المؤقتة والدائمة لموظفي البعثة على نطاق موقع الفريق، ويتولى التنسيق فيما يخص أية أعمال تشييد أو إصلاح، ويسهر على فرض ضوابط الجرد المناسبة، وينسق أية عملية لإعادة تجديد المخزون من المكتب الفرعي، ويتكفل بتسوية الفواتير في الوقت المناسب، ويكفل الصيانة المنتظمة للمرافق والمعدات والمولدات والمركبات حسب الاقتضاء، وينسق زيارات الموظفين الوافدين من المكاتب الأخرى، ويشرف على الموظفين المدنيين ويمسك سجلات الحضور، ويصدق على طلبات الإجازات والحركة داخل منطقة موقع الفريق وخارجها، ويرصد استخدام الوقود ويقدم تقارير شهرية عنه.

١٩٠ - ويُنحَم الدورات اليومية والأسبوعية التي تسيّرهما شرطة الأمم المتحدة والمراقبون العسكريون إلى جانب التجديد الأسبوعي لمخزون السلع وحصص الإعاشة، والسفر لغرض التدريب والسفر إلى مقر القطاع أو مقر البعثة، تناهز طلبات تحركات الأفراد شهرياً والمطالبات المتعلقة بما يلي أن يجهزها الموظف الإداري ٢٥٠ معاملة.

١٩١ - وبسبب توقع التحاق المزيد من موظفي دعم البعثة لتوفير وصيانة المرافق والخدمات الأساسية والضرورية للنهوض بظروف العمل والعيش في مواقع الأفرقة، سيتحسن مستوى نشر الموظفين ومعدل استبقائهم وسترتفع الروح المعنوية ويزيد إجمالي إنتاجية البعثة. وبتحسن معدلات الشغور، وبفضل تركيز البعثة على الدعم على صعيد الولايات، يتوقع أن يزيد عدد الموظفين الفنيين المنتشرين على نطاق منطقة البعثة دعماً لرصد وتنفيذ الأنشطة المتعلقة باتفاق السلام الشامل، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٩٢ - وتنص دراسة القدرات العسكرية أيضاً على زيادة القوام العسكري على صعيد مواقع الأفرقة مما يتطلب تشييد وحدات إيواء ومرافق إضافية.

١٩٣ - وبناء على ما تم توضيحه في الفقرة ١٨٥ أعلاه، يوصى بانتداب ١٩ مساعد إداري (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) بمعدل موظف واحد لكل موقع فريق لمساعدة

الموظف الإداري في كل منها في مهمة التنسيق التي يضطلع بها، وتقديم الدعم الإداري الكافي والمناسب من حيث التوقيت إلى المكتب. وسيكون في استطاعة المساعدين أيضاً أن يوفرُوا استمرار العمل كمسؤولين بالوكالة في حالة غياب المسؤول الأصيل في إجازة.

١٩٤ - ولتيسير الاتساق في التسلسل الإداري الوظيفي، سينقل تقنيو المركبات/المولدات (١٨ موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة) إلى قسم النقل، وينقل مساعدي إدارة المعسكرات (١٨ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، ١٨ من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة) إلى قسم الخدمات العامة، وينقل تقنيو الكهرباء (١٨ موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة) إلى قسم الهندسة، كل في موقع الفريق المناسب له. ومع أنهم سيستمرون في الخضوع لمساءلة الموظف الإداري في كل موقع، فإن العلاقة الوظيفية ستكون بينهم وبين موظف النقل أو تقني المركبات أو المهندس أو موظف الخدمات العامة المعني في مقر القطاع.

١٩٥ - ولكي يتسنى تقديم الدعم اللوجستي في وقته وبصورة فعالة ولكفالة الاتساق في التسلسل الإداري والوظائف اللوجستية، يُقترح نقل الوظائف الحالية لموظف إداري واحد (من الخدمة الميدانية)، وموظف لوجستيات واحد (من الخدمة الميدانية)، ومساعدان لوجستيان (موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة)، ومقر عملهم بورتسودان، إلى المركز المشترك للعمليات اللوجستية.

١٩٦ - وتمثل قاعدة اللوجستيات في الأبيض المركز الرئيسي لاستقبال وعبور الوحدات العسكرية الوافدة والمتناوبة، كما تُشكل مركز البعثة الرئيسي لتخزين الشحنات وعبورها قبل إرسالها إلى القطاعات برّاً أو جواً أو نهراً إن أمكن. وبالنظر إلى الدور اللوجستي لقاعدة الأبيض والاحتياجات إلى تنسيق الوظائف المتعلقة في معظمها بخدمات الدعم المتكاملة، يُقترح نقل الوظائف الثماني الحالية وهي وظيفة رئيس قاعدة اللوجستيات (١ ف-٥)، ووظيفتان لموظفين لوجستيين (١ ف-٤) ووظيفة واحدة من الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لمساعد لوجستي (من الخدمة الميدانية)، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (من الخدمة الميدانية)، و ٣ وظائف لمساعدين لوجستيين (٣ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) من مكتب مدير دعم البعثة إلى مكتب رئيس خدمات الدعم المتكاملة حيث يكون رئيس قاعدة الأبيض للوجستيات مسؤولاً أمام رئيس خدمات الدعم المتكاملة. وسيسمح ذلك بتحسين التنسيق والرقابة على عمليات الخدمات المتكاملة في القاعدة.

١٩٧ - وأنشئت وحدة التدريب في مكتب مدير دعم البعثة لتكون تابعة لنائب مدير دعم البعثة. وبمكّم تركيز نائب مدير دعم البعثة على المكاتب الإقليمية، فإن عمليات وحدة التدريب التي تشمل ٢٢ موظفاً (١ ف-٤ و ٤ و ٤ خدمة ميدانية، و ٩ موظفين وطنيين من

الفئة الفنية، و ٤ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) ستنقل إلى الخدمات الإدارية وتكون تابعة لمكتب رئيس خدمات الدعم الإدارية لكفالة الإشراف على تقديم الخدمات والارتقاء به.

خدمات الدعم الإداري

وحدة التدريب

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة ٥ وظائف (١ ف-٤، و ٤ خدمة ميدانية)
الموظفون الوطنيون: زيادة ١٣ وظيفة (٩ موظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ٤ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)
متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٤ وظائف دولية

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (ف-٣)
الموظفون الوطنيون: زيادة ٨ وظائف (٧ موظفين وطنيين من الفئة الفنية وموظف وطني من فئة الخدمات العامة)
متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين دوليتين.

١٩٨ - تضم وحدة التدريب ٢٢ وظيفة (١٠ وظائف في الخرطوم و ١٢ وظيفة (في الميدان)) ستنقل إلى الخدمات الإدارية وتكون تابعة لمكتب رئيس الخدمات الإدارية لكفالة الإشراف على تقديم الخدمات والارتقاء به.

مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة

مقر البعثة - الخرطوم

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين (واحدة دولية وواحدة وطنية)
١٩٩ - مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة بالبعثة مسؤول عن تقديم الدعم الإداري اللازم لمتطوعي الأمم المتحدة بما في ذلك الاستقدام وإصدار العقود وتجهيز استحقاقات الموظفين ومسك السجلات وتجهيز المستحقات المالية والمساعدة في الحصول على التأشيرات والإيواء ورصد ظروف العمل والعيش.

٢٠٠ - وقبل الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، كان مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة يُدار عن طريق الإعارة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة الشاغرة، ولم يكن ذلك أسلوباً فعالاً لإدارة المكتب لا سيما عندما تطلب الأقسام الاستقدام على حساب وظائف متطوعي الأمم المتحدة. وفي الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تمت الموافقة علىوظيفتين لمتطوعين دوليين من متطوعي الأمم المتحدة لإدارة مكتب الدعم بمساعدة موظف وطني واحد. وفي الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، يُتوقع استقدام مجموعة إضافية قوامها ٦٨ من متطوعي الأمم المتحدة للعمل في قطاعات منها برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٠١ - ومع توقع استقدام المجموعة الإضافية البالغ عددها ٦٨ من متطوعي الأمم المتحدة، سيبلغ إجمالي عدد متطوعي الأمم المتحدة ٤٢١ متطوعاً وتحتاج البعثة إلى متطوعي دولي إضافي واحد من متطوعي الأمم المتحدة ومتطوع وطني إضافي واحد من متطوعي الأمم المتحدة كيما تتمكن من تقديم مستوى مقبول من الدعم الإداري والبرنامجي لمتطوعي الأمم المتحدة المنتشرين على نطاق منطقة البعثة. وسيكون في استطاعة متطوع الأمم المتحدة الوطني أن يقدم الدعم اللغوي.

قسم الموارد البشرية

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (١ ف-٣ و ١ خدمة ميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف (موظف وطني من الفئة الفنية، وموظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين دوليتين

٢٠٢ - يُتوقع خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ أن يستقدم ما يزيد على ٦٠٠ موظف جديد، بمن فيهم الموظفون العاملون في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دون احتساب عدد الموظفين الإضافيين المخصصين لدعم الانتخابات.

٢٠٣ - وقسم الموارد البشرية بالبعثة مفوض بكامل السلطة لاستقدام الموظفين الدوليين (حتى مستوى مد-١) والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وسيكون بالتالي مسؤولاً عن تقديم خدمات الموارد البشرية للعدد المشار إليه أعلاه من الموظفين الإضافيين، بما في ذلك ما يتعلق بالاستقدام والإجازة والمداومة والسفر وإجراءات الالتحاق بالعمل.

٢٠٤ - وتعاني البعثة حالياً من عدم قبول المرشحين لعروض التوظيف لديها بمعدل ٥٠ في المائة، ومن نسبة دوران للموظفين تصل إلى ١٠٠ في المائة، حيث يقابل عدد الموظفين

المستقدمين عدداً مماثلاً من الموظفين المغادرين مما يجعل موظفي الموارد البشرية الحاليين يعملون بكامل طاقتهم باستمرار وغير قادرين على تلبية الاحتياجات الإضافية في مجال استخدام الموظفين. وعليه، فثمة احتياج إلى ١٠ وظائف إضافية لكفالة استمرار الخدمة بنفس الدرجة من الجودة والكفاءة. وسيُنقل إلى الخرطوم موظفان من موظفي الموارد البشرية (١ ف-٣، و ١ من الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية) ومساعد واحد للموارد البشرية (الخدمة الميدانية) معنيون باستخدام الموظفين الدوليين الإضافيين وإدارة استحقاقات أولئك الموظفين، و ٤ مساعدين للموارد البشرية (٢ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، و ٢ من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة)، معنيون بالدعوة والاستقدام وإدارة استحقاقات الموظفين الوطنيين الإضافيين. وسيُنقل أيضاً إلى جوبا موظف واحد للموارد البشرية (موظف وطني من الفئة الفنية) ومساعداً للموارد البشرية (الخدمة الميدانية)، على نحو ما يرد توضيحه مباشرة أدناه.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (٢ من موظفي الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (موظف وطني واحد من الفئة الفنية)

٢٠٥ - سيقدم موظف الموارد البشرية (موظف وطني من الفئة الفنية)، ومساعد الموارد البشرية (الخدمة الميدانية) خدمات المشورة والدعم للمديرين والعاملين فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالموارد البشرية، وينسقون لتوفير احتياجات المكاتب العميلة طيلة عملية الاستقدام. ويُسدون المشورة أيضاً بشأن الاستثناءات من السياسات العامة والأنظمة والقواعد، ويتولون إدارة المرتبات والمزايا المتصلة بها ويقدمون المشورة بشأنها، فضلاً عن تقديم المشورة بشأن التطوير الوظيفي، وتقديم المشورة للموظفين وتوجيههم فيما يتعلق بالحقوق والمسؤوليات ومدونة قواعد السلوك والصعوبات المتصلة بالعمل وبالاستحقاقات.

٢٠٦ - وسيتولون أيضاً الإشراف على عمل مساعدي الموارد البشرية في مجال أداء كافة المعاملات الإدارية بما في ذلك إعداد استمارات الإجراءات الوظيفية وتعهد جداول الملاك الوظيفي وتجهيز العقود.

قسم الشؤون المالية

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (موظف وطني من فئة الخدمات العامة)

٢٠٧ - يُطلب توفير موظفين إضافيين للشؤون المالية أحدهما موظف واحد من الخدمة الميدانية والآخر موظف وطني واحد من فئة الخدمات العامة لتأمين الإشراف وأداء وظائف الرقابة الداخلية المتصلة بمناولة المدفوعات النقدية للمقاتلين السابقين في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي سيجري تنفيذها في مواقع التسريح.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ٥ وظائف (٥ وظائف من الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٥ وظائف (٥ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)

٢٠٨ - في شمال السودان، ستسد المدفوعات عن طريق إصدار شيكات مصرفية. وسيتم الحصول من المصرف على شيكات بأرقام تسلسلية مرتبة سلفاً ويقوم مساعدو الشؤون المالية بالتحقق من عدد الشيكات وتسجيل العدد الإجمالي للشيكات الصادرة يومياً والتوقيع على انتهائها. وسيقوم مساعدو الشؤون المالية أيضاً بعمليات التسوية اليومية للحسابات المصرفية في ثلاثة من مراكز التسريح في الشمال.

٢٠٩ - وفي جنوب السودان، سيتعين أن يقوم أمناء الصندوق بحساب وتسجيل النقدية الكبيرة في المواقع قبل صرف الأموال. وسيلزم القيام يومياً بحساب النقدية وتسويتها لكفالة التسوية الصحيحة مع حساب ومصروفات البعثة من النقدية لمطابقتها مع جدول مدفوعات برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيصرف أمناء الصندوق النقد على أساس قائمة تزودهم بها وحدة التحقق التابعة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ويضمنون توقيع كل مستفيد على مدفوعات بدل الإقامة أثناء السفر والإقرار باستلامها. وسيتم الاحتفاظ برصيد جار بواسطة حساب يومي للنقدية في آخر الدوام اليومي.

٢١٠ - وعليه، تقترح البعثة تعيين ١٠ مساعدين للشؤون المالية (٥ من الخدمة الميدانية، و ٥ من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة) لدعم أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث ينتدب اثنان من مساعدي الشؤون المالية (١ خدمة ميدانية، و ١ من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة) للعمل في كل واحد من مواقع التسريح.

قسم الخدمات الطبية

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة دولية واحدة

٢١١ - تتلقى البعثة ما يزيد على ٢٠ شحنة كبيرة من المنتجات الصيدلانية كل سنة بوزن يتراوح متوسطه بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ كيلوغرام للشحنة الواحدة. وتلك الشحنات علاوة على عشرات الشحنات الصغيرة التي يتم استلامها فرادى من مختلف البائعين. وتخزن في ٥ مرافق مكيفة الهواء في مقر البعثة قبل توزيعها إما على مستوصف الأمم المتحدة بالخرطوم أو على المستوصفات الثمانية من المستوى الأول في عموم منطقة البعثة.

٢١٢ - وتنطوي مهمة إدارة مخزون الأدوية على الإشراف على استلام السلع والتخليص الجمركي وإعداد الشحنات لمختلف المستوصفات بالقطاعات ومسك السجلات وإصدار شهادات الدخول والخروج، فضلاً عن المساعدة في الأعمال اليدوية لتحميل الشحنات وتفريغها. وكان الصيدلاني يضطلع إلى حد الآن بهذه المهمة علاوة على مهامه الاعتيادية وبمساعدة فرادى المتعاقدين بين الفينة والأخرى، إن وجدوا.

٢١٣ - وثمة حاجة إلى خدمات مساعد صيدلاني متفرغ (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) كي يتسنى أداء المهام المشار إليها أعلاه بصورة فعالة وكفالة توزيع اللوازم الطبية على المستوصفات من المستوى الأول الواقعة في عموم منطقة البعثة في الوقت المناسب. ويلزم لشاغل هذه الوظيفة أن تكون لديه بعض الدراية بالصيدلة لكفالة تخزين الأدوية وتغليفها على النحو المناسب.

٢١٤ - وفي إطار خطط البعثة للتأهب في حالة وقوع أعداد كبيرة من الإصابات، يجب استمرار توافر الممرضين المؤهلين والمهرة. وبالإضافة إلى مهام التمريض الموكلة إلى الممرضين، فإنهم يعملون أيضاً كجهة تنسيق في مجال تحصين الموظفين، وعمليات تفتيش مطابخ معسكر البعثة ونظافتها، وإجراء الفحوص الطبية للمرشحين الوطنيين قبل التحاقهم بالعمل.

٢١٥ - وعليه، تُقترح إضافة وظيفة لمرض واحد (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) تكون لديه خبرة وتجربة على الصعيد الدولي من أجل دعم وتدريب موظفي التمريض المحليين في هذه المستوصفات فضلاً عن تقديم الدعم والإسناد في حالة غياب الممرضين الحاليين ذوي التدريب الدولي بسبب إجازات العمل أو إجازات الاستجمام العرضية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يحسن من تأهب المستوصفات لمواجهة حالات الطوارئ.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (من الخدمة الميدانية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين دوليتين

٢١٦ - يعمل مستوصف المستوى الأول في جوبا كمركز لوجستي للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين في الجنوب.

٢١٧ - وقد شهد المستوصف زيادة في حالات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، وزيادة في الأمراض والإصابات المدارية مثل الملاريا والإسهال والتهاب السحايا والكوليرا والتهابات الجهاز التنفسي إضافة إلى لدغ العقارب والنعاين. وإجمالاً، فقد تلقى مستوصف جوبا ما يناهز ٤٠٦٠ مريضاً في الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠٠٨ ونهاية آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٢١٨ - وفي الوقت الراهن، لا يوجد أي صيدلاني في جوبا. وموظفو التمريض هم المسؤولون عن الصيدلة وتوزيع الأدوية بما في ذلك تغذية المخزون وإدارة اللوازم الطبية. ونظراً للارتفاع الكبير في عدد المرضى، فليس باستطاعة موظفي التمريض أن يستمروا في أداء الوظائف الصيدلانية وإدارتها.

٢١٩ - وتحتاج البعثة إلى مساعد صيدلاني (الخدمة الميدانية) في جوبا متفرغ لتوزيع الأدوية وإدارة الإمدادات من العقاقير بما في ذلك جرد مخزون العقاقير والتحقق من تواريخ انتهاء الصلاحية وتقديم طلبيات تجديد المخزون. وسيتولى مساعد الصيدلاني أيضاً إدارة التخزين المناسب للوالمريض وتوزيعها من جوبا إلى مواقع الأفرقة إضافة إلى قطاعين آخرين في الجنوب.

٢٢٠ - ومعظم المرضى في البلاد تلقوا تدريبهم في المستشفيات المحلية بعد إكمال الدراسات الثانوية ولديهم شهادات تمرير، لكنهم يفتقرون إلى المهارات الفنية في التمريض التي تمثل شرطاً أساسياً من متطلبات عمليات التمريض في مستوصفات البعثة.

٢٢١ - وتملك البعثة حالياً ٩ مستوصفات من المستوى الأول يضم كل منها ممرضاً دولياً واحداً (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين). وفي إطار خطط البعثة للتأهب في حالة وقوع أعداد كبيرة من الإصابات، يجب استمرار توافر الممرضين المؤهلين والمهرة. وبما أن دورة إجازات الاستجمام العرضية قد أصبحت مرة كل ستة أسابيع، فمن الجوهرى توافر موظفين مؤهلين في المتناول.

٢٢٢ - وبالإضافة إلى مهام رعاية المرضى، يعمل المرضون أيضاً كجهة تنسيق في مجال تحيين الموظفين، وعمليات تفتيش مطابخ معسكر البعثة ونظافتها، وإجراء الفحوص الطبية للمرشحين الوطنيين قبل التحاقهم بالعمل.

٢٢٣ - وعليه، تُقترح إضافة ثلاث وظائف لمرضين (متطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين في كل من رمبيك وأبيي، ومتطوع واحد من فئة الخدمة الميدانية في جوبا) لديهم خبرة دولية وتجربة من أحل دعم وتدريب موظفي التمريض المحليين في هذه المستوصفات فضلاً عن تقديم الدعم والإسناد في حالة غياب المرضين الحاليين ذوي التدريب الدولي بسبب إجازات العمل أو إجازات الاستجمام العرضية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يحسن من تأهب المستوصفات لمواجهة حالات الطوارئ.

وحدة تقديم المشورة للموظفين

المكاتب الميدانية

الموظفون الوطنيون: زيادة ٨ وظائف (موظفان وطنيان من الفئة الفنية، و ٦ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)

٢٢٤ - تعمل وحدة تقديم المشورة للموظفين حالياً بملاك وظيفي إجمالي قدره ١٨ موظفاً، ٨ منهم في الخرطوم، و ١٠ في جوبا. وبما أن البعثة تنتشر على مدى ٢٩ موقعاً، ويبلغ إجمالي موظفيها المدنيين في الميدان زهاء ٦٠٠ ٣ موظف موزعين على امتداد منطقة البعثة، فإن نسبة المستشارين إلى الموظفين تقارب ١ إلى ٢٠٠ وهي نسبة منخفضة جداً.

٢٢٥ - وبالإضافة إلى تقديم المشورة للموظفين، فإن الوحدة مسؤولة عن استمرار إتاحة سبل الرفاه وتعهدتها مثل مركز للياقة البدنية ومكتبة فضلاً عن تنظيم أنشطة ترفيهية.

٢٢٦ - ويوجد حالياً مستشار واحد من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين في كل واحد من القطاعات الخمسة (باستثناء جوبا)، ومستشار إقليمي واحد (ف-٣) في الجنوب، مقرر عمله في جوبا. وتغطي خدمات المستشارين مقار القطاعات ومواقع الأفرقة. وبما أن الجلسات السريرية تتم في شكل مقابلات وجهاً لوجه، فإن العملية مستغرقة للوقت وبالتالي لا يستطيع المستشارون تخصيص ما يكفي من الوقت لزيارة مواقع الأفرقة وأداء المهام الإدارية في الوقت نفسه.

٢٢٧ - ولهذا الغرض، تقترح البعثة وظيفتين إضافيتين لمستشارين للموظفين (موظفان وطنيان من الفئة الفنية) يكون مقرهما جوبا والأبيض. ويقدم مستشارو الموظفين خدمات المشورة السرية ويجرون جلسات مع أفراد الأمم المتحدة لاستخلاص المعلومات في حالات

الصددمات، عند الطلب أو بعد الإشعار بوقوع حادث خطير. وسيتولى موظف الرفاه الإقليمي تنسيق أعمال لجان الرفاه في القطاعات ومواقع الأفرقة وإسداء المشورة إليها بشأن فرص الترفيه وأنشطته. ومن المقرر أن يزور كل واحد من مستشاري الموظفين، بالتنسيق مع موظف الرفاه الإقليمي، مختلف مواقع الأفرقة أسبوعياً لتنفيذ برامج للرفاه والاستجمام.

٢٢٨ - وإضافة إلى ذلك، يُطلب توفير ٦ مساعدين إداريين (موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة) لأداء المهام الإدارية واللوجستية ومهام شؤون الموظفين من قبيل تعهد قاعدة البيانات الخاصة بالمشورة، وتنظيم الاجتماعات والمناسبات، ورصد مرافق الترفيه في القطاعات الخمسة مما يساهم في تفرغ مستشاري الموظفين لتخصيص مزيد من الوقت لتقديم الخدمات السريرية وإجراء جلسات المشورة. ويُقترح أن يكون مقر المساعد السادس في الأبيّض.

قسم الخدمات العامة

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة (من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٤ وظائف (من فئة الخدمة العامة الوطنية)

٢٢٩ - تتولى وحدة إدارة المرافق مسؤولية صيانة جميع مواقع البعثة والحفاظة عليها. وتشرف على توفير خدمات التنظيف داخل المباني وخارجها، وخدمات المطاعم وغسل الملابس والتطهير ومكافحة الآفات وبعض خدمات معالجة النفايات. وفي الوقت الراهن، تعتبر الخرطوم الوحيدة، ومعها جوبا والأبيّض إلى حد ما، التي تستفيد من خدمات تعاقدية، في حين تتلقى المواقع المتبقية خدمات محدودة. ويتوقع أن يتم في عام ٢٠٠٩ إبرام عقود خارجية بشأن معظم الخدمات بحيث تصبح متاحة في جميع المواقع. وستظل مراقبة عقود الخدمات وإدارتها مسألة بالغة الأهمية من أجل كفالة حسن أداء المتعاقد.

٢٣٠ - ويرأس وحدة إدارة المرافق رئيس الوحدة (ف-٣). وتشمل مجتمعات البعثة وحدات مكتبية وسكنية يشغلها في المتوسط ما بين ٥٠ و ٤٠٠ من الموظفين ويديرها مساعدان لشؤون إدارة المعسكرات (١ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين و ١ من فئة الخدمات العامة الوطنية).

٢٣١ - وتعتبر إدارة هذه المواقع مهمة معقدة بسبب حجم منطقة البعثة وبعدها عن المواقع والنقص في القدرات الوطنية والافتقار إلى الهياكل الأساسية والخدمات القريبة. وتنطوي إدارة هذه المواقع أيضاً على إدارة عقود بعدة ملايين من الدولارات تغطي منطقة البعثة.

٢٣٢ - وفي بعثة معقدة من قبيل بعثة الأمم المتحدة في السودان، حيث يلزم توفير الإيواء في مواقع الأفرقة لأكثر من ٢٠٠٠ من الموظفين المدنيين ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة، يُقترح رفع رتبة وظيفة رئيس وحدة إدارة المرافق إلى الرتبة ف-٤ تمشياً مع الطابع المعقد للمهمة.

٢٣٣ - ومقابل ترفيع وظيفة رئيس الوحدة، تقترح البعثة تزييل رتبة وظيفة موظف شؤون مجلس التحقيق من رتبها الحالية ف-٤ إلى الرتبة ف-٣. ذلك أن التوجيه المتعلق بالسياسة العامة وإجراءات التشغيل الموحدة الجديدة للمجلس، التي دخلت حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أغنيا عن الحاجة إلى عقد اجتماعات لمجلس التحقيق فيما يتعلق بالأنواع التالية من القضايا: (أ) قضايا السلوك والانضباط و (ب) قضايا الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي و (ج) خسارة أصول الأمم المتحدة بقيمة تقل عن ٢٥ ٠٠٠ دولار وإلحاق ضرر بمركبات طرف ثالث بقيمة تقل عن ٥ ٠٠٠ دولار و (د) الوفاة بأسباب طبيعية و (و) الإصابات البسيطة والحوادث البسيطة التي تقع ضمن اختصاص وحدة المطالبات.

٢٣٤ - وتنص السياسة الجديدة على توحيد نوع القضايا التي تستدعي تدخل مجلس التحقيق، مما خفض عدد القضايا التي يتعين على وحدة مجلس التحقيق معالجتها. كما عملت وحدة مجلس التحقيق التابعة للبعثة على خفض حجم المتأخرات من القضايا القديمة عن طريق تقارير رئيس البعثة، بحيث أصبح بإمكان الوحدة أن تركز على حوادث أحدث عهداً. وبالتالي، يُقترح إسناد مهام موظف شؤون مجلس التحقيق باطمئنان إلى وظيفة برتبة ف-٣ مع خضوع شاغلها لإشراف رئيس أمانة المجالس واللجان ذي الرتبة ف-٤.

٢٣٥ - وتشكل الوثائق التي تقوم البعثة بإعدادها واستخدامها مورداً قيماً من موارد المنظمة لأنها تمثل دليلاً على المعاملات التجارية للبعثة وهيكلها التنظيمي وقراراتها وسياساتها وإجراءاتها. وهي تشكل وثائق رسمية للأمم المتحدة وتخضع لمقتضيات قسم إدارة محفوظات وسجلات مقر الأمم المتحدة.

٢٣٦ - وتتولى وحدة إدارة السجلات والمحفوظات مسؤولية وضع السياسات والإجراءات التي تنظم الوصول إلى محفوظات البعثة وإيداعها. ووفقاً لمقتضيات قسم إدارة المحفوظات والسجلات، تتحمل البعثة مسؤولية حفظ السجلات وصيانتها في صيغة إلكترونية عن طريق المسح الضوئي للوثائق ثم إدخالها في قاعدة بيانات EASY.

٢٣٧ - ولا يتوفر لدى البعثة حالياً أي نظام إلكتروني لحفظ السجلات معتمد من قبل مقر الأمم المتحدة. وتستخدم البعثة حالياً نظام EASY كتندير مؤقت يقتصر فقط على السجلات

الخاملة ولا يشكل منهاجا تواصليا متطورا لإدارة قاعدة البيانات. وقد نُفذ فقط في مكاتب شعبة دعم البعثة ويتم إعداد ما بين ١٥٠ و ٤٠٠ وثيقة في اليوم. وسيزيد عبء العمل إلى أكثر من الضعف مع بدء تشغيل أي نظام جديد يغطي المكاتب الفنية أيضا. وبالنظر لتنامي البعثة، يلزم تعيين مساعد متفرغ لإدارة المعلومات (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) ليستوعب الطلب المتزايد على إدارة النظام المركزي لحفظ الملفات ورقيا وإلكترونيا.

٢٣٨ - وسيشمل كل موقع تسريح مرافق مكتبية ومرافق تخزين ومرافق لإيواء المقاتلين السابقين مع توفير الصرف الصحي داخل المباني وخارجها، والتنظيف وجمع القمامة.

٢٣٩ - ودعما لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يُقترح إنشاء وظيفة موظف إدارة المرافق (من فئة الخدمة الميدانية) بوصفه مدير المعسكر، ووظيفة مساعد لشؤون إدارة المرافق (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من أجل توفير الدعم في أحد مواقع التسريح في الشمال.

٢٤٠ - علاوة على ذلك، يُقترح إنشاء وظيفتين لمساعدين لغويين (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في موقع التسريح من أجل المساعدة في الترجمة التحريرية والشفوية باللغة المحلية لفائدة المقاتلين السابقين طيلة عملية التسريح.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ٦ وظائف (من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣٣ وظيفة (من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ١٨ وظيفة دولية

٢٤١ - بالنظر إلى زيادة عدد الموظفين الموفدين إلى الجنوب في السنتين الأخيرتين على إثر ارتفاع معدل شغل الوظائف، أصبح من الضروري تقديم الدعم الفني إلى أنشطة البريد والحقيبة في مقر قطاع الجنوب ومواقع الأفرقة.

٢٤٢ - وتشمل أنشطة البريد والحقيبة تجهيز البريد الوارد والصادر، بما في ذلك جمع الأكياس أسبوعيا من جميع القطاعات ومواقع الأفرقة ثم توزيعها مباشرة على مواقع الأفرقة في القطاع الأول، (في المتوسط ٦٢٠ حقيبة واردة و ٧٥ حقيبة صادرة)، إضافة إلى خدمات البريد اليومي ومهام مكتب البريد المحلي. ويوزع البريد على جميع المكاتب في مجمع القطاع الأول وعلى سبع وكالات تابعة للأمم المتحدة في جوبا.

٢٤٣ - وبالتالي، يقترح إنشاء وظيفة مساعد لشؤون البريد (من فئة الخدمة الميدانية) ليعمل كمشرف على البريد والحقيبة في جوبا من أجل كفاءة تجهيز حقائب البريد الواردة والصادرة في الوقت المناسب، وإدارة التسجيل وحفظ السجلات في مكتب البريد وتوفير الدعم اللازم، وخاصة فيما يتعلق باستنساخ الوثائق والانتخابات المقبلة في الجنوب.

٢٤٤ - وفي الوقت الراهن، يقوم موظف الخدمات العامة (الذي يتعين إعادة تصنيف وظيفته كموظف إدارة المرافق) بالإشراف على مكتب البريد والحقيبة على أساس مخصص، بالإضافة إلى المهام اليومية التي تشمل الإشراف على مساعدي الخدمات العامة في مواقع الأفرقة. بيد أن هناك حاجة إلى موظف متفرغ يشرف على مهمة البريد والحقيبة وأيضا على مساعدي الإنتاج الثلاثة (من فئة الخدمات العامة الوطنية) الذين يضطلعون بطباعة الوثائق واستنساخها. وستتيح هذه الوظيفة الإشراف اللازم والدعم الفني وضمان إنجاز العمليات للموظفين الوطنيين في مزارق قيادة القطاعات ومواقع الأفرقة.

٢٤٥ - وأقرت ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إنشاء وظيفة مساعد لشؤون إدارة المعسكرات (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) في كل موقع من مواقع الأفرقة بالإضافة إلى مساعد شؤون إدارة المعسكرات الحالي الوطني (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، وهي وظيفة تخضع لإشراف موظف الشؤون الإدارية ضمن مكتب مدير دعم البعثة.

٢٤٦ - وسعيا إلى تحقيق الاتساق في التسلسل الإداري الوظيفي، يتعين نقل مساعدي شؤون إدارة المعسكرات البالغ عددهم ٣٦ مساعدا (١٨ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين و ١٨ من فئة الخدمات العامة الوطنية) من مكتب مدير دعم البعثة إلى قسم الخدمات العامة، كل في موقع الفريق التابع له، كجزء من وحدة إدارة المؤتمرات والمرافق، مع إخضاعهم إداريا لإشراف مساعدي شؤون إدارة المعسكرات (من فئة الخدمة الميدانية) في مقر القطاع ذي الصلة، باستثناء جوبا حيث يكون الخضوع الإداري لإشراف موظف الخدمات العامة (من فئة الخدمة الميدانية).

٢٤٧ - ودعما لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يُقترح إنشاء ٥ وظائف لموظفي إدارة المرافق (من فئة الخدمة الميدانية) ليكونوا بمثابة مديري المعسكرات و ٥ مساعدين لشؤون إدارة المرافق (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من أجل توفير الدعم لكل موقع من مواقع التسريح الخمسة في الميدان.

٢٤٨ - وعلاوة على ذلك، يُقترح إنشاء وظيفتين لمساعدين لغويين (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في كل موقع من مواقع التسريح الخمسة من أجل تقديم المساعدة في الترجمة التحريرية والشفوية باللغة المحلية، لفائدة المقاتلين السابقين طيلة عملية التسريح.

خدمات الدعم المتكاملة

مكتب رئيس خدمات الدعم المتكاملة

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة (من الرتبة ف-٤)

٢٤٩ - تتولى خدمات الدعم المتكاملة تخطيط وتنسيق وتنفيذ الدعم التقني واللوجستي المقدم إلى موارد البعثة الفنية والعسكرية وشرطتها المدنية، بما في ذلك تخطيط الدعم اللوجستي المدني والعسكري المتكامل، كما تنفذ المشاريع الهندسية وصيانة المباني؛ وتدير العمليات الجوية وعمليات النقل وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتوفير اللوازم العامة، ونقل المعدات والسلع والإمدادات في جميع أنحاء منطقة البعثة.

٢٥٠ - وخدمات الدعم المتكاملة مسؤولة أيضا عن إدارة مذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بوصول المعدات المملوكة للوحدات والتحقق منها بصورة دورية وتحقيق الاكتفاء الذاتي للوحدات. ورئيس خدمات الدعم المتكاملة مسؤول أيضا عن تقديم الخدمات من خلال الأقسام المعنية، في قاعدة اللوجستيات والمكاتب الإقليمية والمكاتب الفرعية في منطقة البعثة.

٢٥١ - ويرأس خدمات الدعم المتكاملة رئيس خدمات الدعم المتكاملة (بعد نقل الوظائف إلى مركز العمليات اللوجستية المشتركة) ويرتبط به مباشرة مكتب يتألف من نائب لشؤون خدمات الدعم المتكاملة وموظف لوجستيات (ف-٤) ومساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعد للأعمال المكتبية (من فئة الخدمات العامة الوطنية) وسائقين (من فئة الخدمات العامة الوطنية). وتقترح البعثة إعادة تصنيف وظيفة موظف اللوجستيات (ف-٤) في جوبا إلى موظف إداري يكون مقره في الخرطوم حتى ينعكس بشكل أفضل الدور الإداري واللوجستي اللازم في إدارة وتنسيق برامج عمل أقسام خدمات الدعم المتكاملة في كافة أنحاء البعثة. ويضطلع بهذه المهمة حتى الآن موظف اللوجستيات وهي ذات طابع مستمر.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف (١ ف-٥ و ٢ من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ١١ وظيفة (من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٢٥٢ - كانت المهام اللوجستية لدى إنشاء البعثة منطوية إما بمكتب مدير دعم البعثة أو بمكتب رئيس خدمات الدعم المتكاملة من أجل التخطيط لمهام خدمات الدعم المتكاملة في الميدان ومراقبتها. وسعيًا لكفالة الاتساق في التسلسل الإداري وتحسين التنسيق، يُقترح نقل وظائف لوجستية في إطار مكتب رئيس خدمات الدعم المتكاملة تشمل موظف لوجستيات واحد (من فئة الخدمة الميدانية) في الدمازين و ١٤ وظيفة لمساعد لوجستيات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى المركز المشترك للعمليات اللوجستية بغية استيعاب جميع موظفي اللوجستيات بشكل صحيح.

٢٥٣ - ويقترح أيضًا نقل ثماني وظائف تشمل رئيس قاعدة اللوجستيات (١ ف-٥)، وموظفين للوجستيات (١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمة الميدانية)، و ٤ مساعدين للوجستيات (١ من فئة الخدمة الميدانية و ٣ من فئة الخدمات العامة الوطنية)، ومساعد إداري (١ من فئة الخدمة الميدانية)، من مقرها في الأبيض، ضمن مكتب مدير دعم البعثة إلى مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل من أجل كفالة تحسين إدارة وتنسيق العمليات.

٢٥٤ - وقد استعرضت البعثة الهياكل الوظيفية القائمة وتقتترح إلغاء وظيفة موظف اللوجستيات (ف-٤) من أجل استيعاب الحاجة الإضافية لموظف إداري (ف-٤)، في مقر البعثة في الخرطوم.

قسم إدارة الممتلكات

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة (من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة (من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٢٥٥ - دعماً للأنشطة المقبلة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يقترح إنشاء وظيفتي مدير مخازن من فئة الخدمة الميدانية ومساعد لشؤون المخازن من فئة الخدمات العامة الوطنية للمساعدة في تخزين وإصدار طرود السلع غير الغذائية في أحد مواقع التسريح في الشمال.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ٨ وظائف (من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٩ وظيفة (من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين دوليتين

٢٥٦ - سعياً إلى كفالة بيع ممتلكات الأمم المتحدة أو التصرف فيها بشكل سليم عند انتهاء مدة صلاحيتها على نحو يتفادى التلوث بأنواعه، توجد حالياً في قسم إدارة الممتلكات وحدة للتصرف في الممتلكات أنشئت في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويرأس هذه الوحدة كبير موظفي شؤون التصرف في الممتلكات (ف-٣) يدعمه مدير أصول التصرف في الممتلكات (من فئة الخدمة الميدانية) وعاملان اثنان لتخزين النفايات (من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٢٥٧ - وبحلول ٢٠٠٩/٢٠١٠، تدخل البعثة عامها الخامس منذ بدء تشغيلها، وبالتالي، فإن الأغلبية الكبرى من إمداداتها ومعداتنا وباقي ممتلكات الأمم المتحدة المقدمة إليها في السنتين الأوليين ستصبح زائدة عن الحاجة أو غير صالحة للخدمة. وعلى سبيل المثال، سيلزم خلال هذه الفترة شطب أكثر من ٤٠ في المائة من حواسيب البعثة.

٢٥٨ - وفي نفس الوقت، تولد عمليات البعثة نفايات خطيرة، من قبيل إطارات العجلات المستعملة وعبوات الأحبار والبطاريات ومواد البناء، تستلزم التصرف فيها بشكل سليم من أجل التقليل إلى أدنى حد من أثرها على البيئة وكفالة عدم إلحاق ضرر بصحة الإنسان.

٢٥٩ - وتضم البعثة حالياً أكثر من ٨ ٥٠٠ فرد من أفراد القوات وأكثر من ٣ ٥٠٠ موظف مدني منتشرين في كافة أرجاء منطقة البعثة في ٢٨ موقعا تربطها طرق رديئة، ومن واجبها التصرف بمسؤولية تجاه بيئة البلد المضيف. ويشمل ذلك التصرف في نفاياتها الخطرة بشكل سليم.

٢٦٠ - وسعياً إلى إبقاء تكاليف عمليات التصرف في النفايات عند أدنى حد ممكن وكفالة توافر القدرة الكافية للتخلص من المعدات في الوقت المناسب، تقترح البعثة تعزيز الوحدة القائمة للتصرف في الممتلكات وإنشاء ساحة ثانية رئيسية في الجنوب (جوبا) للتصرف في الممتلكات وبيعها، إضافة إلى الساحة الحالية الموجودة في الشمال (الأبيض). وسيتألف كل مركز من ساحة للبيع وساحة لمعالجة النفايات الخطرة. وسيساهم وجود المركزين في خفض تكلفة نقل المواد التي يتعين التصرف فيها.

٢٦١ - وسيؤسس الوحدة كبير الموظفين الحالي لشؤون التصرف في الممتلكات، الذي سيكون مقر عمله في الأبيض، وسيدعمه مساعد لشؤون التصرف في الممتلكات (من فئة

الخدمة الميدانية) من أجل الإشراف على أعمال التصرف في الممتلكات في الجنوب وتنسيقها، بما في ذلك إدارة النفايات الخطرة وكذلك الإشراف على بيع المعدات.

٢٦٢ - وستحتاج الوحدة إلى مساعد إضافي لشؤون التصرف في الممتلكات (ساحة المبيعات) (٢ من فئة الخدمة الميدانية) لكل موقع من أجل مراقبة وتنسيق عمليات التصرف في الممتلكات وبيعها، فضلا عن إعداد الصكوك التعاقدية للتصرف في النفايات الخطيرة وتلقي تلك المواد من مرفق النفايات الخطيرة لأغراض التصرف فيها عن طريق البيع. وستُستند إليهما أيضا مسؤوليات الإشراف المالي والتعاقدية، فضلا عن الرقابة الإشرافية العامة داخل ساحة التصرف في الممتلكات، وهي مهمة تتطلب قدرا من الخبرة. وفي حين يقوم قسم الخدمات العامة باستعادة مواد النفايات الخطرة من مواقع الأفرقة، من قبيل البطاريات وعلب الزيت وإطارات المركبات، ثم جمعها لأغراض التخلص منها، يضطلع قسم إدارة الممتلكات بالمسؤولية عن مواقع الدفن الفعلي للنفايات الخطرة والصلبة وعمليات البيع والشطب.

٢٦٣ - وثمة حاجة أيضا إلى مساعد لشؤون التصرف في الممتلكات (النفايات الخطرة) في الموقعين كليهما (٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية). وستشمل مسؤولياتهما الإشراف على تنسيق العمليات في الموقع الذي ترد إليه النفايات الصلبة الخطرة والأصناف والسلع المشطوبة التي تشكل تهديدا للأشخاص والبيئة، بغرض التصرف فيها.

٢٦٤ - ويلزم أيضا إنشاء اثني عشرة وظيفة لمساعدتي شؤون التصرف في الممتلكات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) وسيتم توزيعها بين مرافق الشمال والجنوب. وستُستند إلى شاغلي هذه الوظائف مسؤولية تشغيل الآليات ومعدات مناولة المواد، فضلا عن المحاسبة المتعلقة بالمواد التي توجد في عُهدة كل مرفق.

٢٦٥ - وأخيرا، ثمة حاجة إلى مساعد لشؤون التصرف في الممتلكات في كل موقع من موقعي التصرف في الممتلكات (٢ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين). وسيقوم المساعدان بحفظ سجلات مختلف المعاملات المبرمة في المرفقين وتوفير التدريب للموظفين الوطنيين.

٢٦٦ - ودعما للأنشطة المقبلة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يُقترح إنشاء ٥ وظائف لمديري المخازن من فئة الخدمة الميدانية و ٥ وظائف لمساعدتي شؤون المخازن من فئة الخدمات العامة الوطنية للمساعدة في تخزين وإصدار طرود السلع غير الغذائية.

قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (من فئة الخدمة الميدانية)

٢٦٧ - تسعى شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مقر الأمم المتحدة، باستمرار إلى إدخال تكنولوجيات جديدة تساهم في تحسين فعالية وكفاءة تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف عمليات حفظ السلام؛ وتقديم حلول معلوماتية تناسب الاحتياجات الفريدة لكل عملية سلام على أفضل وجه، وتوسيع قدرات الاستجابة السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٦٨ - وتقرح البعثة إنشاء وحدة أمن لضمان أمن وسلامة جميع البيانات الإلكترونية من خلال وضع سياسات وتدابير أمنية في مجال تكنولوجيا المعلومات ونشرها وتنفيذها، واقتناء البرمجيات الحاسوبية اللازمة للإدارة الأمنية وتنفيذها ورصدها.

٢٦٩ - وتعرض شبكات البعثة باستمرار لأخطار الفيروسات والبريد الإلكتروني الطفيلي والتجسس الحاسوبي والقرصنة الحاسوبية. ومن شأن إنشاء وحدة معنية بالأمن أن يكفل أمن وسلامة جميع البيانات الإلكترونية في البعثة، وتوافقها مع سياسات الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٧٠ - وسيُرأس الوحدة موظف تكنولوجيا المعلومات (منسق أممي) (من فئة الخدمة الميدانية) يساعده تقني تكنولوجيا المعلومات (الأمن) (من فئة الخدمة الميدانية)، وسيكون مسؤولاً أيضاً عن الاضطلاع بعمليات تقييم المخاطر التي تغطي جميع مجالات تكنولوجيا المعلومات، وتقييم الضوابط ذات الصلة في مجال التخفيف من المخاطر من أجل تعزيز إجراءات تكنولوجيا المعلومات. وستقيم الوحدة اتصالات مع القطاعات ومواقع الأفرقة من أجل كفاءة تنفيذ الاستراتيجيات وفقاً للمعايير المحددة.

٢٧١ - يُقرح إنشاء الوحدة الجديدة بسبب عدم توافر تقني متفرغ لتكنولوجيا المعلومات يضطلع حالياً بالتقييم المستمر لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياساتها وإجراءاتها في البعثة.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ١٣ وظيفة (من فئة الخدمة الميدانية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة دولية واحدة

٢٧٢ - على إثر توقيع اتفاق خريطة طريق السلام لمنطقة أبيي بعد الأزمة التي نشبت في أيار/مايو ٢٠٠٨، مُنحت البعثة حرية التنقل في كافة أرجاء منطقة أبيي.

٢٧٣ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، اضطلعت البعثة بأعمال ترميم وتوسيع مجمع أبيي من أجل تحديث المرافق في ضوء أزمة أيار/مايو ٢٠٠٨. وسيؤدي استكمال هذه الأنشطة إلى تدفق كل من الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين وسيساعد البعثة على الاضطلاع بدورها في نشر الوحدات المتكاملة المشتركة ووحدات الشرطة المتكاملة المشتركة وتيسير عودة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى أبيي.

٢٧٤ - ويوجد حاليا مساعد واحد لتكنولوجيا المعلومات في أبيي. وبالنظر إلى التوسيع الكبير الذي شهده مقر القطاع في أبيي وحجم وتعقيد مهمة تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مواقع الأفرقة الجديدة، بما في ذلك دعم خدمة الإنترنت الساتلي المباشر المنشأة حديثا، ثمة حاجة إلى تقني جديد لتكنولوجيا المعلومات (تقني دعم مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) (من فئة الخدمة الميدانية) من أجل دعم الهياكل الأساسية الموسعة لتكنولوجيا المعلومات.

٢٧٥ - وسيركز شاغل الوظيفة أساسا على تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى تقديم التوجيه والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى الموظفين في أبيي ومواقع الأفرقة، وإقامة الاتصال بمراكز التنسيق والمتعاقدين في القطاعات، والاضطلاع بعملية تقييم المخاطر في جميع مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل تقييم ضوابط تخفيف المخاطر، إضافة إلى العمل كمركز تنسيق للمسائل المتعلقة بالاتصالات في غياب تقني الاتصالات المقيم.

٢٧٦ - ويلتزم إنشاء وظيفة تقني للتداول بالفيديو يكون مسؤولا عن دعم جميع أنشطة التداول بالفيديو الصادرة عن مقر قطاع جوبا أو العابرة له. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا أيضا باختبار المعدات وخدمتها وتوزيعها وإعادةها، والمساعدة في صيانة معدات التداول بالفيديو المملوكة للبعثة في جوبا.

٢٧٧ - ويوجد لدى البعثة مرفقان رئيسيان للتداول بالفيديو في الخرطوم وجوبا. وينبغي، كوضع أمثل، أن يتوافر ٣ تقنيين للتداول بالفيديو في كل موقع من أجل إقامة الاتصال مع

قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات لأغراض الوصلة الساتلية في كل طرف، وتشغيل المعدات والكاميرا. وقد أقرت ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إنشاء ٣ وظائف لتقنيي التداول بالفيديو، بحيث يوفد اثنان منهم إلى الخرطوم وواحد إلى جوبا لكفالة التغطية في مكتب جوبا. بيد أن الخدمة المقدمة لا تزال محدودة بسبب تعذر إجراء تداول بالفيديو إذا كان تقني جوبا مريضا أو في إجازة استجمام دورية. وبالتالي، تحتاج البعثة إلى تقني ثاني متفرغ للتداول بالفيديو، يكون متاحا في المقر من أجل توفير الدعم الكافي لجوبا في مجال التداول بالفيديو.

٢٧٨ - علاوة على ذلك، يقترح إنشاء ٦ وظائف لمساعدتي تكنولوجيا المعلومات (من فئة الخدمة الميدانية)، وتقنيين للسواتل (من فئة الخدمة الميدانية)، وتقنيين للموجات الدقيقة (من فئة الخدمة الميدانية) وعاملين فنيين (من فئة الخدمة الميدانية)، وذلك في مواقع التسريح دعما لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٧٩ - وبالنظر إلى الكم الضخم من البيانات الإلكترونية التي ينبغي معالجتها من أجل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان وجنوبه، إضافة إلى الحاجة إلى دعم خدمات تكنولوجيا المعلومات من أجل الاضطلاع بمهام حيوية لمعالجة البيانات؛ يُقترح إنشاء ما مجموعه ست وظائف إضافية لتقنيي تكنولوجيا المعلومات (من فئة الخدمة الميدانية) من أجل نشرهم في مواقع التسريح. وسيقوم تقنيو تكنولوجيا المعلومات بصيانة حوادم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والهياكل الأساسية الشبكية، بما في ذلك المعدات اللاسلكية والمراكز الشبكية والمبدلات وأجهزة توجيه المسارات والهياكل الأساسية للكابلات، فضلا عن كفالة كشف الأعطاب في الحواسيب المكتبية والمحمولة والطابعات وإصلاحها. وسيكون مساعداو تكنولوجيا المعلومات مسؤولين أيضا عن صيانة التطبيقات الإلكترونية القياسية للأمم المتحدة المنفذة في مواقع التسريح وكشف أعطابها. وستكفل المهمة المنفذة أمن وسلامة جميع البيانات الإلكترونية المجمعة دعما لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وستعزز الامتثال للسياسات المكرسة في الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٨٠ - وستعتمد عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الميدان بشكل كبير على "العمود الفقري" للاتصالات المؤلف من معدات الوصل بالموجات الدقيقة اللاسلكية أو الخدمات الساتلية، أو كليهما من أجل دعم حجم البيانات الإلكترونية التي يتعين معالجتها. ويُقترح بالتالي إنشاء فريقين مؤلفين من ثلاثة أخصائيين للاتصالات في شمال السودان وجنوبه. وثمة حاجة إلى مساعدين للاتصالات في الشؤون الساتلية (من فئة الخدمة الميدانية) من أجل نشر وصيانة الهياكل الأساسية للاتصالات المتعلقة بتزاع السلاح والتسريح

وإعادة الإدماج، بما في ذلك تركيب وصيانة معدات محطة الساتل الأرضية بين المكاتب الميدانية للبعثة ومواقع التسريح. كذلك ثمة حاجة إلى مساعدين للاتصالات في شؤون الموجات الدقيقة (من فئة الخدمة الميدانية) من أجل نشر معدات الوصل بالموجات الدقيقة بين المكاتب الميدانية ومواقع التسريح أو إنهاء استخدامها وصيانتها. وأخيراً، من شأن توافر مساعدين للاتصالات - في شؤون الأعمال الفنية المتعلقة بأجهزة أبراج الاتصالات (من فئة الخدمة الميدانية) أن يكفل تركيب برج/عمود الاتصالات من أجل معدات الوصل بالموجات الدقيقة فضلاً عن هوائيات اللاسلكي ذات التردد العالي جداً/التردد فوق العالي والمعدات التابعة لها. وسيكون مساعداً للاتصالات مسؤولين عن كفالة امثال جميع عمليات تركيب المعدات والأبراج للمعايير الدولية.

قسم الإمدادات

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة (من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٢٨١ - تحتاج معدات البعثة، بعد مرور خمس سنوات على بدء تشغيلها، إلى مزيد من الصيانة والإصلاح. وتزيد البيئة الصحراوية القاسية في السودان من حدة الحاجة إلى الصيانة المستمرة للمعدات الصغيرة غير المشمولة بخدمات المهندسين، من قبيل الثلاثيات والمجمدات ومبردات الماء.

٢٨٢ - ويوجد لدى البعثة ٣٣٥ ٢ ثلاجة و ٢٦٣ مجمدة و ٥١٠ مبردة ماء موزعة في مختلف أنحاء البلد الواسع. ويقوم بصيانة وإصلاح هذه المعدات في الوقت الراهن أحد المتقاعدين من الأفراد. بيد أن الطابع المستمر للمهام المنجزة يستدعي اقتراح إضفاء طابع نظامي على هذه المهمة من خلال إنشاء وظيفة وطنية لمساعد إمدادات تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩.

قسم الهندسة

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة (من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٤ وظيفة (من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٢٨٣ - يُقترح إنشاء وظيفة تقني هندسة (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعدين لصيانة المباني (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من أجل دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج في الشمال. ومن المفترض أن يشهد كل معسكر من معسكرات التسريح تجهيز وإيواء عدد يصل إلى ٢٠٠ من المقاتلين السابقين في اليوم.

٢٨٤ - وثمة حاجة إلى وظائف لتقنيي هندسة (من فئة الخدمة الميدانية) من أجل الإشراف على جميع أنشطة البناء والمساعدة في وضع الجداول الزمنية لأعمال البناء والإصلاح والصيانة والإشراف عليها. ويلزم أيضا توفير مساعدين لصيانة المباني (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في كل موقع من أجل توفير خدمات الصيانة اليومية للمعسكرات، بما في ذلك أعمال النجارة والسباكة والكهرباء.

٢٨٥ - ويجري حاليا تشغيل متعاقدين من الأفراد على أساس مستمر من أجل الاضطلاع بمختلف مهام الصيانة في المباني، بما في ذلك صيانة النجارة واللحام والسباكة والكهرباء في المرافق في كافة أنحاء منطقة البعثة. وبالنظر إلى الطبيعة الأساسية والمستمرة لهذه المهام، يُقترح إنشاء ١٢ وظيفة لمساعد صيانة المباني من فئة الخدمات العامة الوطنية في الخرطوم.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة صافيها ٥ وظائف (إلغاء وظيفتين برتبة ف-٣ وإضافة ٧ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٢٧ وظيفة (من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ١٩ وظيفة دولية

٢٨٦ - تمول ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إنشاء وظائف لموظفي الدعم من أجل مساعدة موظف الشؤون الإدارية الحالي (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعد شؤون إدارة المعسكرات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في كل موقع من مواقع الأفرقة، وتقني كهرباء (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في كل موقع من مواقع الأفرقة، ويخضع هؤلاء لإشراف موظف الشؤون الإدارية ضمن مكتب مدير دعم البعثة.

٢٨٧ - وسعيا إلى توفير الاتساق في التسلسل الإداري، يتعين نقل ١٨ وظيفة لتقنيي كهرباء (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من مكتب مدير دعم البعثة إلى قسم الهندسة. وسيخضع تقني الكهرباء إداريا إلى مهندس القطاع.

٢٨٨ - وفي ضوء تقادم المعدات والمرافق المملوكة للأمم المتحدة، يتزايد الطلب على أعمال الصيانة والإصلاح، وبخاصة على مستوى القطاع، مما يزيد الحاجة إلى توظيف فنيين مؤهلين.

٢٨٩ - وبالرغم من المحاولات المتكررة لتوظيف مهندس مدني في جوبا ومهندس في واو، لم تتمكن البعثة من اجتذاب موظفين يتمتعون بالمهارات اللازمة. وبالنظر إلى أن هذه الوظائف تظل حاسمة، تقترح البعثة تزييل وظيفة برتبة ف-٣ (مهندس مدني) ووظيفة برتبة ف-٣ (مهندس) في جوبا وواو إلى وظيفتي مهندس (من فئة الخدمة الميدانية) في محاولة لتوظيف أفراد من ذوي الخبرة الميدانية للاضطلاع بصيانة المرافق وإدارتها. وسيتولى شاغلا الوظيفة الإشراف العام على مرافق البعثة ومبانيها وخدماتها في مقر قطاعي جوبا وواو.

٢٩٠ - ويُستعان حاليا بمتعاقدين من الأفراد على أساس مستمر من أجل الاضطلاع بمختلف مهام الصيانة في المباني، بما في ذلك صيانة النجارة واللحام والسباكة والكهرباء في المرافق في كافة أنحاء منطقة البعثة. وبالنظر إلى الطبيعة الأساسية والمستمرة لهذه المهام، يُقترح إنشاء ٧٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية لمساعدتي صيانة المباني في المواقع التالية: ١٢ في جوبا، و ٥ في واو، و ١٢ في ملكال، و ١٠ في كادقلي، و ١٠ في الدمازين، و ١٢ في أبيي، و ١٠ في الأبيض، و ٤ في بورتسودان.

٢٩١ - وتستعين البعثة حاليا بمتعاقدين من الأفراد للاضطلاع ببرامجها المتنقل لصيانة الطرق. وكان من المفترض أن تتم الاستعانة بموظفين وطنيين من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، غير أن ذلك لم ينجح. وبالنظر إلى أن إصلاح طرق الإمداد الرئيسية للبعثة مهمة أساسية ومستمرة بطبيعتها، يُقترح إنشاء ١٨ وظيفة لعمال الصيانة الثقيلة (١٢ في جوبا و ٦ في ملكال) و ٦ ميكانيكيي الأشغال الثقيلة (٤ في جوبا و ٢ في ملكال)

٢٩٢ - ويقع كل موقع من مواقع الأفرقة على بعد مسافات طويلة، برا أو جوا، من مقار قيادة القطاعات، وأحيانا كثيرة في مجتمعات محلية ذات هياكل أساسية ضعيفة. وبالنظر إلى حجم كل قطاع وضعف الهياكل الأساسية في كافة أرجاء البلد، يعمل كل موقع من مواقع الأفرقة باعتباره كيانا قائما بذاته.

٢٩٣ - وبما أن مواقع الأفرقة تقع على بعد مسافات طويلة، يلزم توافر مهندس متفرغ من أجل القيام بأي أعمال صيانة طارئة أو مؤقتة لتوفير الحد الأدنى من إمدادات الطاقة والماء قبل وصول المساعدة الإضافية من مقار قيادة القطاعات.

٢٩٤ - وفي حين قامت البعثة بتدريب الموظفين المحليين لإكسابهم المهارات اللازمة، لا تزال هناك فجوة معرفية في المجالات الحاسمة لصيانة المولدات وصيانة محطات معالجة المياه. وبالتالي، يُقترح في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ تعيين مهندس في كل موقع من مواقع الأفرقة (١٩ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين). وسيضطلعون أيضا بالأعمال الكهربائية الأساسية ويشرفون على أي مشاريع هندسية في الموقع. وسيرفع المهندسون تقاريرهم إلى موظف

الشؤون الإدارية في موقع الفريق على أساس يومي ويقدمون الخبرة والتدريب اللازم للموظفين الوطنيين في الموقع. وسيكونون خاضعين إداريا إلى مهندس القطاع.

٢٩٥ - ويُقترح إنشاء خمسة وظائف لتقنيي هندسة (من فئة الخدمة الميدانية) و ١٠ وظائف لمساعدتي صيانة المباني (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من أجل دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الميدان. ومن المفترض أن يجري في كل معسكر من معسكرات التسريح تجهيز وإيواء عدد يصل إلى ٢٠٠ من المقاتلين السابقين في اليوم.

٢٩٦ - وثمة حاجة إلى وظائف تقنيي هندسة من أجل الإشراف على جميع أنشطة البناء والمساعدة في وضع الجداول الزمنية لأعمال البناء والإصلاح والصيانة والإشراف عليها. ويلزم أيضا توفير مساعدين لصيانة المباني في كل موقع من أجل توفير خدمات الصيانة اليومية للمعسكرات، بما في ذلك أعمال النجارة والسباكة والكهرباء.

قسم الطيران

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة ٤ وظائف (١ ف-٣ و ٣ خدمة ميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٧ وظائف (واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية و ٦ من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة دولية

٢٩٧ - تتمثل إحدى مهام وحدة محطات الطيران في تقديم الخدمات في حالات الطوارئ، وسقوط الطائرات، والبحث والانقاذ. غير أن البعثة لديها حاليا اتفاق مع سلطة الطيران المدني السودانية يقضي بالسماح للبعثة باستخدام خدمات مكافحة الحرائق التي توفرها تلك السلطة في كل من الخرطوم، والأبيض وبورتسودان، وخدمات رجال الإطفاء التابعين لها، في مكافحة الحرائق في أماكن أخرى. أما بالنسبة لباقي مواقع الهبوط التي يكثر استخدامها والبالغ عددها ١٥ موقعا، فقد وفرت البعثة معدات مكافحة الحرائق ودرّبت موظفي الاتصال في مجال الطيران على استخدام هذه المعدات.

٢٩٨ - ويوجد لدى البعثة حاليا رئيس دائرة إطفاء واحد يتولى مهام الإشراف، وتفتيش معدات مكافحة الحرائق ووسمها لزيادة سلامة الأنشطة الجوية للبعثة وأمنها. ويتلقى رئيس دائرة الإطفاء الدعم حاليا من مراقب محطة جوية احتياطي مدرّب.

٢٩٩ - لا يكفي الدعم المخصص الذي يقدمه مراقب المحطة الجوية للقيام بالعدد اللازم من زيارات التفيتش إلى مواقع الهبوط المختلفة التي تستخدمها البعثة في مختلف المواقع. ولضمان توفر رئيس واحد على الأقل لدائرة الإطفاء في منطقة البعثة من أجل سلامة وأمن جميع المطارات، يلزم إنشاء وظيفة مساعد لشؤون السلامة من الحرائق (الخدمات العامة الوطنية) ليعمل بوصفه نائبا لرئيس دائرة الإطفاء في قطاع الطيران كأحد أفراد وحدة محطات الطيران وسيكون مسؤولا أمام رئيس وحدة محطات الطيران.

٣٠٠ - وتشغل البعثة أسطولاً قوامه ٤٠ طائرة مدنية لساعات طيران يصل مجموعها إلى ١٨٠٠ ساعة في الشهر. ونظراً لتعدد عمليات البعثة وعمليات الأسطول بكامله، والشواغل المستمرة التي تساور الدول الأعضاء إزاء التكلفة العالية للنقل الجوي، فقد نشأت حاجة ماسة إلى تحسين استخدام الأصول الجوية.

٣٠١ - وعليه تقترح البعثة استقدام مساعد للعمليات الجوية (خدمة ميدانية) ليتولى عمليات جمع بيانات عن الاستخدام اليومي المقرر والفعلي للطائرات، ورصده والإبلاغ عنه لكفالة تخطيط العمليات الجوية بشكل سليم وفي الوقت المناسب والاستخدام الأمثل للأصول على نحو يتسم بالفعالية من حيث التكلفة. وسيكون مساعد العمليات الجوية مسؤولاً أمام رئيس العمليات الجوية.

٣٠٢ - وتتطلب الوظيفة إلماماً بالعمليات الجوية العسكرية والمدنية وعلماً بإدارة العمليات الجوية، حيث أنها تتطلب جميع البيانات عن طواقم الطائرات وعن الطائرات بعد انتهاء المهمة لدجها بيانات تخطيط العمليات الجوية المقررة والحالية لما يزيد متوسطه عن ٦٤٠ رحلة جوية في الشهر.

٣٠٣ - لا تنزل الطرق المؤدية إلى بعض المواقع في جميع أنحاء البلد إما رديئة أو غير موجودة، كما أن موسم الأمطار سيعطل دائماً النقل البري لعدة أشهر خلال العام. ومع ازدياد مستوى النشاط في جميع أنحاء منطقة البعثة والمواقع الإضافية للأفرقة، أضحت هذه المهمة ذات أهمية حيوية إن أُريد للبعثة المحافظة على مستوى ثابت للعمليات الجوية ومواصلة تقاسم أسطول طائراتها مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

٣٠٤ - وتنفذ المهمة حالياً على أساس مخصص من قبل موظفين مكرسين لمهام أخرى، ولكن نظراً لحجم البيانات المطلوب تجميعها وتحليلها، فقد نشأت الحاجة إلى موظف متفرغ لذلك لضمان توفير المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب بغية تحسين فعالية إدارة أسطول طائرات البعثة.

٣٠٥ - وتنفذ البعثة في كل عام ما متوسطه ١٢٠ طلبا للإذن بالهبوط للرحلات الجوية المخصصة لتناوب الجنود، والرحلات الجوية المقررة للصيانة والرحلات الجوية خارج منطقة البعثة دعما لولاية البعثة. ويتطلب الحصول على كل طلب من هذه الطلبات والإعفاءات مدة تتراوح بين ٧ و ١٠ أيام من المتابعة الحثيثة مع مختلف سلطات الحكومة والوزارات، وفي بعض الحالات يتم تجاوز هذه الأطر الزمنية.

٣٠٦ - ويتطلب الحصول على التصاريح والأذون اللازمة موظفا متفرغا لذلك الغرض لضمان تقديم الوثائق وإصدارها في الوقت المناسب. وهذا يتطلب معرفة متعمقة بالعقود وطلبات التوريد التي تتعاقد بموجبها البعثة على طائراتها.

٣٠٧ - وتتطلب هذه المهمة موظف مراسم (موظف وطني من الفئة الفنية) في إطار وحدة الامتثال التقني بغية الاتصال بالمسؤولين الرفيعي المستوى في وزارة الخارجية، وسلطة الطيران المدني السودانية، فضلا عن المخابرات العسكرية لضمان الحصول على التصاريح ووثائق الإذن لطائرات البعثة للتخليق في جميع أجواء السودان في الوقت المناسب.

٣٠٨ - ويضطلع بهذه المهام حاليا أحد مساعدي العقود (الخدمات العامة الوطنية) في إطار الوحدة. ومع ذلك، ومن أجل معالجة توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بمراجعة الحسابات التي تقضي بأن تضمن البعثة سلفا تسوية المسائل المتعلقة بالموافقات و/أو الإعفاءات وبأسباب التأخيرات من أجل ضمان الاستخدام الأقصى للطائرات عن طريق الحد من التأخيرات الناجمة عن العملية المطولة لمنح الإذن الدبلوماسي يلزم استقدام موظف وطني لشؤون الإذن الدبلوماسي.

٣٠٩ - تُشغّل البعثة أسطولا يتكون من ٤٠ طائرة (منها ١٢ طائرة ثابتة الجناحين و ٢٨ طائرة ذات أجنحة دوارة يتولى تشغيلها ١٢ متعاقدا بموجب ٤ طلبات توريد وتقوم بتنفيذ ٦٤٠ رحلة طيران شهريا. وتشكل ميزانية العمليات الجوية نسبة ٢٢ في المائة من تكاليف التشغيل الميدانية المدرجة في ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بما مجموعه ٣٩,٩ مليون دولار. غير أن، هذا القسم، دون غيره من مراكز تحديد التكاليف الأخرى للبعثة، ليس لديه مساعد متفرغ لشؤون الميزانية.

٣١٠ - ويلزم تعيين مساعد لشؤون الميزانية (خدمة ميدانية) ليضطلع بمهام تتبع استخدام ساعات الطيران والتحقق منه وتحليله من أجل رصد مختلف التكاليف التشغيلية وتقديم تقارير دورية عن التباين لضمان إبقاء التكاليف ضمن حدود الشروط التعاقدية. وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى مواصلة تقاسم تكلفة الأصول الجوية مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فقد أضحى تسجيل عدد ساعات الطيران بدقة وإعداد الفواتير لاحقا

يتسمان بأهمية حاسمة. ويساعد مساعد شؤون الميزانية في إعداد ميزانية البعثة السنوية للطيران.

٣١١ - ويقوم بأداء هذه الوظيفة مدير العقود. ومع ذلك، ونظرا لتنوع طائرات البعثة واستخداماتها، تحتاج البعثة إلى وظيفة مساعد متفرغ لشؤون الميزانية في إطار القسم، إضافة إلى مساعد لشؤون العمليات الجوية (قاعدة بيانات) للتمكن من رصد استخدام ساعات الطيران على نحو متسق وإتاحة إمكانية استخدام الأصول الجوية للبعثة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

٣١٢ - وقد استعرضت البعثة هياكل ملاك الموظفين الحالي وتقتصر إلغاء وظيفة مدير العقود (خدمة ميدانية) لاستيعاب الاحتياج الإضافي إلى مساعد لشؤون الميزانية (خدمة ميدانية).

٣١٣ - تحتاج البعثة إلى إنشاء وحدة للتدريب الجوي وضمان جودة الطيران بغرض الحفاظ على جودة العمليات الجوية وسلامتها وفقا للمعايير الدولية والوطنية.

٣١٤ - سلط تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الصادر مؤخرا الضوء على الحاجة الماسة إلى خطة شاملة للتدريب لفائدة جميع موظفي الطيران في كل عام، فضلا عن التدريب السنوي للإداريين والموظفين من خارج قسم الطيران لضمان إحاطة الموظفين علما بالتطورات في هذا المجال ولا سيما في مجال السلامة الجوية. وأوصى تقرير مراجعة الحسابات أيضا بتعيين موظف متفرغ للتدريب في إطار قسم الطيران.

٣١٥ - وأوصى تقرير مراجعة الحسابات أيضا أن تضمن البعثة أن تُجرى مراجعات جودة الطيران امتثالا لأحكام دليل السلامة الجوية المتعلقة ببرنامج ضمان جودة الطيران. وتدعو الحاجة إلى ضمان الجودة لكفالة التزام أفراد الأطقم الجوية وموظفي الطيران على السواء بتنفيذ السياسات، والتوجيهات، والقواعد والإجراءات الواجبة التطبيق، إنشاء نظام موثوق يتعلق باستقصاء الآراء والإبلاغ بشأن الشواغل والاستنتاجات المتعلقة بالمعايير وأن تُنفذ إجراءات المتابعة والإجراءات التصحيحية، أينما دعت الحاجة إليها.

٣١٦ - ومن أجل الامتثال لتوصيات مراجعي الحسابات والحفاظ على سلامة العمليات الجوية وفقا للمعايير الوطنية والدولية، يحتاج قسم الطيران بالبعثة إلى إنشاء وحدة التدريب الجوي وضمان جودة الطيران التي ستكون مسؤولة أمام رئيس قسم الطيران وستتألف من الموظفين الإضافيين المذكورين أدناه.

٣١٧ - موظف عمليات جوية (ف-٣) يعمل بصفة رئيس وحدة التدريب وضمان جودة الطيران وسيكون مسؤولاً عن الإشراف العام، ووضع برامج التدريب وضمان جودة الطيران وتنفيذها.

٣١٨ - مساعد عمليات جوية (خدمة ميدانية) مسؤول عن وضع معايير الجودة واستعراضها، وكفالة الامتثال لهذه المعايير ووضع ضوابط التوثيق وصورها.

٣١٩ - مساعدان لشؤون التدريب الجوي (١ الخدمة الميدانية، ١ الخدمات العامة الوطنية) سيتوليان مسؤولية إعداد برامج التدريب الداخلية والخارجية المعتمدة من قبل منظمة الطيران المدني الدولي، وتنسيق جميع المسائل المتعلقة بالتدريب مع المركز المتكامل لتدريب موظفي البعثة، وتنظيم دورات تدريبية لفائدة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وإعداد وتبرير ميزانية التدريب ورصدها.

٣٢٠ - ومن أجل الحفاظ على قواعد بيانات ضمان الجودة والتدريب ومسك سجلات التدريب وإعداد تحليلات ضمان الجودة، يلزم أيضاً تعيين مدير قاعدة بيانات ضمان الجودة (من متطوعي الأمم المتحدة).

٣٢١ - ونظراً للإلغاء التدريجي لعقود المناولة الأرضية في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تضطلع البعثة بمهام المناولة الأرضية بما لديها من موارد بشرية داخلية. وتواصل البعثة استخدام فرادى المتعاقدين لمساندة موظفي الطيران الحاليين في المطارات. ونظراً للطابع المستمر للمهام المنفذة، وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٩٦، يُقترح تسوية وضع أربع وظائف يشغلها مشغلو شاحنات الجر (الخدمات العامة الوطنية).

المكاتب الميدانية

الموظفون الوطنيون: زيادة ٢٧ وظيفة (الخدمات العامة الوطنية)

٣٢٢ - نظراً للإلغاء التدريجي لعقود المناولة الأرضية في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تضطلع البعثة بمهام المناولة الأرضية بما لديها من موارد بشرية داخلية. وتواصل البعثة استخدام فرادى المتعاقدين لمساندة موظفي الطيران الحاليين في المطارات. ونظراً للطابع المستمر للمهام المنفذة، وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٩٦، يقترح تسوية وضع الموظفين القائمين بالمهام التالية: ٢٠ من مشغلي وحدات الطاقة الأرضية وشاحنات الجر (الخدمات العامة الوطنية) (٤ في جوبا؛ ٢ في واو؛ ٣ في كادوقلي؛ ٣ في ملكال؛ ٢ في الدمازين؛ ٤ في الأبيض؛ ٢ في رمبيك)؛ و ٧ من مساعدي المطارات (الخدمات العامة الوطنية)؛ (مساعد واحد في كل من جوبا؛ وواو؛ وكادوقلي؛ وملكال؛ والدمازين؛ والأبيض؛ ورمبيك).

قسم النقل مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الوطنيون: زيادة ٢٦ وظيفة (الخدمات العامة الوطنية)

٣٢٣ - يجري حاليا استخدام فرادى المتعاقدين على نحو مستمر بصفة ميكانيكي مركبات للاضطلاع بمختلف عمليات التصليح داخليا. وتمثل هذه الواجبات مهمات رئيسية ذات طابع مستمر ومن المقترح إنشاء عشر وظائف ميكانيكي مركبات من فئة الخدمات العامة الوطنية يكون مقرها في الخرطوم.

٣٢٤ - في عام ٢٠٠٨، أنشأت البعثة لجنة قوام المركبات بغية إحداث تغييرات في معدّل المركبات المعمول به في البعثة استنادا إلى أولويات التشغيل فيها. وقد أدى هذا إلى نشر حوالي ٩٠ مركبة بشكل تدريجي خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ من الخرطوم إلى القطاعات بغية تقديم الدعم المعزز للقيام بدوريات الرصد والتحقق، توقعا لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية الانتخابات. وسيؤثر هذا على أكثر من ٢٢٥ موظفا دوليا في الخرطوم حيث يتعين عليهم إيجاد وسائل بديلة للنقل.

٣٢٥ - ولأسباب تتعلق بالسلامة والأمن، تقدم البعثة إلى الموظفين في الخرطوم خدمات النقل طول اليوم وعلى مدار العام. وتوفر الخدمات الراهنة خطوطا ثابتة للحافلات يوميا (ما متوسطه حاليا ٣٧٤٠ رحلة ذهابا وإيابا في الشهر)، وخدمات سيارات الأجرة تحت الطلب باستخدام الاتصال اللاسلكي للمهام والرحلات الرسمية، وخدمات النقل بعد ساعات العمل الرسمية للموظفين الذين يعملون بنظام النوبات، وخدمات الجمع والتوصيل إلى المطارات وفي حالات الطوارئ).

٣٢٦ - ويقترح استخدام ١٥ سائقا إضافيا لخدمات النقل للعمل في ثلاث نوبات يوميا على مدار الساعة، لدعم خدمات النقل في الخرطوم في ضوء نشر ٩٠ مركبة للقطاعات.

٣٢٧ - ودعما لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يُقترح إنشاء وظيفة سائق النقل للموظفين الدوليين والوطنيين من وإلى مواقع التسريح. من فئة الخدمات العامة الوطنية في موقع التسريح الواحد في الشمال لتوفير خدمات حافلات النقل للموظفين الدوليين والوطنيين من وإلى مواقع التسريح.

المكاتب الميدانية

الموظفون الوطنيون: زيادة ٢٣ وظيفة (الخدمات العامة الوطنية)

٣٢٨ - ولأجل تحقيق الاتساق في التسلسل الإداري الوظيفي، سيجري نشر وظائف فنيي المولدات والمركبات البالغ عددها ١٨ وظيفة من مكتب مدير دعم البعثة إلى قسم النقل على أن تكون خاضعة وظيفيا لإشراف موظف النقل في كل مقر من مقرات القطاع.

- ٣٢٩ - وكما يتسنى إجراء التصنيف السليم للوظائف، فسيطلق على فني المركبات/ المولدات لقب فني مركبات وإن كان سيضطلع بصيانة المركبات والمولدات على حد سواء.
- ٣٣٠ - وفي سبيل دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يقترح إنشاء خمس وظائف لسائقين من فئة الخدمات العامة، واحدة في كل موقع من مواقع التسريح لتوفير خدمات النقل بالحافلات للموظفين الدوليين والوطنيين من وإلى هذه المواقع.

قسم مراقبة الحركة

مقر البعثة - الخرطوم

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (ف-٣)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة دولية واحدة

- ٣٣١ - تجري حالياً إعادة هيكلة قسم مراقبة الحركة من أجل تعزيز كفاءة تخطيط حركة الركاب والشحنات بما في ذلك عمليات نشر القوات العسكرية، والتناوب وحركة الركاب والشحنات المنتظمة. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة سرعة عملية التخليص الجمركي للبضائع، وحركة البضائع المشحونة إلى القطاعات وتتبع الشحنات والحد من إمكانية حدوث أي تأخير.

- ٣٣٢ - تشمل إعادة التنظيم إعادة تسمية الوحدات وإنشاء وحدة التخطيط والتنسيق وتُعرف أيضاً باسم المركز المشترك لمراقبة الحركة، الذي سيضطلع بتنسيق عمليات وحدة حجز مقاعد الركاب ووحدة تخطيط الشحن، ووحدة الجمارك والتخليص الجمركي، وتخطيط وتنسيق ورصد حركة جميع الأفراد والبضائع عن طريق الجو، والسكك الحديدية والبحر داخل منطقة البعثة والتنسيق مع العمليات الجوية.

- ٣٣٣ - وبغية تلبية هذه الحاجة، استعرضت البعثة هياكل ملاك الموظفين الحالي وتقتترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف مراقبة الحركة (خدمة ميدانية) في الأبيض لاستيعاب الحاجة إلى موظف لمراقبة الحركة (المركز المشترك لمراقبة الحركة) برتبة ف-٣ وتقديم الخبرة، والسلطة والإشراف اللازمة لعدة وحدات.

- ٣٣٤ - إضافة إلى ذلك، ستعاد تسمية وحدة العمليات السابقة لتصبح وحدة الإقليم الشمالي لمراقبة الحركة. وتوجد حالياً في مكتب رئيس مراقبة الحركة وظيفة موظف لمراقبة الحركة من رتبة ف-٣ وسيتم الاحتفاظ بهذه الوظيفة ويعاد تسمية لقب شاغلها ليصبح مشرف الإقليم الشمالي بحيث تشمل مسؤولياته المفترقات الموجودة في بورتسودان،

وكادوقلي، والدمازين، وآبيي والخرطوم. وفي نفس الوقت، ستغطي وحدة مراقبة الحركة في جوبا الجنوب.

٣٣٥ - وستنقل وحدة إدارة الحاويات (مساعد لمراقبة الحركة - الخدمات العامة الوطنية) من الخرطوم إلى القاعدة اللوجستية لبعثة الأمم المتحدة في السودان في الأبيض حيث أنها الأقرب لأنشطتها.

٣٣٦ - ونظرا للإلغاء التدريجي لعقود المناولة الأرضية في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تضطلع البعثة بمهام المناولة الأرضية بما لديها من موارد بشرية داخلية. واعتمدت ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٩ وظائف لمساعدين لمراقبي الحركة في جوبا لهذا الغرض. ومع ذلك، لا تزال البعثة تستخدم فرادى المتعاقدين لمساندة ملاك الموظفين الحالي. ونظرا للطابع المستمر للمهام المنفذة، وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩ يُقترح تسوية وضع الموظفين القائمين بهذه المهام بإنشاء وظيفتي مساعد لمراقبة الحركة (الخدمات العامة الوطنية) في الخرطوم.

٣٣٧ - ولدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يُقترح إنشاء وظيفة لمساعد تخطيط الشحن (متطوعو الأمم المتحدة الدوليون). ويكون مقر شاغل هذه الوظيفة في الخرطوم ويعمل على تنسيق عمليات الإمداد وإعادة الإمداد بالأصناف غير الغذائية، والشحنات المتعلقة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتأمين نقل موظفي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جوا وبرا إلى مواقع التسريح، بمن فيهم المراقبون من وإلى نقاط التجميع.

المكاتب الميدانية

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٨ وظيفة (الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة دولية

٣٣٨ - سينقل موظف لمراقبة الحركة (خدمة ميدانية) من الأبيض إلى الخرطوم وترقية وظيفته إلى موظف مراقبة الحركة (المركز المشترك لمراقبة الحركة) إلى الرتبة ف-٣.

٣٣٩ - وستنقل وحدة إدارة الحاويات (مساعد لمراقبة الحركة - الخدمات العامة الوطنية) إلى القاعدة اللوجستية لبعثة الأمم المتحدة في السودان في الأبيض حيث أنها الأقرب لأنشطتها.

٣٤٠ - نظرا للإلغاء التدريجي لعقود المناولة الأرضية في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تضطلع البعثة بمهام المناولة الأرضية بما لديها من موارد بشرية داخلية.

واعتمدت ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٩ وظائف لمساعدين لمراقبي الحركة في جوبا لهذا الغرض. ومع ذلك، لا تزال البعثة تستخدم فرادى المتعاقدين لمساندة ملاك الموظفين الحالي. ونظرا للطابع المستمر للمهام المنفذة، وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩ تقترح تسوية وضع الموظفين القائمين بهذه المهام بإنشاء ١٥ وظيفة مساعد لمراقبة الحركة (الخدمات العامة الوطنية) (٦ في جوبا؛ و ٤ في كادوقلي؛ و ٥ في ملكال).

٣٤١ - ومع توقيع اتفاق خارطة طريق السلام في منطقة آبي عقب الأزمة التي نشبت فيها في أيار/مايو ٢٠٠٨، فقد مُنحت البعثة حرية الحركة في جميع أنحاء منطقة آبي برا وجوا على حد سواء.

٣٤٢ - اضطلعت البعثة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، بترميم مجمع آبي وتوسيعه لتحسين المرافق وذلك في ضوء الأزمة التي نشبت في أيار/مايو ٢٠٠٨. وسيؤدي إكماله إلى قدوم مزيد من الموظفين العسكريين والمدنيين على حد سواء كما سيساعد البعثة على أداء دورها المتعلق بنشر الوحدات المتكاملة المشتركة ووحدات الشرطة المتكاملة المشتركة. وسيُيسر عودة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى آبي.

٣٤٣ - تقترح دراسة القدرات العسكرية التي أُجريت مؤخرا نشر ٧٨٨ جنديا في جميع أرجاء آبي مما يمثل مؤشرا على جهود البعثة الرامية إلى دعم عملية السلام في آبي، فضلا عن أنه يظهر وجودا راسخا للأمم المتحدة في هذا القطاع الذي يُحتمل أن تنشب فيه الاضطرابات.

٣٤٤ - وعليه يقترح نشر مفرزة لمراقبة الحركة إلى القطاع (السادس) لدعم حركة الموظفين والبضائع المتزايدة جوا وبرا في جميع أنحاء القطاع حيث تتواصل عملية إعادة البناء.

٣٤٥ - ستتولى مفرزة مراقبة الحركة المسؤولية عن حركة الموظفين والبضائع جوا وبرا داخل آبي ومنها وإليها؛ وتناوب الوحدات العسكرية وإعادتها إلى الوطن، وحركة المعدات المملوكة للوحدات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة؛ وشحن البضائع، بما في ذلك البضائع الخطرة؛ وحركة الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين في منطقة البعثة؛ وحركة الركاب والبضائع وتحديد متطلبات البضائع الخطرة وملء استمارات الإعلان عن البضائع الخطرة.

٣٤٦ - وعليه يقترح تعزيز مفرزة مراقبة الحركة عن طريق إضافة وظيفة مساعد لمراقبة الحركة (خدمة ميدانية) لتنسيق مهام المفرزة، بما في ذلك تأمين حركة الركاب والبضائع، ومناولة الرحلات الجوية الخاصة، وتناوب القوات والاحتفاظ بإحصاءات مستكملة. وبغية مساعدة موظف مراقبة الحركة، يلزم تعيين مساعدين لمراقبة الحركة (١ من فئة متطوعي

الأمم المتحدة الدوليين، ١ من فئة الخدمات العامة الوطنية) بالإضافة إلى مساعد مراقبة الحركة الحالي.

٣٤٧ - الجدير بالملاحظة أن غرامات التأخير قد تضاغت خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٧. ومن أكبر العوامل التي تساهم في زيادة تكاليف غرامات التأخير إلى حد كبير، الوقت الذي يستغرقه نقل الحاويات المملوكة للخطوط البحرية من الميناء إلى قاعدة اللوجستيات الرئيسية في الأبيض. وبغية تصحيح هذا الوضع، يجري نقل محتويات الحاويات المملوكة للخطوط البحرية إلى الحاويات المملوكة للأمم المتحد في الميناء. وقد بدأت هذه الممارسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وشملت ٥٠ من حاويات الأمم المتحدة التي يجري حاليا نقلها بين مخازن بورتسودان والأبيض. وتتسم هذه العملية بكثافة الأيدي العاملة وتتطلب إشرافا وثيقا لضمان المناولة الآمنة للبضائع.

٣٤٨ - ويوجد حاليا في بورتسودان مساعد واحد لمراقبة الحركة (الخدمات العامة الوطنية). وسيساعد شاغل الوظيفة الإضافية المقترحة لمساعد مراقبة الحركة مساعد مراقبة الحركة الحالي في الاتصال مع سلطات الميناء وناقلي الشحنات، وتخطيط عمل المفرزة، والتفاعل مع الأقسام الأخرى، والمتعاقدين والوكالات لحل المشكلات، والمحافظة على السجلات وإجراء تفتيش يومي على البضائع المستلمة والمشحونة.

المركز المشترك للعمليات اللوجستية

مقر البعثة، الخرطوم

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٦ وظائف (٣ وظائف ف-٣ و ٣ وظائف خدمة ميدانية) الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف (موظفون وطنيون من الفئة الفنية)

٣٤٩ - ولضمان أن يكون تقديم شعبة دعم البعثة الدعم على نحو استباقي وفعال على صعيد البعثة بكاملها للأولويات المتنافسة للعملية، تقترح البعثة تعزيز مهام المركز المشترك للعمليات اللوجستية.

٣٥٠ - ويوجد لدى البعثة حاليا مساعداً اثنان لشؤون اللوجستيات (الخدمات العامة الوطنية) في معظم مزار القطاعات، ولا يكفي هذا العدد لتقديم دعم منسق وللتفاعل مع المكاتب ذات الصلة.

٣٥١ - وفي الجنوب، تقترح البعثة نقل ٣ موظفين لشؤون اللوجستيات (خدمة ميدانية) من الخرطوم إلى القطاعات الأول، والثاني والثالث. بيد أنه يوجد لدى القسم حالياً ٤ موظفين لشؤون اللوجستيات، أحدهم من فئة الخدمات الميدانية و ٣ برتبة ف-٣. وعليه، يقترح

ترقية اثنين من مساعدي شؤون اللوجستيات من فئة الخدمات الميدانية ومنحهما لقباً جديداً هو موظف لشؤون اللوجستيات (من فئة الخدمات الميدانية) إلى رتبة تعادل ف-٣ لأن المهام ستكون هي نفسها.

٣٥٢ - وسوف ينعكس هذا الهيكل على هيكل عمليات المركز المشترك للعمليات اللوجستية في الشمال (الخرطوم) حيث جرى نقل موظفي الشؤون اللوجستية الثلاثة من الخرطوم إلى القطاعات الرابع، والخامس والسادس على أن يكونوا مسؤولين أمام الموظف الإداري للقطاع المعني.

٣٥٣ - وسيؤدي موظفو الشؤون اللوجستية وظائفهم بصفة منسق أقدم للشؤون اللوجستية في كل مقر من مقرات القطاعات من أجل تنسيق احتياجات البعثة اللوجستية، والتنفيذية والإدارية اللازمة لتنفيذ الأنشطة والبرامج المسندة إليها دعماً لاتفاق السلام الشامل. بما في ذلك تقديم الدعم للوحدات المتكاملة المشتركة، وتقديم الدعم كذلك لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعليم الحدود على صعيد القطاع عن طريق العمل بمثابة جهة التنسيق الوحيدة لجميع المسائل اللوجستية المتعلقة بالأمم المتحدة والكيانات الأخرى المعنية غير التابعة للأمم المتحدة. وسيعملون بمثابة مستشارين أقدم لشؤون اللوجستيات للموظف الإداري للقطاع، ولرئيس المكتب ولغيرهما من وكالات وكيانات الأمم المتحدة.

٣٥٤ - وبالتشاور مع عناصر البعثة ذات الصلة، سيعاونون في تنسيق، ورصد، ونشر عناصر البعثة، وإعادة تمهيد إلى الوطن وإعادة نشرهم. ويعدون التوقعات والخطط وتنسيق الدعم اللوجستي إلى جميع كيانات قطاعات البعثة بما فيها العناصر المدنية، والعسكرية والشرطية. وسيتولون تقديم إحاطات وعروض لوجستية إلى كبار المديرين في القطاع وبناء قدرات موظفي الشؤون اللوجستية الوطنيين. وحيثما يوجد في القطاعات مركز الأمم المتحدة المشترك للعمليات اللوجستية، سيتولى هؤلاء تنسيق العمليات اللوجستية لكفالة الاستفادة من الأنشطة والموارد على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية لتجنب الازدواجية مع وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية، وتجنب حالات انقطاعها.

٣٥٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، إضافة ثلاث وظائف لموظفين لشؤون اللوجستيات (موظفون وطنيون من الفئة الفنية) لمعاونة موظفي المكتب العسكري الكائن حالياً في الخرطوم على أن يكونوا مسؤولين أمام المركز المشترك للعمليات اللوجستية لعمليات الشمال. ومن شأن هذا أن وظيفة البعثة اللوجستية لتخطيط خدمات الدعم المتكاملة والإشراف عليها على صعيد القطاع فضلاً عن تنسيق عملية تقديم الدعم التنفيذي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيوفر موظفو شؤون اللوجستيات أيضاً استمرارية

وجود موظف شؤون المكتب العسكري في الخرطوم لكل قطاع الذي يتناوب عليه الموظفون كل ستة أشهر يعملون نيابة عن موظفي الشؤون اللوجستية في مقار القطاعات عند غيابهم. والجدير بالملاحظة أن طلب وظائف من فئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦١ الذي يركز على بناء القدرات الوطنية.

المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: زيادة ٩ وظائف (٣ ف-٣ و ٦ خدمة ميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٩ وظيفة (٣ موظفين وطنيين من الفئة الفنية و ١٦ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة)

٣٥٦ - وبغية إعادة تصنيف جميع وظائف شؤون اللوجستيات المعتمدة في إطار هيكل تسلسل إداري منسق، يقترح نقل وظائف موظفي شؤون اللوجستيات الأربع المتبقية في بورتسودان، (٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية)، تخضع حاليا لإشراف مكتب مدير دعم البعثة إلى المركز المشترك للعمليات اللوجستية.

٣٥٧ - علاوة على ذلك، يقترح نقل موظف واحد لشؤون اللوجستيات (خدمات ميدانية) و ١٤ مساعدا لشؤون اللوجستيات (الخدمات العامة الوطنية) المعتمدة وظائفهم حاليا في المكتب المباشر لرئيس خدمات الدعم المتكاملة إلى المركز المشترك للعمليات اللوجستية.

٣٥٨ - وتقتصر البعثة نقل ٦ من موظفي شؤون اللوجستيات من الخرطوم إلى الشمال حيث جرى نقل موظفي شؤون اللوجستيات الثلاثة الحاليين (٣ ف-٣) إلى القطاعات الرابع، والخامس والسادس، في حين عدلت تسمية موظفي شؤون اللوجستيات الثلاثة (الخدمات الميدانية) من مساعدي الشؤون اللوجستية وسينقلون من الخرطوم إلى القطاعات الأول، والثاني والثالث وسيكونون مسؤولين أمام الموظف الإداري المعني.

٣٥٩ - ويقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية لموظفي شؤون اللوجستيات (موظفون وطنيون من الفئة الفنية) لمساعدة موظفي المكتب العسكري الكائن في الخرطوم.

ثانيا - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة - تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق	النفقات (٢٠٠٨-٢٠٠٧)		المخصصات (٢٠٠٩-٢٠٠٨)		تقديرات التكاليف (٢٠١٠-٢٠٠٩)		الفئة
	المبلغ	النسبة المئوية	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	
	(٢)-(٣)=(٤)	(٢)÷(٤)=(٥)					
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة							
			٢٩ ١٦٣,٧	٢٩ ٧٥٤,٥	٢٦ ٤٣٠,٩	٣ ٣٢٣,٦	المراقبون العسكريون
			٢١٧ ٤١٥,١	٢٢١ ٢١٢,٩	٢٤٨ ٣٥٩,٨	٢٧ ١٤٦,٩	الوحدات العسكرية
			٣٣ ٠١٢,٦	٣٢ ٤٤٢,١	٣٥ ٠٣٦,٩	٢ ٥٩٤,٨	شرطة الأمم المتحدة
			-	-	-	-	وحدات الشرطة المشكّلة
			٢٧٩ ٥٩١,٤	٢٨٣ ٤٠٩,٥	٣٠٩ ٨٢٧,٦	٢٦ ٤١٨,١	المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون							
			١٢٤ ١٢٩,٨	١١٢ ٨٣٨,٢	١٥٠ ٧٦٦,٩	٣٧ ٩٢٨,٧	الموظفون الدوليون
			٤٣ ٩٤٦,٣	٤٠ ٧٥٥,٥	٥٨ ٦٠٠,٠	١٧ ٨٤٤,٥	الموظفون الوطنيون
			٩ ٩٣٩,٠	١٠ ٥٨٩,٥	١٢ ٦٢١,٤	٢ ٠٣١,٩	متطوعو الأمم المتحدة
			١ ١٠٦,٨	٤ ٠٣٠,٨	٧ ١١٧,٤	٣ ٠٨٦,٦	المساعدة المؤقتة العامة
			١٧٩ ١٢١,٨	١٦٨ ٢١٤,٠	٢٢٩ ١٠٥,٧	٦٠ ٨٩١,٧	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية							
			-	١ ٧٦٨,٧	١ ٧٤٣,٤	(٢٥,٣)	الموظفون المقدمون من الحكومات
			-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
			١٩٤,٤	٤٧٠,٩	٤٨٦,١	١٥,٢	الخبراء الاستشاريون
			٥ ٩٠١,٥	٥ ١٣٠,٦	٥ ٢٢٠,٢	٨٩,٦	السفر في مهام رسمية
			٨٥ ٥٩٧,٧	٨٩ ٨٧٦,٣	١١٦ ٥٩١,٧	٢٦ ٧١٥,٤	المرافق والهياكل الأساسية
			٢٢ ٦٩١,٤	٢١ ٣١٣,٧	٢٥ ٨٣١,٦	٤ ٥١٧,٩	النقل البري
			١٥٢ ٧٧٤,٧	١٣٦ ٩١١,٣	١٥٦ ٨٨٠,٧	١٩ ٩٦٩,٤	النقل الجوي
			٦٦,١	٥٤,٥	١٠٧,٤	٥٢,٩	النقل البحري
			١٦ ٤٤٦,٦	٢٠ ١٩٤,٣	٢٦ ٥٤٧,٠	٦ ٣٥٢,٧	الاتصالات
			٨ ٨٣٦,٥	١٠ ٨٤٦,٥	١٦ ٩٨١,٤	٦ ١٣٤,٩	تكنولوجيا المعلومات
			٩ ٣١١,٠	١٠ ٤٧٧,٦	١٠ ٠٩٥,٠	(٣٨٢,٦)	الخدمات الطبية
			١ ٨٣٥,٨	٢ ٦٦٤,١	٣ ١٦٠,٦	٤٩٦,٥	المعدات الخاصة

الفرق	النفقات		المخصصات		تقديرات التكاليف	
	(٢٠٠٨-٢٠٠٧)	(٢٠٠٩-٢٠٠٨)	(٢٠٠٩-٢٠٠٨)	(٢٠١٠-٢٠٠٩)	المبلغ	النسبة المئوية
الفئة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٤)-(٣)=(٢)	(٥)=(٤)÷(٢)
اللوازم، والخدمات، والمعدات الأخرى	٥٧ ٠٩٠,٧	٦٨ ٣٨٨,٦	٧٦ ٩٨٢,٧	٨ ٥٩٤,١	١٢,٦	
المشاريع السريعة الأثر	٩٩٩,٩	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	-	-	
المجموع الفرعي	٣٦١ ٧٤٦,٣	٣٦٩ ٠٩٧,١	٤٤١ ٦٢٧,٨	٧٢ ٥٣٠,٧	١٩,٧	
إجمالي الاحتياجات	٨٢٠ ٤٥٩,٥	٨٢٠ ٧٢٠,٦	٩٨٠ ٥٦١,١	١٥٩ ٨٤٠,٥	١٩,٥	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٠ ٣٩٩,٠	١٨ ٨٥٠,٣	٢٢ ٨٤٣,٧	٣ ٩٩٣,٤	٢١,٢	
صافي الاحتياجات	٨٠٠ ٠٦٠,٥	٨٠١ ٨٧٠,٣	٩٥٧ ٧١٧,٤	١٥٥ ٨٤٧,١	١٩,٤	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-	
مجموع الاحتياجات	٨٢٠ ٤٥٩,٥	٨٢٠ ٧٢٠,٦	٩٨٠ ٥٦١,١	١٥٩ ٨٤٠,٥	١٩,٥	

باء - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٣٦٠ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ مبادرات تحسين الكفاءة التالية:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
المرافق والهياكل الأساسية: الوقود والزيوت ومواد التشحيم	٣٤٨	خفض استهلاك المولدات الكهربائية من الوقود من خلال توليد الكهرباء في مقار القطاعات بطريقة متزامنة ومركزية، سعياً لتوفير خدمات أكثر كفاءة وأكثر فعالية من حيث التكلفة. وسيؤدي التزامن في هذا المجال إلى خفض استهلاك الوقود بسبب تقاسم المولدات الكهربائية عملية توليد الكهرباء، خلافاً لتشغيلها يدوياً الذي يقتضي مزيداً من الوقود.
		يتوقع أن ينخفض استهلاك المولدات من الوقود بما قدره ٦١٨ ٠٠٠ لتر (٦١٨ ٠٠٠ دولار) تقابله تكلفة بناء غرف مخصصة للمولدات الكهربائية (٢٧٠ ٠٠٠ دولار)

المبادرة	المبلغ	الفئة
<p>إن الاستراتيجية الطويلة الأجل التي حددتها البعثة لتوفير عمليات المناولة الأرضية بالاستعانة بالقدرات المحلية بدلا من التعاقد مع شركة خدمات تجارية، والتي تنفذ حاليا سيوسّع نطاقها لتشمل الخرطوم والأبيض. وستحقق مكاسب في مجال الكفاءة عبر الاستعانة بالقدرات المحلية، إذ إن هذه الاستعانة فعالة من حيث التكاليف. ويقابل الوفورات المتوقع تحقيقها البالغة ١,٤ مليون دولار قدره مليون دولار لتغطية تكاليف ٤٩ موظفا وطنيا إضافيا ليعينوا في وحدة الطيران ومراقبة الحركة، حُوت عقودهم من عقود مع أفراد من أجل تعزيز القدرة المحلية على المناولة الأرضية في منطقة البعثة بأكملها.</p>	٤٠٠	النقل الجوي: رسوم المناولة الأرضية
<p>تقترح البعثة الاستعانة بمصادر خارجية لتولي المهام غير الأساسية المنوطة بقوة الحرس، للتخفيف من مستوى التمويل على الموظفين الوطنيين في مجال حفظ أمن مباني البعثة. واقترحت بداية الاستعانة بمصادر خارجية في الخرطوم والأبيض، وسينعكس ذلك في إلغاء ٧٢ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة عاملين كحرس أمني (٦١ في الخرطوم و ١١ في الأبيض). واستنادا إلى تقييم أُجري مؤخرا للحالة الأمنية، يقتضي مستوى الأمن توفير ١٥٠ حارسا أمنيا في الأبيض، في حين أن عددهم الحالي هو ١٠٧. ويُقترح الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير ٤٣ حارسا أمنيا إضافيا في الأبيض. وبما أن تكلفة كل حارس أمني وطني تبلغ ما متوسطه ٤٠٠ ٢٠ دولار سنويا مقارنة بتكلفة مثيله من مصادر خارجية التي تبلغ ٨٠٠ ١٠ دولار، فسيؤدي هذا إلى تحقيق مكاسب ناتجة عن الكفاءة تساوي ١ ١٠٤ ٠٠٠ دولار</p>	١ ١٠٤,٠	الخدمات الأمنية
<p>تتوقع البعثة أن تحقق في إطار اللوازم الطبية مكاسب ناتجة عن الكفاءة قدرها ٤٢٢ ٦٠٠ دولار وذلك عبر تحسين طريقة شراء المخزونات وتحديد مخزون اللوازم وحزنها على النحو اللازم</p>	٤٢٢,٦	اللوازم الطبية
	٢ ٢٧٤ ٦٠٠	المجموع

جيم - العوامل المتعلقة بالشواغر

٣٦١ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ العوامل التالية المتعلقة بالشواغر:

(بالنسبة المئوية)

الفئة	الفعلية ٢٠٠٨/٢٠٠٧	المدرجة في الميزانية ٢٠٠٩/٢٠٠٨	المتوقعة ٢٠١٠/٢٠٠٩
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٧	٦	٥
الوحدات العسكرية	-	١	١
شرطة الأمم المتحدة	٩	١١	٧
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٢٣	٢٥	٢٢
الموظفون الوطنيون			
الخدمات العامة	١٦	١٥	١٥
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٤٤	٤٠	٤٠
متطوعو الأمم المتحدة وظائف مؤقتة ^(أ)	(١٤)	١٥	٣٠
الموظفون الدوليون	٧٥	٢١	٢٢
الموظفون الوطنيون			
الخدمات العامة	٦٧	١٥	١٥
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	-	٤٠	٤٠
الموظفون المقدمون من الحكومات	-	١٥	١٥

(أ) تمّول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٣٦٢ - تشمل تقديرات التكاليف العوامل المتعلقة بالشغور لجميع فئات الموظفين، حسبما هو متوقع، للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة في البعثة، بما فيها العوامل المتعلقة بالشغور أثناء فترة الميزانية ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

دال - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي

٣٦٣ - يستند حساب الاحتياجات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى معدلات السداد الموحدة للمعدات الرئيسية (عقد استئجار شامل

للخدمات) ومعدات الاكتفاء الذاتي بمبلغ إجمالي قدره ٢٠٠ ٦٥٤ ٨٧ دولار، مفصلاً على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدر	الفئة
	المعدات الرئيسية
٤٤ ٣٨٦,٩	الوحدات العسكرية
-	وحدات الشرطة المشكّلة
٤٤ ٣٨٦,٩	المجموع الفرعي
	الاكتفاء الذاتي
٢٢ ٧٧٦,٤	المرافق والهياكل الأساسية
٨ ٨٤٥,٢	الاتصالات
٨ ٣٩٥,٢	الخدمات الطبية
٣ ١٦٠,٥	المعدات الخاصة
٤٣ ١٧٧,٣	المجموع الفرعي
٨٧ ٥٦٤,٢	المجموع
	العوامل المتعلقة بالبعثة
	ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة
-	الظروف البيئية القاسية
٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	٢,٦
-	الظروف التشغيلية المكثفة
٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	٣,٨
-	الأعمال العدائية/التخلي القسري
٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	٣,٣
	باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن
	النقل الإضافي
	٣,٠-٠

هاء - التدريب

٣٦٤ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدّرة من الموارد لأغراض التدريب للفترة من ١ تموز/ يولييه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ المقدر
الخبراء الاستشاريون	
استشاريو التدريب	٣٦٣,٠
السفر في مهام رسمية	
السفر الرسمي لأغراض التدريب	٧٣٧,٢
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
رسوم التدريب واللوازم والخدمات	١ ١١٤,٧
المجموع	٢ ٢١٤,٩

٣٦٥ - يرد فيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ مشفوعا أيضا بعددهم في الفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون			
العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	
/٢٠٠٩	/٢٠٠٨	/٢٠٠٧	/٢٠٠٩	/٢٠٠٨	/٢٠٠٧	/٢٠٠٩	/٢٠٠٨	/٢٠٠٧	
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٤٦٨	٣٥٨	١٩٠	٦٥٤٦	٦٩٧١	٢ ٦٦٨	١ ٩٣٦	٢ ٠٥٧	١ ٣١٩	المشاركون في التدريب الداخلي
٢٠	٥	-	٩٠	٦٥	١٨١	١٥٧	٩٣	١٣٥	المشاركون في التدريب الخارجي ^(أ)
٤٨٨	٣٦٣	١٩٠	٦ ٦٣٦	٧ ٠٣٦	١ ٣٩٥	٢ ٠٩٣	٢ ١٥٠	١ ٤٥٤	المجموع

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا وفي أماكن أخرى خارج منطقة البعثة.

٣٦٦ - وستواصل البعثة تنفيذ برامجها التدريبية الداخلية والخارجية للموظفين الذين يقدر عددهم بـ ٢١٧ ٩ موظفا، وهم ٢ ٠٩٣ موظفا دوليا و ٦ ٦٣٦ موظفا وطنيا و ٤٨٨ فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وتشمل برامج التدريب الداخلية ندوات وحلقات دراسية وحلقات عمل لما مجموعه ٨ ٩٥٠ موظفا (٩٧,١ في المائة) في حين أن برامج التدريب الخارجية من المقرر أن تقدم لما مجموعه ٢٦٧ موظفا من الموظفين الأساسيين في البعثة (٢,٩ في المائة).

واو - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٦٧ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة المقدرة	الفئة
٥ ٣٤١	الموظفون المدنيون
	التكاليف التشغيلية
٥٣٦	السفر الرسمي لغير أغراض التدريب
١ ٦٦٨	المرافق والهياكل الأساسية
١ ٠٦٢	النقل البري
١ ٢٤٨	النقل الجوي
٢٧٨	الاتصالات
٥١	تكنولوجيا المعلومات
١ ٢٣٤	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٢٢ ٠٠٠	المدفوعات الأخرى
٢٨ ٠٧٦	المجموع الفرعي للتكاليف التشغيلية
٣٣ ٤١٧	المجموع

٣٦٨ - يستند حساب المبلغ المقدر بـ ٢٢ مليون دولار المقترح في إطار الخدمات الأخرى إلى الاعتماد المخصص لدعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وذلك لـ ٥٥ ٠٠٠ مقاتل بادروا من تلقاء أنفسهم إلى إلقاء السلاح بتكلفة قدرها ٤٠٠ دولار لكل شخص لتغطية نفقات خدمات دعم النقل والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. ويشمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيضا اعتمادات مخصصة لـ ١٧٢ موظفا إضافيا (٢٣ موظفا دوليا و ١٢٤ موظفا وطنيا و ٢٥ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة) وقطع الغيار، وتكاليف الوقود لـ ٣٢ مولدا كهربائيا، وتكاليف المياه والكهرباء في ٦ معسكرات و ١٠ مكاتب في الولايات، والاتصالات التجارية وخزن البيانات مركزيا، وتكاليف الصيانة والحصول على رخص البرمجيات المتكاملة، وتكاليف قطع الغيار والصيانة لمعدات تكنولوجيا المعلومات والحصص الغذائية المخصصة لـ ٥٥ ٠٠٠ مقاتل.

٣٦٩ - وينعكس دور البعثة المعزز في مجال دعم برنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة الإدماج، في الناتج التالي المدرج في إطار الإنجاز المتوقع ٤-٢ من الأطر القائمة على النتائج:

”تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي إلى حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في مجالي نزع سلاح وتسريح ما يصل إلى ٥٥ ٠٠٠ مقاتل وأفراد من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة، وبخاصة توفير خدمات مثل تسجيل وتطبيق نظام لإدارة المعلومات خاص بالبيانات الشخصية للمقاتلين السابقين وأفراد من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة؛ والتحقق من الحالة الصحية للمقاتلين السابقين المعوقين؛ وتوعية المقاتلين السابقين وأفراد من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة وإرشادهم بشأن أهداف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإجراء حملات إعلامية عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج“.

زاي - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

٣٧٠ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
المعدات الخاصة	
معدات الكشف عن الألغام وإزالتها	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	٤١ ٤٤١,٤
لوازم الكشف عن الألغام وإزالتها	-

٣٧١ - لكي تنفذ البعثة الجزء من ولايتها المسند إلى عنصر مكافحة الألغام التابع لها، يرمي برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الإبقاء على القدرة المتخصصة بمكافحة الألغام على ما كانت عليه في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، في ضوء التقييم بأن أصول البعثة ستظل لازمة إلى أن يتم لاحقا نقل مسؤولية أنشطة إزالة الألغام إلى السلطات الوطنية في عام ٢٠١١.

٣٧٢ - وسيمضي عنصر العمليات المعني بخطة إزالة الألغام في توفير الدعم المباشر للبعثة، إلى جانب الدعم الذي يقدمه لتنفيذ الولاية عبر توفير قدرات إضافية إلى السرايا العسكرية المتخصصة بإزالة الألغام والتابعة للبعثة. وستنفذ جميع أنشطة إزالة الألغام وفقا للمعايير الإنسانية الدولية، على نحو ما تنص عليه ولاية البعثة. وضمن أطر الميزنة القائمة على النتائج، سيقدم مكتب الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة دعمه إلى العنصر المعني بالمساعدات الإنسانية والإنعاش وإعادة الإدماج وعنصر الدعم، التابعين للبعثة.

٣٧٣ - وتشمل التقديرات المتعلقة بخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها أموالاً لتغطية تكاليف ٣٤ موظفاً دولياً و ٥٧ موظفاً وطنياً تقدر بـ ٧ ٢١٤ ٧٠٠ دولار؛ وعقوداً للتحقق من حالة الطرقات، وإجراء دراسات فنية، وخدمات إزالة الألغام بطريقة متكاملة، وإزالة الألغام من خط الاشتباك، واستئجار طائرات تقدر تكلفته بـ ٣٠ ٤٦٢ ٦٠٠ دولار؛ والسفر في مهام رسمية تقدر تكاليفه بـ ٢٦٤ ٤٠٠ دولار، والمعدات المقدرة تكلفتها بـ ٤٨٠ ٧٠٠ دولار. ويشمل الرصيد البالغ ٣ ٠١٩ ٠٠٠ دولار مبلغاً قدره ١ ٠٩٧ ٨٠٠ دولار لتكاليف الدعم والخدمات التي يقدمها إلى مشروع إزالة الألغام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مبلغاً قدره ١ ٩٢١ ٢٠٠ دولار (٥ في المائة) كنفقات إدارية استناداً إلى مجموع التقديرات المتعلقة بخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها.

حاء - المشاريع السريعة الأثر

٣٧٤ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدّرة من الموارد للمشاريع السريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مشفوعة بأرقام الاحتياجات في الفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (الفعلية)	٩٩٩,٩	٣٥
من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (المعمدة)	١ ٠٠٠	٦٢
من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (المقترحة)	١ ٠٠٠	٥٠

٣٧٥ - إن مواصلة برنامج المشاريع السريعة الأثر في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ ستؤدي بشكل مباشر وبارز للعيان إلى مساعدة البعثة على تنفيذ جهود دعم السلام في شمال وجنوب السودان وتعزيزها وتيسيرها. والغرض من هذه المشاريع هو توفير الدعم بعد طلبه بفترة وجيزة للأنشطة المحلية غير المتكررة في مجالات الصحة والتعليم والبنى التحتية العامة والخدمات الاجتماعية.

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

ثالثاً - تحليل الفروق^(١)

إشارة توضيحية

يوضح هذا الفرع أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل واحد من الفروق في الموارد، وفقاً لخيارات قياسية محددة تشملها الفئات القياسية الأربع التالية:

- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغييرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغييرات في الإنجازات المتوقعة وفق ما تقتضيه الولاية
- **العوامل الخارجية:** الفروق التي يتسبب فيها أطراف أو حالات من خارج الأمم المتحدة
- **بارامترات التكاليف:** الفروق الناتجة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
- **الإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بدقة أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو الناشئة عن التأخر في استقدام الموظفين)

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(٣ ٣٢٣, ٦) (١١, ٢)٪

المراقبون العسكريون

• الولاية: تغيير هيكل العنصر العسكري

٣٧٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض عدد المراقبين العسكريين من ٦٢٥ مراقباً في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى العدد المقترح منهم للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ والبالغ ٥٢٥ مراقباً، وإلى خفض متوسط أسعار بطاقات السفر، ذهاباً وإياباً، الواردة في الميزانية، استناداً إلى تجربة البعثة، من ١١٣ ٥ دولاراً إلى ٦٥٠ ٤ دولاراً وذلك في إطار السفر لأغراض التمرکز والتناول والإعادة إلى الوطن.

الفرق (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
٢٧ ١٤٦,٩	٪ ١٢,٣

الوحدات العسكرية

• الولاية: تغير هيكل العنصر العسكري

٣٧٧ - تعزى الاحتياجات الإضافية أساسا إلى اقتراح زيادة عدد الأفراد العسكريين بنسبة ٨,١ في المائة، أي من ٨ ٧٤٥ فردا في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٩ ٤٥٠ في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وذلك بناء على التوصيات الواردة في دراسة القدرة العسكرية وبسبب الاحتياجات الإضافية لتغطية تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وشحنها ونشرها. ويُتوقع أيضا نشوء احتياجات إضافية متصلة بحمص الإعاشة للوحدات العسكرية بسبب ارتفاع تكاليف هذه الحمص بنسبة ٥٢,٨ في المائة.

الفرق (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
٢ ٥٩٤,٨	٪ ٨,٠

شرطة الأمم المتحدة

• الإدارة: خفض عامل تأخير النشر

٣٧٨ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى اقتراح خفض عامل تأخير نشر شرطة الأمم المتحدة من نسبة ١١ في المائة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى نسبة ٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

الفرق (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
٣٧ ٩٢٨,٧	٪ ٣٣,٦

الموظفون الدوليون

• بارامترات التكاليف: تنفيذ ترتيبات تعاقدية جديدة

٣٧٩ - يعزى الفرق إلى الاحتياجات الإضافية للمرتبات، بما فيها تسوية مقر العمل والتكاليف العامة للموظفين وفقا لموافقة الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٥٠ على الترتيبات التعاقدية الجديدة في إطار مجموعة واحدة من النظام الإداري للموظفين اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئيا إلغاء الاحتياجات لتغطية بدل الإقامة المقرر للبعثة. ويتوقع أيضا نشوء احتياجات إضافية بسبب اقتراح إنشاء ١٤٥ وظيفة إضافية لموظفين دوليين ودفع بدل مراكز العمل الخطرة في مناطق البعثة كافة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الموظفون الوطنيون
١٧ ٨٤٤,٥	٤٣,٨ %	

• الولاية: تغيير في الاحتياجات التشغيلية

٣٨٠ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى اقتراح إنشاء ٤٥١ وظيفة إضافية لموظفين وطنيين في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ ودفع بدل مراكز العمل الخطرة في مناطق البعثة كافة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		متطوعو الأمم المتحدة
٢ ٠٣١,٩	١٩,٢ %	

• الولاية: تغيير في الاحتياجات التشغيلية

٣٨١ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى اقتراح إنشاء ٦٨ وظيفة إضافية لمتطوعي الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		المساعدة المؤقتة العامة
٣ ٠٨٦,٦	٧٦,٦ %	

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٣٨٢ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى توقع نشر ٤٢ موظفا دوليا و ٤٧ موظفا وطنيا في إطار المساعدة المؤقتة العامة نشرا كاملا خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقارنة بنشر نسبة ٦٠,٣ في المائة من هؤلاء الموظفين في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ والتكاليف العامة للموظفين المرتبطة بها. ويعزى الفرق أيضا إلى الاحتياجات الإضافية للمرتبات، بما فيها تسوية مقر العمل والتكاليف العامة للموظفين وفقا لموافقة الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٦٣ على الترتيبات التعاقدية الجديدة في إطار مجموعة واحدة من النظام الإدارية للموظفين اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئيا إلغاء الاحتياجات لتغطية بدل الإقامة المقرر للبعثة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		المرافق والهياكل الأساسية
٢٩,٧	٢٦٧١٥,٤	%

• عوامل خارجية/الإدارة: ارتفاع أسعار الوقود، مدخلات ونواتج إضافية

٣٨٣ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى ارتفاع تكاليف وقود المولدات الكهربائية بنسبة ٢٠,٥ في المائة واستهلاك الوقود بنسبة ٢٤ في المائة، مقارنة بالفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. والزيادة في استهلاك المولدات من الوقود ناجمة عن اقتراح بناء موقعين إضافيين مخصصين لأفرقة وتوسيع موقعين مخصصين لأفرقة. كما تعزى الاحتياجات الإضافية إلى برنامج موسع للبناء، يشمل بناء دار للأمم المتحدة في جوبا، وملاذات آمنة وملاجئ محصنة، ومشاريع لشق طرقات وبناء جسور، وتشديد مبان من طابقين لدائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مقر البعثة، وغرفة للمولدات الكهربائية، وأماكن إقامة للموظفين ومكاتب، وصيانة الميناء والمرافئ. ويتوقع نشوء تكاليف إضافية أخرى بسبب ارتفاع تكاليف الاكتفاء الذاتي بنسبة ٢٧ في المائة، الناجمة عن نشر ٧٠٥ أفراد عسكريين إضافيين.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		النقل البري
٢١,٢	٤٥١٧,٩	%

• عوامل خارجية: ارتفاع أسعار الوقود

٣٨٤ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى ارتفاع تكاليف وقود المركبات بنسبة ٢٠,٥ في المائة وزيادة في استهلاك الوقود بنسبة ٢٥ في المائة. وتتصل الزيادة في استهلاك الوقود باقتراح اقتناء ٨٠ سيارة إضافية رباعية الدفع، و ٣٩ حافلة و ٣٤٤ مركبة إضافية مملوكة للوحدات من المقرر نشرها في منطقة البعثة، ليرتفع مجموع عدد المركبات من ١٥٦٢ مركبة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ١٩٠٦ مركبات في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		النقل الجوي
١٤,٦	١٩٩٦٩,٤	%

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٣٨٥ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى زيادة في ساعات الطيران بنسبة ١٩,٧ في المائة، أي من ٢٩٨ ١٩ ساعة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى عدد مقترح من الساعات للفترة

٢٠٠٩/٢٠١٠ يساوي ٢٣٠٩٣ ساعة، وإلى ارتفاع تكاليف وقود الطائرات بنسبة ٨,٤ في المائة وزيادة بنسبة ١٨,٦ في المائة في التكاليف المضمونة لتشغيل الأسطول.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
٩٧,١	%	النقل البحري
٥٢,٩		

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٣٨٦ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى تسيير دوريات لمسافات أبعد في الأهمار، وإلى ارتفاع تكاليف وقود السفن بنسبة ٢٠,٥ في المائة وإبرام عقد مع جهة محلية للحصول على بوليصة تأمين.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
٣١,٥	%	الاتصالات
٦٣٥٢,٧		

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٣٨٧ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى ضرورة استبدال معدات الاتصالات البالية والقديمة لكفالة توافر شبكة اتصالات فعالة ومصونة، إلى جانب التعاقد مع ٢٠ فنيا إضافيا متخصصا في الاتصالات لتعيينهم في مواقع الأفرقة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
٥٦,٦	%	تكنولوجيا المعلومات
٦١٣٤,٩		

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٣٨٨ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى ضرورة استبدال معدات تكنولوجيا المعلومات البالية لكفالة توافر خدمات يعول عليها في هذا المجال في جميع مواقع الأفرقة، إلى جانب التعاقد مع ٢٤ فنيا إضافيا متخصصا في تكنولوجيا المعلومات لتعيينهم في مواقع الأفرقة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
(٣٨٢,٦)	(٣,٧٪)	الخدمات الطبية

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٣٨٩ - يعكس انخفاض الاحتياجات تحسنا في طريقة إدارة المخزون مما أدى إلى خفض المخزونات والمستويات القصوى من اللوازم الطبية.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
٤٩٦,٥	١٨,٦٪	المعدات الخاصة

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٣٩٠ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى ازدياد الاحتياجات من الاكتفاء الذاتي، وذلك عقب اقتراح نشر ٧٠٥ أفراد عسكريين إضافيين.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
٨ ٥٩٤,١	١٢,٦٪	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٣٩١ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى ازدياد الاحتياجات لدعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يشمل ٥٥ ٠٠٠ مقاتل وذلك من ١٨,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٢٢,٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، بتكلفة محددة بـ ٤٠٠ دولار لكل شخص. إضافة إلى ذلك، يخصص اعتماد قدره ١,٢ مليون دولار لتوفير حصص إعاشة احتياطية لفترة يومين لـ ٥٥ ٠٠٠ مقاتل، وتكاليف إضافية قدرها ١,٢ مليون دولار لشحن المعدات المملوكة للأمم المتحدة.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٣٩٢ - يرد في ما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل البعثة:

- (أ) اعتماد مبلغ ١٠٠ ٥٦١ ٩٨٠ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال فترة الـ ١٢ شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛
- (ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه كأرصبة مقررته بمعدل شهري قدره ٤٢٥ ٧١٣ ٨١ دولاراً، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

خامساً - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٧٦/٦١ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - الجمعية العامة

(القرار ٢٧٦/٦١)

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

المقرر/الطلب

الجزء الثاني: الميزنة وعرض الميزانية

- إدراج معلومات عن أهم قرارات الإدارة المتصلة بميزانية البعثات وتنفيذها، بما فيها تلك المتصلة بالتكاليف التشغيلية، عند تقديم مقترحات الميزانية المقبلة وتقارير الأداء. (الفقرة ٢)
- تُنفذ: أُدرجت افتراضات الموارد والتخطيط في إطار ميزانية البعثة وتقرير أدائها.
- تكنيف الجهود لتحسين نوعية وثائق حفظ السلام وكفالة صدورها في وقتها. (الفقرة ٣)
- ينبغي أن تبين مشاريع الميزانية التحسينات في الإدارة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المقرر تحقيقها وأن تقدم الاستراتيجيات المقبلة في ذلك الصدد. (الفقرة ٤)
- جارٍ تنفيذه: تُبذل كل الجهود لكفالة نوعية وثائق حفظ السلام وصدورها في وقتها.
- تُنفذ في إطار الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، ضمن أطر الميزنة القائمة على النتائج والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.
- اتخاذ مزيد من التدابير من أجل تحسين افتراضات الميزانية وتوقعاتها وتقديم تقارير عن ذلك إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة. (الفقرة ٥)
- تُنفذ في إطار ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، بتطبيق بيانات التكلفة الشاملة الخاصة بكل من البعثات مقارنةً بالتكلفة القياسية.

نُفذ: تعمل البعثة على رصد الالتزامات بصورة مستمرة في إطار عملياتها للإدارة الداخلية.

تعزيز الرقابة على الالتزامات بسبب الزيادة الملحوظة في إلغاء التزامات الفترات السابقة. (الفقرة ٦)

الجزء الثالث: الميزنة القائمة على النتائج

نُفذ في إطار الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ على النحو المبين في إطار الميزنة القائمة على النتائج وافتراسات الموارد والتخطيط، التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه إعداد تقديرات التكاليف.

إدراج الجوانب التشغيلية واللوجستية والمالية على نحو تام في مرحلة تخطيط عمليات حفظ السلام عن طريق الربط بين الميزنة القائمة على النتائج وخطط تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام. (الفقرة ٢)

الجزء السابع: التوظيف والتعيين ومعدلات الشغور

نُفذ: تشكل وظائف الموظفين الوطنيين ما يصل إلى نسبة ٦٨ في المائة من مجموع الوظائف المطلوبة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩.

زيادة استخدام الموظفين الوطنيين، حسب الاقتضاء، بما يتناسب واحتياجات البعثة وولايتها. (الفقرة ٣)

لا يزال ملء المناصب الشاغرة يشكل واحدة من أولويات البعثة، إلا أن البعثة تواجه صعوبات في جذب المرشحين الكفاء والاحتفاظ بهم. وقد انخفض متوسط معدلات الشغور للموظفين الدوليين بشكل طفيف من ٢٨,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢٧,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما تدنى متوسط هذا المعدل بشكل أكبر بالنسبة إلى الموظفين الوطنيين من ٢٨,٧ في المائة إلى ٢٣,٤ في المائة.

كفالة ملء المناصب الشاغرة على وجه السرعة. (الفقرة ٤)

أجري تحليل وافٍ في إطار مقترحات ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ شمل النظر في العناصر التالية: (أ) فرص دمج الوحدات التنظيمية؛ (ب) أوجه عدم الاتساق بين اللقب/الرتبة في الوحدات/القطاعات، ومعايير التصنيف، والألقاب الوظيفية المعتمدة؛ (ج) عدد التقارير المباشرة، والذي يبلغ ثمانية في الحالات المثلى؛ (د) ازدياد عدد الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ووظائف الخدمات العامة، حسب الاقتضاء؛ (هـ) استحداث وحدات أصغر حجماً ورتب فنية أدنى للتعويض عن ازدياد عدد الرتب؛ (و) وملء المناصب الشاغرة عوض استحداث وظائف.

استعراض هيكل ملاك موظفي البعثات بصورة مستمرة، مع مراعاة ولاية البعثة ومفهوم العمليات على وجه الخصوص، وإبراز هذا الأمر في مقترحات الميزانية، على أن يشمل ذلك تبريراً كاملاً لأية وظائف إضافية مقترحة. (الفقرة ٥)

وقد أدى هذا الاستعراض الهيكلي، مقارنةً بميكمل ملاك الموظفين القائم إلى إعادة توزيع الوظائف على نحو ينسجم مع العمليات المتغيرة وأولويات البعثة، بما في ذلك الهيكل الإقليمية وتقديم الدعم إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الجزء التاسع: التدريب

نُفذ في إطار الاقتراح المتعلق بالتدريب للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ الذي يهدف إلى رفع نسبة الموظفين الوطنيين إلى نحو ٨٠ في المائة من مجموع الموظفين المدربين.

توفير فرص التطوير المهني للموظفين الوطنيين، وإدماجهم على نحو كامل في جميع البرامج التدريبية ذات الصلة. (الفقرة ٢)

تعتمد البعثة بدء تطبيق ثلاثة برامج مستهدفة للموظفين الوطنيين على نطاق البعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، هي برنامج اللغة الإنكليزية، وبرنامج مهارات الحاسوب الأساسية/المتوسطة وبرنامج التدريب المهني وقد اقترح مواصلتها جميعاً في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩.

الجزء الثالث عشر: العمليات الجوية

أجري استعراض شامل للاستخدام الفعلي للبعثة من العتاد الجوي بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وقد أعيد النظر في ساعات الطيران المقترحة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ تبعاً لذلك كما يراعي عدد الساعات المطلوبة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ الاحتياجات التشغيلية لتعزيز في أبيي وزيادة عدد الدوريات الجوية فضلاً عن الاحتياجات الإضافية التي تستلزمها عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

تحسين صياغة الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالعمليات الجوية في مشاريع الميزانية لجعلها أكثر دلالة على العمليات الفعلية، على أن يؤخذ في الاعتبار الإفراط في تقديرات الميزنة المتعلقة باحتياجات النقل الجوي في بعض عمليات حفظ السلام. (الفقرة ٣)

يجري تأمين حركات الأفراد والشحن بجميع السبل الممكنة مما يكفل تلبية الاحتياجات المتصلة بالنقل في أكثر الطرق توفيراً وعند الاقتضاء، أكثرها سرعة.

كفالة أن تراعى البعثات، عند استعراض احتياجاتها المتصلة بالنقل، اتباع سبل تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة والقدرة على تلبية احتياجاتها التشغيلية، وأن تكفل سلامة موظفيها وتراعى تماماً الولاية الفريدة لكل بعثة وتعقيدها وخصوصياتها وظروفها التشغيلية. (الفقرة ٤)

وقد كُيِّف تشكيل وكمية العتاد الجوي ليتناسب مع طبيعة الأرض وخصائص الظروف التشغيلية للبعثة. وتستخدم البعثة حالياً ٤٠ طائرة (١٢ ثابتة الجناحين و ٢٨ طائرة هليكوبتر) تشاطر العملية المختلطة بعضها.

وعلى مر السنوات الماضية ازداد حجم النقل السطحي في حركات الشحن بشكل مطرد حتى بات يشكل اليوم نسبة ٧٥ في المائة من إجمالي حجم الشحن المنقول.

ويجرى تخطيط وتنفيذ جميع عمليات النقل بما يتماشى ومعايير السلامة المنصوص عليها في دليل الطيران (Aviation Manual) الذي وضعته إدارة عمليات حفظ السلام، ومعايير منظمة الطيران المدني الدولي، وأفضل الممارسات الموصى بها (Best Recommended Practices) التي وضعتها الأمم المتحدة وغير ذلك من الإجراءات التشغيلية الموحدة التي تنطبق على البعثة.

الجزء الثامن عشر: المشاريع السريعة الأثر

تدير البعثة برنامج مشاريعها السريعة الأثر من ضمن مواردها المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تسمح البعثة للشركاء المنفذين بإدراج رسم إداري في إطار ميزانيتها المقترحة.

أجري استعراض لكيفية إدارة المشاريع السريعة الأثر شمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالبعثة، في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٨، نُقحت في أعقابه الأوامر الإدارية الواجبة التطبيق بغية معالجة أوجه القصور. وبالإضافة إلى ذلك، جرت مواءمة أهداف برامج المشاريع السريعة الأثر مع الأولويات الاستراتيجية للبعثة، بالتركيز على مجالات من قبيل منع نشوب النزاعات وحلها. وخلال الاستعراض المذكور أعلاه، حُددت بوضوح ضرورة مواصلة البرنامج ولاسيما ما يتعلق منها بالأنشطة المعززة لبناء الثقة.

ينبغي تنفيذ المشاريع السريعة الأثر دون تكاليف عامة أو بالحد الأدنى من تلك التكاليف لضمان إنفاق الحد الأقصى من المبلغ بما فيه المصلحة المباشرة للسكان المحليين. (الفقرة ٥)

قد يلزم تقديم طلب لتمويل المشاريع السريعة الأثر للسنة الثالثة لبعثة ما وما بعد ذلك إذا كانت هناك حاجة للقيام بأنشطة بناء الثقة، وينبغي في هذه الحالة إجراء تقييم للاحتياجات. (الفقرة ٦)

المقرر/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

التنسيق مكفول من خلال التشاور الإلزامي مع ممثلي فريق الأمم المتحدة القطري (على مستوى الولايات) لدى وضع اقتراح بأحد المشاريع السريعة الأثر؛ ويُستحصل على تصريح من الفريق القطري لكل اقتراح ويجرى تبادل جميع المعلومات ذات الصلة.

انظر أعلاه الإجراء المتخذ بخصوص الفقرة ٧.

يجرى التنسيق الإقليمي على أعلى مستوى في ما يتعلق بالأولويات السياسية والأمنية. وترد معلومات مفصلة عن ذلك في افتراضات الموارد والتخطيط.

نُفذ في إطار الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

جارٍ اتخاذه. يتضمن مشروع ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ معلومات كافية ووافية عن الاحتياجات المقترحة من الموارد في ما يتصل بالتكاليف التشغيلية.

نُفذ في التقرير الاستعراضي العام.

في ما يتعلق بالبعثة تحديداً، أُجري تقييم بيئي لأماكن العمل التابعة للبعثة في جميع القطاعات. كما تعكف البعثة على تنفيذ مشروع السياسات والمبادئ التوجيهية للمقرر. وتنفذ البعثة أيضاً نهجاً ممرحلاً، تنصدر أولوياته إدارة النفايات الصلبة بما فيها المواد المصنّفة نفايات خطرة. وقد بدأ تطبيق مشروع تجريبي في القطاع

أهمية التنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية لتفادي الازدواجية والتداخل في الأنشطة بين البعثات والشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية في الميدان. (الفقرة ٧)

عدم استخدام ميزانيات البعثات المخصصة للمشاريع السريعة الأثر في تمويل أنشطة إنسانية وإمائية تضطلع بها بالفعل وكالات الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى. (الفقرة ٨)

الجزء العشرون: التنسيق الإقليمي

وضع خطط تنسيق إقليمية تتماشى مع أهداف البعثات وتنفيذها، مع مراعاة الولاية المحددة لكل بعثة. (الفقرة ٢)

الجزء الحادي والعشرون: الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

القيام، في سياق مشاريع الميزانية لبعثات حفظ السلام المتكاملة والمعقدة، بتقديم وصف واضح لدور ومسؤولية البعثات إزاء شركاء البعثات المتكاملة، فضلاً عن استراتيجيات البعثات لتعزيز التنسيق والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل التوصل إلى نتائج أفضل في إطار العناصر ذات الصلة. (الفقرة ٢)

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تضمين مشاريع الميزانية المقبلة معلومات وتوضيحات وتبريرات كافية بخصوص الاحتياجات المقترحة من الموارد فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية لكي يتسنى للدول الأعضاء اتخاذ قرارات مستنيرة. (الفقرة ١٢)

تطلب إلى الأمين العام أن يدرج، في تقريره الاستعراضي العام المقبل، معلومات عن السياسة البيئية والمبادئ التوجيهية والدراسة التجريبية، كما هو مشار إليه في الفقرة ١٧٤ من تقريره (A/62/785 و Corr.1). (الفقرة ١٥)

الأول، جوبا كما أجرى فريق سويدي من الاستشاريين البيئيين استعراضاً أولياً. وفي الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ تعتمد البعثة استحداث مواقع لإدارة النفايات الصلبة في جميع مزار القطاع.

وبالإضافة إلى ما سبق أعلاه، وتمشيا مع مشروع السياسات والمبادئ التوجيهية للمقر، شرعت البعثة في إنشاء ٢٠ محطة لتكرير مياه المحارير خلال الفترة المالية الحالية. ومن المقرر تركيب ما مجموعه ٣٠ محطة لتكرير مياه المحارير خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩.

نُفذ في ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩.

تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة إدارة البعثة بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد. (الفقرة ١٧)

استعرضت البعثة ملاك الموظفين، واقترحت بناء على الاحتياجات التشغيلية استحداث وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة لزيادة حصة الموظفين الوطنيين من وظائف البعثة. إذ إن ٤٥١ وظيفة (٦٨ في المائة) من الوظائف الجديدة الـ ٦٦٤ المقترحة هي وظائف وطنية. وهي تشمل تحويل عقود ١٦٩ من فرادى الموظفين المتعاقدين الذين يمتلكون مهارات مطلوبة بشكل مستمر، إلى وظائف من فئة الخدمات العامة.

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود لتعيين موظفين محليين في البعثة لشغل وظائف فئة الخدمات العامة، بما يتناسب مع احتياجات البعثة، بغية خفض تكلفة استخدام موظفي هذه الفئة. (الفقرة ١٨)

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/62/781/Add.16)

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان يتوجب تسديد مبلغ يقدر بـ ٩ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف القوات ومبلغ ٧٢٧ ٠١٠ دولار لتسوية ٨ مطالبات تتعلق بتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وفيما يختص بالتعويض في حالي الوفاة والعجز، قُدر المبلغ الواجب السداد لتسوية ١٣ مطالبة بما قيمته ٨١ ٠٠٠ دولار إلى حين إتمام عملية الدفع.

أبلغت اللجنة بأن تقديرات المبلغ الواجب السداد بلغت في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ مقدار ١٩ ٦٤٣ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بتكاليف القوات، و ٣٥ ٩٧٥ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات. وفيما يختص بالتعويض في حالي الوفاة والعجز، دُفع مبلغ ٩٨ ٥٠٠ دولار للوفاء بثلاثة مطالبات منذ تأسيس البعثة، مع تبقي ٢١ مطالبة قيد النظر. وبلغت الالتزامات غير المصفاة ٢٤٩ ٠٠٠ دولار.

وتتوقع اللجنة أن تتم تسوية هذه المطالبات على وجه السرعة. (الفقرة ١٠)

خلال وضع إطار الميزنة القائمة على النتائج للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ أولى انتباه خاص لصوغ الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز على نحو يتسم بالتجانس.

تلاحظ اللجنة الاستشارية تحسن عرض ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتعيد اللجنة تأكيد رأيها بأنه ينبغي لصياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والإشارات إلى النواتج أن تتسم بالتجانس، في إطار الجهد المستمر لتحسين عرض الميزانية. (الفقرة ١٩)

العمل جار على توظيف تقنيي مركبات/مولدات وتقنيي كهرباء ومساعدين لتوفير الدعم للمخيمات. بيد أن ما يشكل تحديا هو إيجاد مرشحين وطنيين مناسبين للملء هذه الوظائف في مواقع الأفرقة أو موظفين وطنيين من الخرطوم مستعدين للانتقال للعمل في تلك المواقع. ويكتسي الإمداد بالمياه الجارية والكهرباء في مواقع الأفرقة أهمية حيوية لعمليات المخيم وأمن ورفاه الأفراد في المواقع. وبغية كفاءة الاستفادة يوميا من الخبرات المناسبة المتوفرة لتوفير بناء القدرات على المدى الطويل، تقترح البعثة في ميزانية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ توفير فني هندسي (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) في كل من مواقع الأفرقة لتوفير التدريب المطلوب أثناء الخدمة للموظفين المسؤولين عن الإمداد بالمياه والكهرباء في المخيمات التي تقع عادة في مناطق نائية.

وبانطلاق البرنامج الريادي الخاص بتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مطلع عام ٢٠٠٩، من الحيوي أن تكون مواقع الأفرقة قادرة على توفير الدعم لمواقع التسريح التي ستقع على مقربة منها. وبالتركيز على المهام الفنية على مستوى الولايات، يتعين على مواقع الأفرقة أن تعمل بكامل طاقتها لاستيعاب تدفق الأفراد.

تلاحظ اللجنة أن مواقع الأفرقة الثمانية عشر التابعة للبعثة، تقع بوجه عام على بعد مسافات طويلة، برا أو جوا، من مقار قيادة القطاعات، وأحيانا كثيرة في مجتمعات ذات هياكل أساسية ضعيفة. وفي ضوء حجم كل قطاع وضعف الهياكل الأساسية في جميع أنحاء البلد، يجب أن ينظر إلى كل موقع من مواقع الأفرقة باعتباره كيانا قائما بذاته (انظر A/62/785، الفقرات ١٠٣-١١٤). ويُقترح، لذلك، إنشاء فريق دعم مؤلف من خمسة موظفين لكل موقع من المواقع الثمانية عشر، على أن يتضمن كل فريق موظفا إداريا (من الخدمة الميدانية) ومساعدين اثنين لإدارة المخيمات/المرافق (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة وموظف وطني من فئة الخدمات العامة)، وتقني مركبات/مولدات، وتقني كهرباء (موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة). ومع مراعاة الموارد الحالية، فإنه يقترح إضافة ما مجموعه ٥٦ وظيفة لدعم استراتيجية مواقع الأفرقة المعززة. وفي هذا السياق، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتوظيف، وتطلب أن يتم، في عرض الميزانية المقبل، تحليل ما يترتب على تنفيذ ذلك النهج من أثر ونتائج. (الفقرة ٣٥)

أجريت في عام ٢٠٠٥ دراسة جدوى لاستخدام السكك الحديدية لنقل الشحنات الضخمة أظهرت أن السكك الحديدية لا تشكل خياراً مجدياً. والعمل جارٍ على إجراء دراسة أخرى وقد يُسَّين البحث اللوجستيّ الجاري حالياً أن هذا الاستخدام بات مجدياً الآن من الناحيتين الاقتصادية والعملية.

علاوة على ذلك، تمتد شبكة السكك الحديدية من الشرق إلى الغرب (من مرفأ السودان إلى نيالا في دارفور) وهي لا تشمل جنوب السودان، التي تشكل منطقة العمليات الرئيسية للبعثة. وعليه، فإن إمكان استخدام شبكة السكة الحديدية هو خيار يصلح فقط لنقل الشحنات الضخمة من مرفأ السودان إلى قاعدة اللوجستيات الرئيسية في الأبييض.

بدأت عملية شراء مركب ذاتي الدفع مخصص للشحن النهري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أنجز تقييمها التقني في آذار/مارس ٢٠٠٨ تبين بنتيجته أن عملية الموافقة الإضافية المطلوبة على عملية الشراء، وفترة استخدام المركب المذكورة الممتدة ١٠ أشهر ستؤخران لفترة طويلة استلام مركب الشحن واستخدامه بفعالية مقارنة بفترة وجود البعثة، الأمر الذي يجعل هذا الاستخدام غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية. وعليه، فإن البعثة ستستمر في استئجار مراكب الدفع والطوافات في نقل الشحنات الضخمة من المواد والمعدات، بما فيها مواد البناء.

وفي ظل الظروف الراهنة، تبين أن المتعاقدين مع البعثة للشحن الداخلي يمثلون خياراً أكثر موثوقيةً وفعاليةً من حيث التكلفة من هذين الخيارين.

نظمت البعثة مؤخراً حلقة عمل مخصصة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بهدف استعراض الآليات المعمول بها حالياً لرصد استهلاك الوقود وتحديد المجالات التي يمكن إدخال تحسينات عليها. ونتيجة لذلك، ستنفذ إجراءات تشغيل موحدة منقحة.

تشجع اللجنة البعثة على استكشاف إمكانية استخدام وسائل نقل أخرى، بما في ذلك السكك الحديدية، كلما كان ذلك قابلاً للتطبيق. (الفقرة ٤٦)

تبلغ الاحتياجات المقدرة من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لعمليات البعثة ما مقداره ٩٠٠ ٣٧٦ ٦٥ دولار للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وكما أشار مجلس مراجعي الحسابات، يمثل الوقود بند إنفاق سنوي كبير جداً، وتكرر اللجنة توصيتها بشأن أهمية التنفيذ الكامل لتدابير تحسين إدارة الوقود. (الفقرة ٤٧)

المقرر/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

نُفذ. ستوضع الصيغة النهائية لخطة البعثة المتعلقة بإزالة الألغام للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ في شباط/فبراير ٢٠٠٩ وهي ستحدد أدوار جميع الشركاء.

تبلغ الاحتياجات المقدرة المتعلقة بالكشف عن الألغام وإزالتها ٦٠٠ ٣٢٨ ٤٠ دولار للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (انظر A/62/785، الفقرة ٢٥١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية الأهمية التي يتسم بها هذا النشاط فيما يتعلق بتيسير حركة العائدين والاضطلاع بالأنشطة الإنمائية. وقد أبلغت اللجنة بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو الذي يتولى مسؤولية تنفيذ هذا النشاط. وبالنظر إلى أهمية هذا النشاط والموارد المكرسة له، توصي اللجنة بأن تتضمن الميزانيات مستقبلاً صورة أكمل عن أنشطة إزالة الألغام وأدوار الشركاء. (الفقرة ٥١)

تنظم مذكرة اتفاق بين البعثة والعملية المختلطة وُقعت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ مسائل الدعم المشترك. وما برح السعي جارٍ من أجل تحسين الكفاءة عن طريق استخدام المرافق والخدمات المشتركة للبعثتين، حيثما أمكن.

تشجع اللجنة الاستشارية البعثتين (بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور) على تعزيز التنسيق وتوطيد التعاون بينهما، ويشمل ذلك استكشاف ميادين أخرى من خدمات الدعم المشترك. وتوصي اللجنة أيضاً بالسعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة باللجوء، حيثما أمكن، إلى استخدام المرافق المشتركة الموجهة لخدمة البعثتين. (الفقرة ٥٢)

وتشمل مذكرة التفاهم تحديداً للخدمات العامة مثل مرافق الإقامة وخدمات المطاعم في المخيمات الانتقالية (ولا سيما في الأبيض والخروطوم)، والبريد والحقيبة المشتركة، والمخزن العسكري، وخدمات الترجمة الشفوية والتحريرية.

وما زال قسم إدارة الممتلكات بالبعثة يحرص الممتلكات ويقدم المشورة والمساعدة في إدارة المعدات المملوكة للوحدات لنظرائه في العملية المختلطة. وتؤدي حالياً قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة في الأبيض عدداً من المهام اللوجستية للعملية المختلطة بدءاً من مراقبة الحركة، والشحن وعمليات القوافل، وصولاً إلى المكاتب ومرافق الاتصالات والإقامة المؤقتة لأفراد العملية المختلطة والموظفين المتعاقدين معها.

ويتشاطر حالياً قسم مراقبة الحركة والعملية المختلطة مرافق مستودعات التخزين في عننتي، في حين تُعنى البعثة بإعداد وتجهيز أوامر مهمة حركة الشحن. كما تتشاطر حالياً الحيز المكتبي في بورتسودان والخروطوم وعننتي، فضلاً عن المحطتين الجوييتين في الخرطوم والأبيض.

ويواصل قسم النقل التابع للبعثة توفير المركبات وصيانتها وإصلاحها لأفراد العملية المختلطة في الخرطوم والأبيض.

وتواصل البعثتان تشاطرُ العتاد الجوي، ومعدات المدرجات الجوية وخدمات مكافحة الحريق، وخدمات الوقود والمحطة الجوية/ساحة خدمات الطائرات في الخرطوم والأبيض. كما تقدم البعثة خدمات ما بعد الرحلات.

وتنفذ البعثتان مشاريع مشتركة في التدريب الأمني لضمان الاتساق في النواتج. وتقدم البعثة إلى قسم الأمن بالعملية المختلطة في الخرطوم تقرير تتبّع يوميا بجميع الموظفين المسافرين من دارفور إلى الخرطوم كما تقدم العملية المختلطة بدورها إلى البعثة تقرير تتبّع يوميا بجميع الموظفين المسافرين من الخرطوم إلى دارفور.

وما برحت العملية المختلطة تستخدم عقود النظم المحلية المبرمة سابقا لشراء الأدوية والمواد الاستهلاكية، كما تستخدم مرافق خدمات طبية بموجب عقود دولية. وسهلت البعثة الامتثال لشروط المعاملات الجمركية لتحقيق تخليص جمركي فعال لشحنات المواد الطبية. ووفرت البعثة أيضا قدرات تخزين مؤقتة بغية تمرير اللوازم الطبية قبل إرسالها إلى دارفور على نحو يضمن حفظ البضاعة على نحو أمثل.

تُنفذ. سيشكل الموظفون الوطنيون في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو ٨٠ في المائة من مجموع الموظفين المدربين. وقد بدأت البعثة أيضا مفاوضات مع جهات معروفة من مقدمي التعلم الإلكتروني للحصول على التراخيص لعدد من البرامج التدريبية المطلوبة. وستمكن برامج التعلم الإلكتروني هذه الموظفين من المشاركة في حصص تدريبية لبناء قدراتهم وتعزيز تطويرهم المهني.

تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ٢٤٠ إلى ٢٤٤ من الميزانية أن أنشطة التدريب المقترحة للبعثة تعكس تحولا نحو التركيز على بناء قدرات الموظفين الوطنيين واستخدام الموارد على نحو يحقق المزيد من فعالية التكلفة عبر التعلم الإلكتروني وبرامج التدريب الداخلي. وستكون نسبة الأشخاص الذين سيستفيدون من التدريب داخل منطقة البعثة ٩٨ في المائة من ٩٥٤٩ مشاركا في المجموع، وسيبلغ عدد الموظفين الوطنيين ٧٠٣٦. وتشجع اللجنة الاستشارية البعثة على أن تغطي في المبادرات التي تتخذها في هذا الصدد. (الفقرة ٥٤)

جيم - مجلس مراجعي الحسابات

مجلس مراجعي الحسابات (A/62/5) (المجلد الثاني، الفصل الثالث))

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

الطلب/التوصية

الحصر المادي وسجلات الجرد

الفقرتان ١١٠ و ١١٦

أُنجزت قوائم جرد شاملة لمخزونات المستودعات المركزية من الأصناف المستهلكة وغير المستهلكة من لوازم الأعمال الهندسية والنقل والإمدادات العامة وجرت تسويتها مع نظام إدارة الجرد (نظام غاليليو) بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٨. ولا يزال الجرد الشامل لنفس المخزونات جارياً في مخازن قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد تحولت جميع الأقسام المعنية إلى عمليات الجرد المتجددة أو ستتحول إليها بمجرد الانتهاء من الجرد الشامل. وسيسمح ذلك بالتحديث الفوري والدقيق لمستويات مخزون نظام غاليليو ومواقع.

في مستودع النقل في بعثة الأمم المتحدة في السودان، لوحظت، استناداً إلى فحوص أجريت على عينات، عدة أمثلة لم يوافق فيها وصف الوحدات في نظام غاليليو تلك التي تم حصرها مادياً. كما لم يجر تحديث بطاقات المخزون. وأثناء إجراء مراجعة الحسابات، كان قسم إدارة الممتلكات المنشأ حديثاً يقوم بإعادة تنظيم العملية الخاصة بقطع الغيار في الأبيّض لتيسير الحصر المادي الدوري وتحديث قاعدة بيانات نظام غاليليو في التوقيت المناسب. كما كان يجري نشر متطوعي الأمم المتحدة إلى المستودعات الإقليمية للمساعدة في إدارة الممتلكات المستهلكة وغير المستهلكة، بما فيها قطع غيار المركبات.

ويوصي المجلس البعثات المذكورة أعلاه بما يلي: (أ) إجراء جرد مادي لجميع الممتلكات المستهلكة في جميع المواقع وتسوية أوجه التباين القائمة بين الحصر المادي والكميات المسجلة في نظام غاليليو؛ (ب) وتحديث نظام غاليليو من غير إبطاء كلما كانت هناك حركة في الموجودات؛ (ج) وكفالة وجود توافق بين مكان وجود المخزونات كما هي مسجلة في نظام غاليليو ومكان وجودها الفعلي.

حالة الممتلكات غير المستهلكة

الفقرتان ١١٩ و ١٢٣

لدى إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، حولت بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى البعثة الجديدة ٦ ٨٨٤ وحدة من الأصول التي بلغت قيمتها ٢٤,٨ مليون دولار (حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨). وكان معظم هذه الأصول

لاحظ المجلس أنه من أصل ٣١٨ ١١٧ من الوحدات الموجودة في المخازن والتي تقدر قيمتها بـ ٣٣٠,١٢ مليون دولار، كان ما يقارب ثلث الكمية موجوداً في المخازن لفترة ١٢ شهراً أو أكثر. وعلى وجه الخصوص، من أصل ما قيمته ١٠٢,٤

إما موجودا في دارفور أو أصبح فائضا مع تطور ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. ونقلت البعثة أيضا فائض الأصول إلى عمليات حفظ سلام أخرى في هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية مراعاة للتغيرات في تنفيذ الولاية.

ويجري القيام باستعراض مستمر لكافة الأصول غير المستهلكة من قبل وحدات ذاتية المحاسبة.

مليون دولار من الوحدات الموجودة في مخازن بعثة الأمم المتحدة في السودان، لم تستخدم لفترة ١٢ شهرا أو أكثر ١٣ ١٢٠ وحدة تبلغ قيمتها ٥٠,٧ مليون دولار. وكان الوضع مشابها في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا فيما يتعلق بوحدات تقدر قيمتها بـ ٤,٥ ملايين دولار. ويوصي المجلس بأن تسرع الإدارة استعراض الممتلكات غير المستهلكة في جميع البعثات للتحقق من الكميات الواقعية التي ينبغي الاحتفاظ بها واتخاذ التدابير الملائمة لإعادة توزيع فائض الأصول على بعثات أخرى تكون في حاجة إليها أو إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، أو التخلص منها.

عمليات الشطب والتصرف

الفقرتان ١٢٨-١٢٩

نُفذ. اجتمع المجلس المحلي لحصر الممتلكات التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان بصورة أكثر انتظاما مما كان عليه الحال من قبل. والأصول الوحيدة التي تنتظر الشطب هي الأصول التي لم يكتمل بعد ما يقابلها من عمليات حجز أساسية، ولا سيما تقارير التحقيقات الأمنية.

في بعثة الأمم المتحدة في السودان، لم يعقد المجلس المحلي لحصر الممتلكات اجتماعات منتظمة للبت في التصرف في مختلف وحدات الممتلكات التي تقدر قيمتها بمبلغ ٠,٥٢ مليون دولار.

ويكرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن تكفل إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية على التوالي أن يسرع كل من المجلس المحلي لحصر الممتلكات ومجلس حصر الممتلكات في المقر في البت في جميع الحالات المعروضة عليه، وبخاصة فيما يتعلق بالأصول التي تنتظر الشطب

تقارير أداء البائعين

الفقرتان ٢٠٧-٢٠٨

تلتزم بعثة الأمم المتحدة في السودان بإجراءات المبادئ التوجيهية للمشتريات، التي تقضي بالتماس هذه التقارير في حالتي تمديد العقد أو تطبيق "قاعدة الـ ١٢٠ يوما". وفي هذا السياق، يقضي المبدأ التوجيهي ٢٠٧/٢٠٠٧، المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بما يلي:

خلال المراجعة الحالية للحسابات، لاحظ المجلس عددا من أوجه القصور فيما يتعلق باستكمال تقارير أداء البائعين على النحو التالي:

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

”٢-١ لدى النظر في إدراج البائعين في قائمة المدعويين إلى تقديم طلب عطاءات، يتعين القيام بعمليات فحص للملف البائع المعني لكفالة ألا يكون لدى الشركة أية مشاكل كبيرة من شأنها أن تحول دول إرساء العطاء عليها. وقد لا يكون ذلك الفحص ضروريا في جميع الحالات التي تكون فيها الشركة أو تاريخها معلومين جيدا، لكن يجب القيام به عندما يكون المشتري غير متأكد من الشركة أو لا يكون على اطلاع واف بما

”٢-٢ يجب أن تكون جميع طلبات تمديد العقود القائمة مشفوعة بتقرير عن أداء المورد. ولا يجوز للمشتريين أن يقوموا بتمديد العقود من دون تلك التقارير وعليهم أن يقوموا بالمتابعة مع طالبي التوريد للحصول عليها.

”٢-٣ كل الحالات التي ترسى فيها العطاءات بموجب قاعدة الـ ١٢٠ يوما“ يجب أن تكون مشفوعة بتقرير عن أداء المورد. ولا يجوز للمشتريين أن يرسوا العطاءات بموجب هذه القاعدة من دون تقرير عن أداء المورد، وعليهم أن يقوموا بالمتابعة مع طالبي التوريد للحصول عليها“.

في بعثة الأمم المتحدة في السودان، استُكملت تقارير الأداء المتعلقة بستة بائعين، استخدمت كعينة، رغم أن السجلات تشير إلى أن عمليات التسليم لم تتم بعد، مما يجعل هذه التقارير غير ذات موثوقية.

ويوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة الخطوات التي تكفل التزام جميع البعثات التزاما كاملا بالشروط الواردة في دليل المشتريات والتي تتناول تقييم أداء البائعين.

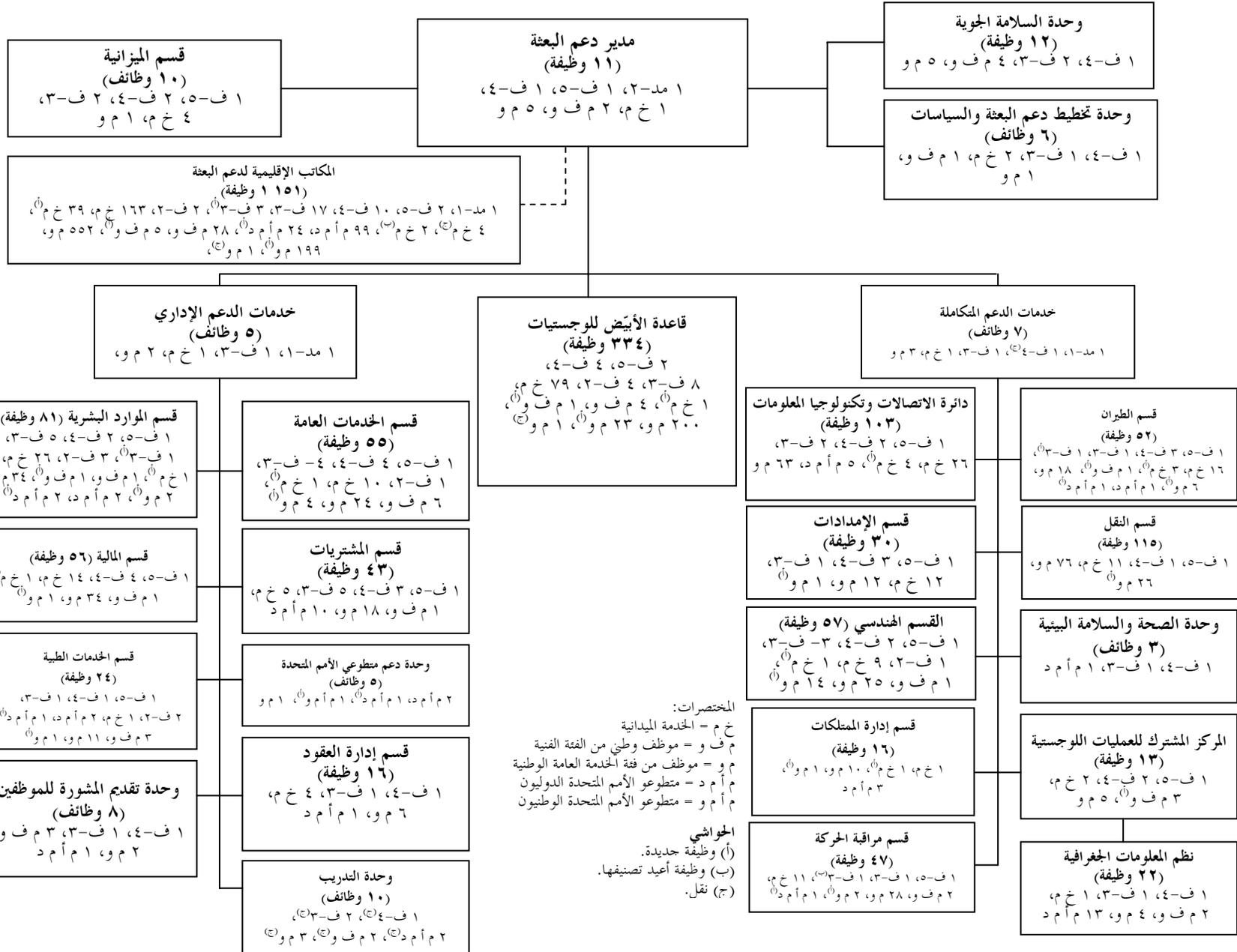
عملية تخطيط البعثات المتكاملة

الفقرتان ٣٢٤-٣٢٥

يعمل الفريق المعني بتخطيط البعثات المتكاملة التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان على وضع خطة تنفيذ الولاية، مع مراعاة ولاية البعثة الممددة. بموجب قرار مجلس الأمن ١٨١٢ (٢٠٠٨)، فضلا عن آخر التطورات في البيئة التشغيلية للبعثة (أي.ي). ووضعت كل العناصر الرئيسية لخطة تنفيذ الولاية بالفعل عن طريق إجراء استعراض وتقييم وتخطيط استراتيجي، لكن لا يزال يتعين وضع اللمسات الأخيرة على توحيد الخطة.

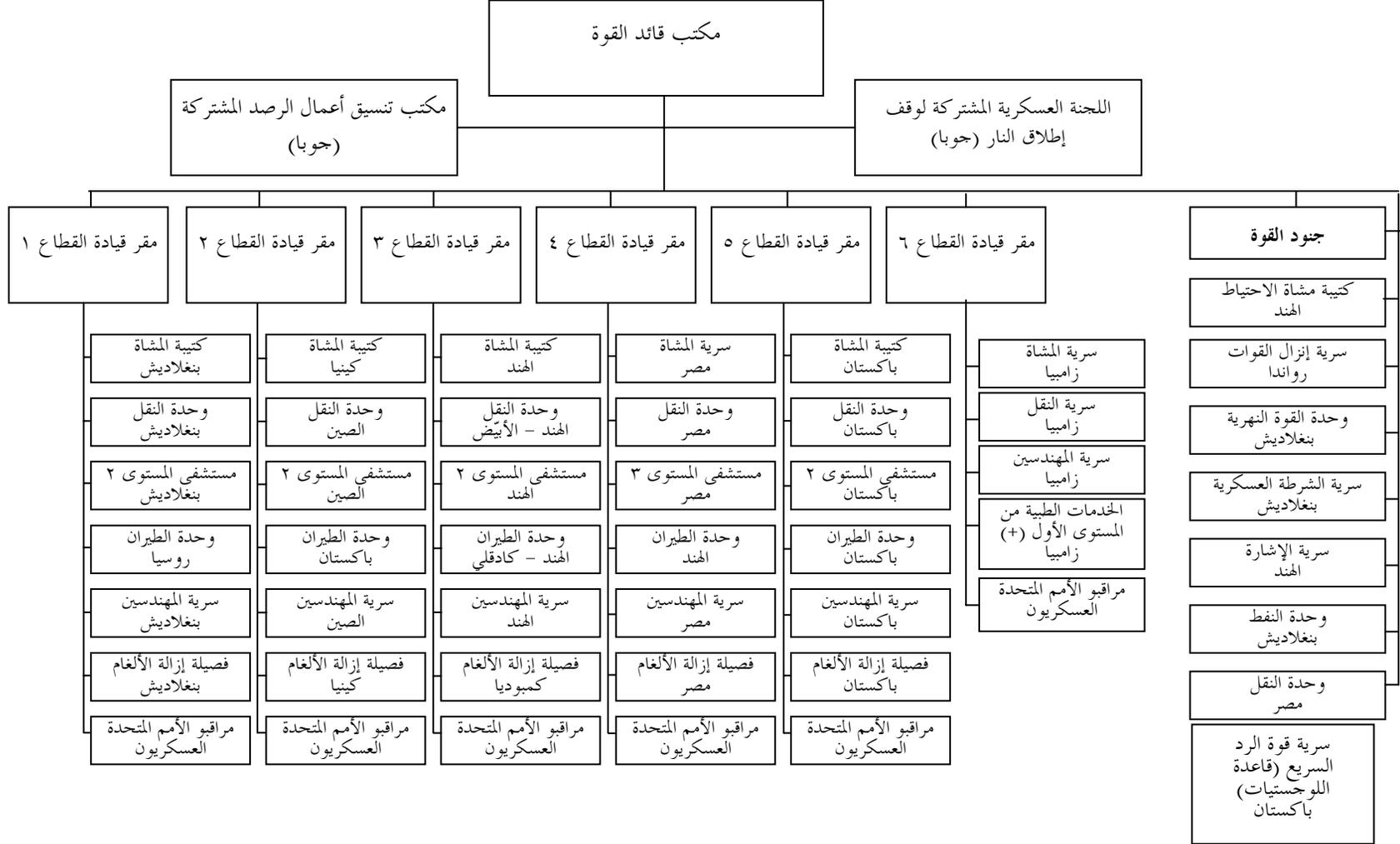
في بعثة الأمم المتحدة في السودان، كشفت الاستفسارات أن مكتب التخطيط الاستراتيجي لم يبدأ إجراء مناقشات مع مكتب المنسق المقيم لوضع خطة متكاملة لبعثة الأمم المتحدة في السودان سوى في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وينبغي التشديد على أن عملية تخطيط البعثات المتكاملة هي السند ذو الحجية، فضلا عن تنقيح خطط البعثات القائمة، فيما يتعلق بجميع إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها وصناديقها وبرامجها. وتوفر عملية التخطيط أيضا وسائل لتحديد كيفية ارتباط البعثات بعضها ببعض من أجل تحقيق هدف مشترك ما. ويوصي المجلس بأن تعجل بعثة الأمم المتحدة في السودان بتنفيذ عملية تخطيط البعثات المتكاملة.

باء - شعبة دعم البعثة



جيم - العنصر العسكري

A/63/714



المرفق الثاني

معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الشركاء الراشدون، والآليات
الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة	عزز كل من المجتمع السوداني والحكومة السودانية القدرة على استخدام آليات التخفيف من حدة النزاعات	<ul style="list-style-type: none"> وضع إطار استراتيجي شامل وتنمية قدرة كافية في مجال التنفيذ بغرض إدارة الموارد الطبيعية على الصعيد المركزي وعلى صعيد الولايات توفير استراتيجيات تشاركية لتحليل النزاعات ومنعها وإدارتها، تشمل نُهجاً تراعي الفروق بين الجنسين وتقوم على حقوق الإنسان، وإدماج تلك الاستراتيجيات في كافة مستويات التخطيط إجراء حكومات الولايات عملية رسم وتحليل خرائط المناطق المعرضة للخطر والتهديد الاجتماعي والاقتصادي للحد من النزاعات من خلال التخطيط والإنفاق وفقاً لسلّم الأولويات وضع مؤسسات وآليات الأمن البشري وتشغيلها 	<p>الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>شركاء الأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة</p> <p>الشركاء الوطنيون</p> <p>حكومة الوحدة الوطنية: وزارة البيئة، ووزارة الصناعة، واتحاد المزارعين، واتحاد الرعاة، ووزارة الرعاية الاجتماعية، ووزارة الصناعة</p> <p>حكومة جنوب السودان: وزارة البيئة والحياة البرية والسياحة، ولجنة السلام في جنوب السودان، والمكتب المعني بالأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة في حكومة جنوب السودان/مكتب شؤون الرئاسة: لجنة السلام؛ ووزارة الداخلية؛ ووزارة شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان</p>
إجراءات مكافحة الألغام	يواجه الأفراد والمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع تهديدات أقل بكثير فيما يخص الأمن الاجتماعي والجسدي جرّاء الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات والأسلحة الصغيرة	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تحديد أولويات كافية جوانب إجراءات مكافحة الألغام وتنسيقها وإدارتها على الصعيد المركزي وعلى صعيد الولايات، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية بموجب اتفاقية أوتاوا وضع تدابير لمراقبة الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك إطار السياسات اللازم وتنفيذ البرامج في المجتمعات المحلية المعرضة لأخطار شديدة 	<p>الجهة الرائدة: مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام</p> <p>شركاء الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووحدة الأمم المتحدة المتكاملة لتزعم السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)</p> <p>الشركاء الوطنيون:</p> <p>حكومة الوحدة الوطنية: اللجنة الوطنية لتزعم السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ووزارة الداخلية؛</p>

الأولويات	النتائج	النواتج	الشركاء الرائدون، والآليات
		<ul style="list-style-type: none"> • زيادة وعي المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، بما فيها الأطفال، بالألغام وتحسن قدرتها على حماية نفسها من تلك الألغام • تقديم الدعم لضحايا الألغام الأرضية/مخلفات الحرب من المتفجرات، بما في ذلك المساعدة على إعادة الإدماج • تحديد الطرقات ذات الأولوية العالية والمناطق الخطيرة والتحقق منها/تطهيرها وإعلان أن استغلالها بصورة منتجة قد أصبح آمنا 	<p>والقوات المسلحة السودانية؛ ومفوضية شمال السودان لمكافحة الألغام حكومة جنوب السودان:</p> <p>وزارة شؤون الرئاسة؛ ولجنة السلام في جنوب السودان ووزارة شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان. مفوضية جنوب السودان لإزالة الألغام، ومفوضية جنوب السودان لمكافحة الألغام، ووزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، متعهدون تجاريون، ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية</p>
دعم من مختلف القطاعات لعمليات العودة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	تؤيد السلطات الوطنية ودون الوطنية والمحلية الحلول المستدامة للفتات المتضررة من الحرب، بمشاركة فعالة من المجتمعات المحلية	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين قدرة المؤسسات الحكومية، (مفوضية الإغاثة والتعمير في جنوب السودان، ومفوضية العون الإنساني) ومؤسسات اللجوء (مفوضية شؤون اللاجئين) لتوفير حلول دائمة لعودة المشردين من السكان • تقديم دعم مباشر لتحقيق حلول دائمة (الإعادة إلى الوطن/العودة، والإدماج المحلي/إعادة التوطين) لفائدة المشردين داخليا واللاجئين وملتمسي اللجوء • تسريح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وتقديم الدعم لهم في مجال إعادة الإلحاق وإعادة الإدماج • تقديم الدعم لضحايا الألغام الأرضية/مخلفات الحرب من المتفجرات، بما في ذلك المساعدة على إعادة الإدماج. 	<p>الجهة الرائدة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (حالات العودة)، الوحدة المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج</p> <p>شركاء الأمم المتحدة: المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومتطوعو الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة</p> <p>الشركاء الوطنيون:</p> <p>حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان: لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ في شمال وجنوب السودان؛ ومفوضية شمال السودان لمكافحة الألغام؛ ومفوضية جنوب السودان لإزالة الألغام؛ ووزارة الصحة، ومفوضية الإغاثة والتعمير في حكومة جنوب السودان؛ ووزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، وحكومات الولايات</p>

الأولويات	النتائج	النواتج	الشركاء الرائدون، والآليات
حماية المدنيين وحقوق الإنسان	تزايدت فرص لجوء الأفراد والمجتمعات المحلية، ولا سيما المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة، إلى قضاء يتسم بالإنصاف والكفاءة.	<ul style="list-style-type: none"> • إدماج معايير بيئية⁽¹⁾ في تقييمات القدرة الاستيعابية لمنطقة الاستقبال في إطار برجة العودة وإعادة الإدماج • زيادة فرص اللجوء إلى مؤسسات سيادة القانون وفعاليتها، وتوفير خدمات غير تمييزية ذات جودة وإنشاء عملية لتنسيق الممارسات العرفية مع القانون المدون والآليات القانونية. • زيادة فهم المجتمعات المحلية، بما فيها العائدون واللاجئون والمشدون داخليا، لحقوقها ومطالباتها، وتحسن قدرتها على اللجوء إلى آليات العدالة. • تقديم الدعم للحكومة لإعداد السياسة العامة للحماية الاجتماعية، بالتركيز على شبكات الأمان لفائدة الأطفال الأكثر ضعفا وأسره، بما في ذلك العائدون والمشدون داخليا واللاجئون • وضع نظم لتعزيز العدالة لفائدة الأطفال في ٢٠ ولاية، بما في ذلك نظم للوقاية، وبرامج للتحويل، وإجراءات مراعية لاحتياجات الطفل، حيث يلجأ ٧ ٠٠٠ من الأطفال والنساء إلى مكاتب الشرطة سنويا • إضفاء طابع رسمي على النهج الأسري والاجتماعي لفائدة الأطفال الذين يقعون ضحية العنف والإيذاء والاستغلال ولفائدة الأطفال المحرومين من مقدمي الرعاية الأولية في خمس ولايات في الشمال وفي خمس ولايات في الجنوب 	<p>منظمات المجتمع المدني؛ والمنظمات غير الحكومية</p> <p>الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة</p> <p>برنامج توطيد الديمقراطية في السودان</p> <p>دعم إصلاح قطاع الخدمة العامة</p> <p>دعم عملية التخطيط الاستراتيجي الوطني</p> <p>دعم العمليات الانتخابية في السودان</p> <p>نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين</p> <p>شركاء الأمم المتحدة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة</p> <p>الشركاء الوطنيين:</p> <p>حكومة الوحدة الوطنية: وزارة العدل؛ وسلك القضاء؛ ووزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل؛ ووزارة الشباب والمجتمع المدني ووزارة الشؤون الدينية؛ ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الجنسانية؛ واللجنة المعنية باللاجئين</p> <p>حكومة جنوب السودان: مفوضية الإغاثة والتعمير في جنوب السودان؛ ووزارة التعاون الإقليمي، ووزارة الشؤون القانونية؛ وسلك القضاء؛ ووزارة الداخلية (الشرطة والسجون)؛ والسلطات العرفية</p>

الأولويات	النتائج	النواتج	الشركاء الرائدون، والآليات
الحكومة وسيادة القانون	تحسين تجربة المجتمع السوداني واتسام عمليات الحكومة الديمقراطية بالإنصاف	<ul style="list-style-type: none"> تقديم الدعم للحكومة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتنظيم استفتاءات ذات مصداقية حسب المعايير الدولية تحسن أداء المجالس التشريعية على الصعيد الوطني ودون الوطني وعلى صعيد الولايات في مجال الإشراف والمهام التشريعية تعميم مراعاة الشواغل البيئية في القوانين والسياسات والخطط والأنظمة تعزيز القدرات الوطنية في مجال التنمية الصناعية المستدامة تعزيز قدرات الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني على نحو يمكنها من الاضطلاع بالأدوار المسندة إليها في العملية الديمقراطية تحسين المعارف والمواقف والممارسات لدى الوالدين ومقدمي الخدمات فيما يتعلق بقضايا حماية الطفل 	<p>الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)</p> <p>شركاء الأمم المتحدة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسيف)، وموئل الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية</p> <p>الشركاء الوطنيون:</p> <p>حكومة الوحدة الوطنية: مجلس الأحزاب السياسية؛ ووزارة التعاون الدولي؛ ووزارة الإعلام والاتصالات؛ ووزارة الشؤون البرلمانية؛ والهيئة التشريعية الوطنية؛ والمجالس التشريعية للولايات</p> <p>حكومة جنوب السودان: ١٠</p> <p>مجالس تشريعية للولايات؛ ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان؛ ووزارة الشؤون البرلمانية؛ عضوات الرابطة النسائية في المجلس التشريعي في جنوب السودان؛ والمتسدي الاستشاري للمسؤولين في الأحزاب السياسية؛ ووزارة شؤون الرئاسة؛ ووزارة الإعلام؛ ومنظمات المجتمع المدني في الولايات والحكومات المحلية؛ ومنظمات المجتمع المدني</p>
	قامت المؤسسات الحكومية على الصعيد الوطني ودون الوطني وعلى صعيد الولايات وعلى الصعيد المحلي بتحسين الإدارة العامة والتخطيط والميزنة في سبيل تنمية مُركزة على	<ul style="list-style-type: none"> قيام المؤسسات الحكومية على الصعيد الوطني ودون الوطني وعلى صعيد الولايات وعلى الصعيد المحلي بتحسين التخطيط اللامركزي والميزنة 	<p>الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (التعداد)</p>

الأولويات	النتائج	النواتج	الشركاء الرائدون، والآليات
	السكان وشاملة لكل شرائح المجتمع ولا مركزية	والإدارة الضريبية والمالية وتقديم الخدمات العامة.	شركاء الأمم المتحدة: موئل الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة
		<ul style="list-style-type: none"> • أداء الموظفين المدنيين لعملهم بصورة تتسم بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة في مجال الإدارة العامة على صعيد الحكومة الوطنية ودون الوطنية وعلى صعيد حكومات الولايات وعلى صعيد الحكومة المحلية • تقديم الدعم لجعل عمليات الميزنة الوطنية ودون الوطنية مراعية لمصالح الفقراء ومعنية بالأهداف الإنمائية للألفية ومتوائمة مع النتائج الاستراتيجية • تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني في مجال تحليل وإدماج خصائص السكان وتخطيط القوى المحركة السكانية في التنمية وتقديم الخدمات • قيام المؤسسات الحكومية بتحسين جمع وتحليل واستخدام البيانات المصنفة لغرض وضع السياسات والتخطيط والبرمجة ورصد الأهداف الإنمائية للألفية • قيام المؤسسات الوطنية ودون الوطنية بتحسين الإدارة والتنسيق الفعالين للمعونة. • قيام المجتمعات المحلية بإدماج النظم والمهارات المجتمعية بغرض تخطيط وتنفيذ وإدارة ورصد البرامج الإنمائية وتقديم الخدمات 	الشركاء الوطنيين: حكومة جنوب السودان: وزارة شؤون رئاسة الجمهورية؛ ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي؛ ووزارة الخدمة العامة؛ ومجلس الحكومات المحلية؛ ومفوضية المخصصات الضريبية والمالية والرصد؛ ووزارات المالية في الولايات حكومة الوحدة الوطنية: وزارة الحكم الاتحادي، ووزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية؛ ومجلس السكان؛ والمكتب المركزي للإحصاء؛ والمركز الوطني للتخطيط الاستراتيجي. علاوة على ذلك، سيكون البنك الدولي شريكا مهما في مجال إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية.

الأولويات	النتائج	النواتج	الشركاء الرائدون، والآليات
الشؤون الجنسانية	<ul style="list-style-type: none"> • عولجت أوجه عدم المساواة بين الجنسين في كافة عمليات الحوكمة ومبادرات التنمية 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع وتنفيذ الآليات التشريعية والتنظيمية التي تعزز قيادة المرأة وتمثيلها في المجال السياسي • قيام المؤسسات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات والمجتمع المدني بتحسين التحليل الجنساني والميزنة في الخطط والسياسات • الاضطلاع بالدعوة صوب تعزيز المساواة بين الجنسين والتصدي للعنف ضد المرأة والحد منه، بما في ذلك الزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للأنتى وغيرها من الممارسات الضارة على الصعيدين الوطني ودون الوطني في القانون وفي الممارسة 	<p>الجهة الرائدة: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان</p> <p>شركاء الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة</p> <p>الشركاء الوطنيون:</p> <p>حكومة الوحدة الوطنية: وزارة العدل، وزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية؛ ووزارة الشؤون البرلمانية؛ والأحزاب السياسية: حكومات الولايات والحكومات المحلية؛ ومنظمات المجتمع المدني</p> <p>حكومة الوحدة الوطنية: وزارة المالية، والمجلس التشريعي، ووزارات المالية في الولايات</p> <p>وزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية</p> <p>السلطات القضائية، والنظام الجنائي، والسلطات المعنية بملتمسي اللجوء والهجرة</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • توفير فرص أكبر تتسم بالإنصاف للأطفال والشباب البالغين للحصول على تعليم جيد وإتمامه في بيئات تراعي احتياجات المتعلم • توفير فرص تعلم بديلة في مجال تعليم القراءة والكتابة وتعليم الحساب والمهارات الحياتية 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير أماكن آمنة وشاملة تراعي احتياجات الطفل في التعليم الأساسي الرسمي (بما في ذلك المياه والمرافق الصحية غير المختلطة)، ولا سيما للفتيات والبدو والرحّل والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال في المناطق المتضررة من النزاعات والتي تعاني نقصاً في الخدمات • توفير فرص تعلم بديلة في مجال تعليم القراءة والكتابة وتعليم الحساب والمهارات الحياتية 	<p>الجهة الرائدة: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأغذية العالمي</p> <p>شركاء الأمم المتحدة: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ودائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام</p> <p>وزارة الصحة؛ ووزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا.</p>

الأولويات	النتائج	النواتج	الشركاء الرائدون، والآليات
حماية المدنيين وحقوق الإنسان	<ul style="list-style-type: none"> • تخفيض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وزيادة رعاية المصابين به والمتأثرين به من خلال تحسين فرص الحصول على خدمات جيدة تراعي الفروق بين الجنسين في مجال الوقاية والرعاية والعلاج والدعم وفرص الاستفادة منها 	<ul style="list-style-type: none"> • دعم الخدمات المتكاملة بمبادرة من المدرسة أو البيت أو المجتمع المحلي (بما فيها الخدمات التي تعزز الاستعداد للالتحاق بالمدرسة، والمهارات الحياتية من أجل الصحة والنظافة الصحية والتغذية والسلام والمهارات الوالدية ومهارات الرعاية النفسية الاجتماعية، والتوعية بخطر الألغام • إتاحة فرص التعليم الثانوي للفتيات والفتيان، ولا سيما للبدو والرُّحَّل والأطفال المتضررين من النزاعات • توفير التغذية في المدارس للأطفال الضعفاء لدعم تسجيلهم في المدارس وبقائهم فيها • وضع استراتيجية لمكافحة العوائق الاقتصادية والثقافية وغيرها من العوائق التي تحول دون تعليم الفتيات • تحسين نتائج التعلم في مجال الرياضيات واللغات والعلوم والمهارات الحياتية الخاصة بالصحة، والنظافة الصحية، والتغذية، وبناء السلام والتوعية بخطر الألغام 	<p>الجهة الرائدة: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، والبرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان</p> <p>شركاء الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة</p>
		<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الوعي بنقل فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه ومكافحته وإشراك المجتمع المدني في الاستجابة الوطنية للإيدز (بما في ذلك وسائط الإعلام وقادة المجتمعات المحلية والمدرسون، وما إلى ذلك) • وضع سياسات واستراتيجيات متعددة القطاعات (بما فيها 	

الأولويات	النتائج	النواتج	الشركاء الرائدون، والآليات
		القطاع الخاص) ولا مركزية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وتفعيل تلك السياسات والاستراتيجيات وتعزيزها مع زيادة المخصصات من الموارد انطلاقاً من الميزانيات الوطنية وميزانيات الولايات	التربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
		تعزيز القدرة الوطنية ودون الوطنية في مجال الأبحاث والمراقبة لتوليد معارف ومعلومات مصنفة وقائمة على الأدلة لتوجيه البرمجة فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية	حكومة الوحدة الوطنية: برنامج السودان الوطني المتعلق بالإيدز، ووزارة الشؤون الجنسانية، ووزارة الصحة، ووزارة التعاون الدولي
		إرساء "العناصر الثلاثة" (عنصر السلطة المنسقة، وعنصر الإطار الاستراتيجي، وعنصر نظام الرصد والتقييم) وتفعيلها على الصعيد المركزي وعلى صعيد الولايات كافة	حكومة جنوب السودان: لجنة جنوب السودان المعنية بالإيدز، ووزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية، ووزارة الصحة، ووزارة الإعلام والبريد الإذاعي
		تعميم حصول أكثر السكان عرضة للخطر على المجموعة الأساسية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال الوقاية والعلاج والرعاية والدعم (بمن فيهم الأطفال والشباب والقوات النظامية والمقاتلون السابقون والسكان الجديرون بالاهتمام لأسباب إنسانية)	
		تقديم الدعم لسبل العيش المستدامة والأنشطة المدرة للدخل لفائدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والحد من وصمة العار والتمييز	
		تيسير عملية تخطيط تغطي الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ مع الأمم المتحدة/ المنظمات غير الحكومية والإدارة الجديدة حال وصولها إلى أبيي	شركاء الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة،
		الصحة والمرافق الصحية: بناء المستوصفات، وتشجيع النظافة الصحية، وبناء المراحيض العامة والمراحيض المتزلية،	

إنعاش أبيي

الأولويات	النتائج	النواتج	الشركاء الراكدون، والآليات
	العمل انطلاقاً من النداء المؤقت الذي يغطي المرحلة الأولية (موسم الجفاف للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩) ومساعدة الإدارة على إرساء دعائمها والمضي قدماً في المشاريع الرئيسية للإنعاش المبكر	والتدريب الطويل الأجل لفائدة الموظفين/الأفراد في مجال الصحة. إنشاء لجان للتشجيع على الصحة والنظافة الصحية	ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة. منظمة الأغذية والزراعة
	القيام لاحقاً بإعداد برنامج متكامل للإنعاش المجتمعي من أجل البروتوكول	المياه: ترميم الأحواض المائية، وبناء الآبار، وتدريب أفرقة إدارة المياه المجتمعية	الشركاء الوطنيون: الإدارة المدنية، والرئاسة، ومفوضية العون الإنساني
		التعليم: بناء المدارس، وبناء القدرات بالتعاون مع وزارة التعليم، وتكوين جمعيات الآباء والمدرسين وتدريب المدرسين	
		إدارة الموارد الطبيعية: رسم الخرائط، والتوعية المجتمعية، وحماية الحياة البرية والنباتات وإدارتها	
		سبل كسب العيش: القيام بأنشطة إنتاجية بما فيها البستنة، وغرس الأشجار، وتنويع أصناف المحاصيل، وتقديم الدعم لمصائد الأسماك، والماشية، وتنمية الأنشطة الاقتصادية الصغيرة/الأنشطة المدرة للدخل على الأسر المعيشية	

(أ) سوف تحدد وتجرب في عام ٢٠٠٨ في مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للهجرة.

